منشورات مكتب الاعلام والنشر

القيادة القومية

الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص . ب ١١٥١٢

مجلة المناضل

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المُناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

العدد : (٢٩٣) تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٨

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

في هذا العدد:

مالم تتحقق الوحدة سيبقى الوطن مستباحاً

الرفيق الدكتور : فواز صياغ

عضو القيادة القومية الاحتياط

رئيس هيئة التحرير

حفلت الأسابيع القليلة الماضية بسلسلة من الأحداث المؤسفة مرت على وطننا العربي وتركت فيه آثاراً وندوباً عميقة على الصعيدين المادي والمعنوي إثر تصاعد الهجمة الامبريالية والصهيونية على جماهيرنا وأمتنا.

فبعد توقيع اتفاقات واي ريفر بين السلطة الفلسطينية وحكومة العدو الصهيوني التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن مارست ضغوطاً كبيرة على الفلسطينيين ومنحت إسرائيل دعماً سياسياً ومادياً كبيرين حتى تم الوصول إلى هذا الاتفاق المهين وعلى أثر الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي لإسرائيل وغزة لرعاية الخطوات المتعثرة في محاولة لدفع الاتفاق وتطبيق بنوده المتعثرة بعد التنازلات الخطيرة التي قدمتها السلطة الفلسطينية رضوخاً لإرادة العدو وحليفته الولايات المتحدة الامريكية.

ومع ازدياد الضغط والحملة على الرئيس بل كلينتون داخل الكونجرس وخروجا من المازق الشخصي الذي أحاط به، وفي موعد التصويت على تقديمه للمحاكمة في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٨ تمهيدا لمعاقبته أو عزله، وبدفع من الدوائر الصهيونية النافذة في وزارتي الحرب والخارجية الامريكية، أعطى الرئيس الأمريكي الأوامر بشن عدوان عسكري جوي واسع النطاق على العراق استمر أربعة أيام شاركت فيه بريطانيا وكانت الذرائع واهية حيث

استخدم غطاء الأمم المتحدة وقراراتها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق عن طريق جواسيسهم الذين يشرفون على تنفيذ هذه القرارات في لجان التفتيش المختلفة.

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل في تحقيق بعض الأهداف من هذه الضربة العسكرية والتي خلفت تدميرا واسعاً في منشآت حيوية عراقية وراح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العراقيين الأبرياء وادعت الولايات المتحدة بعدها أنها عطلت قدرة العراق على تهديد جيرانه وإعاقته لمدة عام على الأقل من تطوير قدرته العسكرية ؟ ؟

وكان العدوان فرصة لاسرائيل للتنصل من التزامها بتطبيق الاتفاق مع السلطة الفلسطينية الذي اتخذ مجلس الوزراء الاسرائيلي قراره بوقف تنفيذ بنوده لستة أشهر أخرى مع قرار أولي بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الكيان الصهيوني.

لقد أبرز العدوان العسكري على العراق حقائق لم تكن خافية على المتتبعين لما يجري في المنطقة العربية كشفت بشكل واضح عن الأهداف السياسية والعسكرية التي تسعى لها الولايات المتحدة وإسرائيل واستمرارها في محاولة إخضاع العرب وابتزازهم واحتلال أرضهم ونهب ثرواتهم ويمكن إظهار حقائق أخرى نجمت عن العدوان السافر تمثلت بمايلي:

أولاً: أكد العدوان الحقيقة التي قلناها سابقاً وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع ما يجري في الوطن العربي خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي الصهيوني.

ثانياً: تكشف للعالم أن الحجج التي تقدمها أمريكا لتبرير العدوان لم تستطع إقناع حتى أصدقاءها الذين شككوا بمدى صدقيتها.

ثالثاً: جاء توقيت الهجوم العسكري في الوقت المقرر لإجراء التصويت في الكونجرس الأمريكي لاتخاذ الإجراءات لتقديم رئيس الولايات المتحدة للمحاكمة حول الاتهامات الموجهة له تمهيداً لإدانته أو عزله.

رابعاً: لقد تحولت الأزمة العراقية خلال السنوات القليلة الماضية من أزمة عامة بين العراق والأمم المتحدة إلى أزمة خاصة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الأمم المتحدة الغطاء الذي تستخدمه الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها وأهداف حلفائها وخصوصاً إسرائيل وهذا الأمر هو

نفسه الذي مارسته أمريكا في الأزمة الكورية واستمر منذ نهاية الحرب الكورية في الخمسينات حتى اليوم.

خامساً: إن العمل الذي مورس ضد العراق الشقيق يمكن أن يكون بادرة تستخدمها الولايات المتحدة مع جميع الدول التي تعارض سياستها. وهذا الأمر يمكن أن يعيد العالم إلى شريعة الغاب خصوصاً في غياب القوة الدولية المؤثرة التي يمكن أن تواجه الامبريالية الأمريكية.

سادساً: أظهر العدوان أن دور الأمم المتحدة ومؤسساتها القائمة أصبح هزيلاً إلى درجة فقدت معه قوة التأثير الدولي حيث شكل العدوان خروجا على كل المبادىء والقيم الدولية التي جهد العالم في صياغتها و إقرارها بعد الحرب العالمية الثانية.

لقدواجه العدوان على العراق تنديداً واسعاً من الجماهير العربية وقامت مظاهرات واحتجاجات عامة في أقطار الوطن العربي وفي أجزاء أخرى من العالم وعمت النقمة على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائها. وألحق المتظاهرون الغاضبون بعض الأضرار بممتلكات المعتدين في دمشق، ودعت القوى السياسية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية إلى مقاطعة المعتدين وطالبت برفع الحصار عن العراق وليبيا والسودان كما دعت إلى إعادة النظر في العقوبات المفروضة عليهم.

كما أدانت روسيا والصين وبلدان أخرى العدوان وطالبت بإيقافه فوراً ودعت إلى إعادة النظر في العقوبات على العراق وفي فريق المفتشين الدوليين.

إن حزبنا أيها الرفاق الذي أدان العدوان فور وقوعه ودعا إلى حملة عربية ودولية واسعة للتنديد به و إيقافه دعا العرب في الوقت نفسه إلى الوقوف موقفاً موحداً أمام الهجمة الامبريالية االأمريكية والصهيونية للدفاع عن الوطن وجماهيره ودعا إلى إعادة الأرض والحقوق وطالب بتضامن عربي فعال لأن الصراع سيبقى مستمراً مادام هناك أرض عربية محتلة وحقوق ضائعة ومغتصبة وتهديد متواصل، لأن قوى العدوان مازالت تمنع الجماهير العربية من تحقيق مشروعها القومي وتقف في مواجهة أهدافها في الوحدة والحرية والإشتراكية.

رسالة السيد الرئيس
في يوم العمل الوطني
وخطابه في الدور التشريعي السابع

وجه السيد الرئيس حافظ الاسد رسالة تحية وتقدير الى الطبقة العاملة بمناسبة اسبوع المباريات الانتاجية ويوم العمل الوطني الطوعي الذي نفذه العمال في الذكرى الثامنة والعشرين للحركة التصحيحية المباركة هذا نصها:

اخواني وابنائي في الطبقة العاملة

يواصل شعبنا الابي مسيرة المنعة والبناء والتقدم والرقي ، وهي مسيرة طويلة لانهاية لها، في كل مرحلة من مراحلها اضافة الى سابقاتها وتاسيس للمراحل اللاحقة، وفي كل مرحلة منها اكتساب لخبرات ومهارات جديدة ومواكبة لأحدث تقنيات العصر.

ولئن كان دور العمال في هذه المسيرة بارزا فانها في واقعها مسيرة تتضافر فيها جهود الشعب بقطاعاته وفئاته كافة، يتمم بعضها بعضا فتتحصل نتيجة لذلك النهضة الشاملة والرقي المستمر ، ويعم الرخاء ، وتتعزز منعة الوطن وقدرته على الصمود ومجابهة تحديات الزمن المعاش ، وكلما نهض كل قطاع من الشعب بدوره على الوجه الاكمل كانت النتائج اعمق اثرا واوفر ثمرا.

لقد تجلى دور الطبقة العاملة في مسيرتنا المظفرة باوضح معالمه خلال الثمانية والعشرين عاما التي انقضت منذ فجر الحركة التصحيحية وحافظت خلالها الطبقة العاملة على موقعها الطبيعي في النضال الوطني والقومي الذي طبع مكانتها طوال تاريخها الكفاحي.

وكل من تتبع نشاط العمال في اسبوع المباريات الانتاجية الذي نفذوه في سائر انحاء القطر بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للحركة التصحيحية المباركة واختتموه بيوم العمل الوطني الطوعي رأى مايبهج النفس ويدعو الى الطمأنينة مما ابداه العمال من حماسة ونشاط في العمل وتنافس على تحسين الاداء وزيادة الانتاج والارتقاء بمستواه.

ايها الاخوة والابناء

غاياتنا نبيلة واهدافنا سامية نعمل على تحقيقها مسترشدين بمبادىء وطننا وحزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومادمنا نسير على هذا الطريق فإننا بعون الله وجهود شعبنا بالغون غاياتنا واهدافنا بتحسين مستوى معيشة شعبنا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرتنا الدفاعية والتغلب على التحديات التي واجهتنا وماستجد منها ، عاملين في الوقت ذاته على تحقيق السلام العادل والشامل المنشود في منطقتنا غير مفرطين بشبر من ارضنا او حق من حقوق امتنا.

ويسعدني ان اغتنم هذه المناسبة ايها الاخوة والابناء عمالا وعاملات لأبارك جهودكم وابثكم محبتي وانقل اليكم تقدير القيادة لما بذلتم من جهود في هذا الاسبوع. كما يسعدني ان اوجه اليكم والى قيادة تنظيمكم النقابي الاتحاد العام لنقابات العمال التحية القلبية.

ولنواصل جميعا كفاحنا وعملنا من اجل البناء والانماء بنفس العزم الذي تميزت به مسيرتنا في السنين الماضية لنحقق اهدافنا النبيلة.

خطاب السيد الرئيس في مجلس الشعب

وجه السيد الرئيس كلمة إلى مجلس الشعب في افتتاح دوره التشريعي السابع اكد من خلالها على النقاط التالية حيث قال:

« ... وقد عكست نتائج الانتخابات أوسع تمثيل للشعب بسائر فئاته وقطاعاته وهانحن نرى في رحاب مجلس الشعب ممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ونرى ممثلي العمال والفلاحين ونرى أساتذة جامعات وأدباء وأطباء ومهندسين ومحامين ونرى اعلاميين وفنانين وممثلين من

القطاع الاقتصادي الخاص و إن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على أن مسيرة الديمقراطية الشعبية في سورية قطعت أشواطا واسعة على طريق الرسوخ والتقدم .. ».

« ... بعد فوزكم في الانتخابات أصبح كل منكم ممثلاً للشعب كله لأن عضو مجلس الشعب لايمثل دائرته الانتخابية فقط بل يمثل المواطنين في كل المحافظات.

وإن مما يبعث على التفاؤل هو استمرار تنامي دور المرأة في حياتنا ومجتمعنا والزيادة المستمرة في عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس الشعب.. » .

« .. والرقابة الفعالة تريكم الخطأ والصواب فتصححون الخطأ وتطمئنون وتثنون على ماكان صواباً ولابد من آلية ووضع أسس تسهل عملكم وتنير طريقكم إلى ذلك، وهكذا تكون الرقابة هي البناء وهذه هي مهمتها.. » .

وقد أكد الرفيق الأمين العام للحزب على تطوير القوانين والاهتمام بالبحث العلمي ودور القطاع العام والقوات المسلحة حيث جاء :

« .. إن تحديث القوانين ضرورة وطنية وقد حدثت قوانين كثيرة هامة خلال السنين الماضية وصدرت مئات القوانين التي تستجيب لحاجات البلاد وتطورها، والبحث العلمي يجب أن يعطى مايستحقه من اهتمام وقد بذلت جهود طيبة في هذا الميدان ..» .

« .. يجب أن نطور انظمة القطاع العام بحيث يكون أقدر على الحركة بما يخدم زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وهذا يحتاج إلى تمعن ومناقشة مستفيضة بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال..».

« .. ستظل القوات المسلحة درعنا حيث يتشكل لدينا الشعب القوي والجيش القوي ينصران الأمة في قضاياها العادلة ويضعان الوطن حيث يجب أن يكون من العزة والرفعة ..» .

وقد عرض الرفيق الأمين العام موقف سورية من الصراع العربي الصهيوني حيث قال :

« .. منذ عشرات السنين خاضت سورية صراع العرب في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحمل شعبنا العبء الرئيسي وقدمنا تضحيات جسيمة في النفوس والأموال وانعكس هذا الصراع على الحياة العامة للبلاد لقد خضنا الصراع خلال هذا الزمن الطويل مقبلين على التضحية راضين باستشهاد أبنائنا دفاعا عن

الأرض التي نصارع من أجلها والتي نرى فيها شرفنا وكرامتنا وان العدوان الذي احتل الارض إنما يهدد الوطن كله والشعب كله.

لقد حاربنا من أجل الارض واستعادة الحقوق واستمر الصراع لتحقيق هذا الهدف ولم نخض الحروب التي خضناها ولم نقدم التضحيات التي قدمناها هواية في الحرب وحباً في الصراع و إنما دفاعا عن الحق والكرامة ولتحرير الأرض .

ودعونا العرب إلى التضامن لاستعادة حقوقهم والعمل يداً واحدة من أجل ذلك.

إن التضامن العربي اليوم أيضا لازال هو الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق و إن الانفراد والتفرد لن يوصل أحداً الى حقه لأن اسرائيل عملياً ليست مع اي قرار من قرارات الأمم المتحدة ولاتفكر إلا بالتوسع عن طريق استخدام القوة إن طريق القوة الإسرائيلي هذا طريق مسدود لأن تفوق القوة لم يثبت في الماضي ولن يثبت في المستقبل في يد أحد ويجب أن يناضل العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية لانها قضية هوية ومصير و إلى أن تتحقق الوحدة يجب أن يحققوا تضامناً فعالاً يقيهم شر ماتحمله الظروف.

أيها الاخوات والاخوة..

إن تأكيد سورية الدائم كما اكدته سابقاً أن عملية السلام خيار استراتيجي لها السلام الذي يضمن الانسحاب الشامل كما أن للسلام متطلباته الموضوعية التي ليست من خارجه ليست من غير متطلباته الموضوعية وستفي بمتطلبات السلام الموضوعية التي يتم الاتفاق عليها.

إن السلام الذي تنشده سورية لايقبل بأن تفقد ذرة تراب واحدة من أرضها المحتلة وبهذه المناسبة أحيي اخوتنا بالجولان السوري ونحيي نضالهم وتضحياتهم من أجل العودة إلى وطنهم الأم وأيضاً بهذه المناسبة أحيي مرة أخرى لبنان الشقيق شعباً ورئيسا ومجلساً نيابياً وحكومة ونكبر فيه صموده الرائع وثباته في التنسيق مع سورية إيماناً من البلدين بأن التفرق ضعف والتجمع قوة إن قوة سورية قوة للبنان ولبنان القوي بناسه ومبادئه قوة لسورية والعلاقة بين سورية و لبنان هي نموذج يحتذى ونتمنى أن تكون لها مثيلاتها على الساحة العربية.

نهج التصحيح ووعي الحاضر والمستقبل (*)

بقلم الرفيق :عبد الله الأحمر
الأمين العام المساعد
لحزب البعث العربي الاشتراكي

تعتبر الذكرى السنوية لحدث هام كالحركة التصحيحية مناسبة قيمة للتبصر بمجمل البنى الفكرية التي يبنى عليها هذا الحدث وبالتحول الملموس في الواقع، وهو التحول الذي يتم في دائرة تأثير هذا الحدث وصيرورته المتوضعة في مسار المرحلة...

ولايمكن، في غالب الأحيان، وعي المرحلة التاريخية من داخلها بالسهولة التي يمكن فيها وعي هذه المرحلة من خارجها، أي بعد مرورها. وعلى الرغم من أن الحاضر هو أهم الأزمنة على الاطلاق إذ أن فيه وحده تقوم الصيرورة الراهنة المرتبطة بالناس الأحياء، إلا أن وعي الحاضر لذاته غالباً مايتأخر عن وعي الحاضر للأزمنة الأخرى، وخاصة إذا كانت أزمنة ماضية.

(*) كلمة الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب التي نشرت في افتتاحية جريدة البعث في ١٦ / تشرين الثاني / ١٩٩٨ في ذكرى الحركة التصحيحية

المشكلة إذاً في القدرة على ايجاد نهج يفهم الحاضر، الصيرورة، ومن ثم يغيرها...

ويعتبر نهج التصحيح علم الحاضر ووعيه من أجل بناء مستقبل افضل، وهو لايتوقف عند التغيير بقدر مايركز على التغيير وعلى التدخل الفاعل في مسار التكوين التلقائي للأحداث والتطورات..

ومن هنا تظهر الأهمية التاريخية للتصحيح فلسفة ونهجاً. فالثورة تقوم على أساس ادراك الماضي وتصفية الحساب معه، وهي تتعامل مع واقع غير ملائم ومحكوم عليه تاريخياً، وتريد تصفية كل ذيوله السلبية عبر عملية تحول طويلة، لكن التصحيح يمد الثورة بنهج إدراك ذاتها أي ادراكها للحاضر القائم ثورياً، وادراك مايحصل في الواقع عبر عملية التغيير الثوري...

ومن الواضح أنه لايمكن فهم الحاضر عبر فهم الماضي فقط، لأن عملية التحول والتغيير ذاتها تقدم، في صيرورتها المستمرة، عوامل وعناصر جديدة لم تكن موجودة في ذهن التصور الثوري المسبق. لذلك فإن فلسفة التصحيح تقدم هذا الفهم المواكب للتغير المستمر في حدوث الواقع فتعدل عندما يتطلب التعديل، وتصحح عندما يتطلب التصحيح.

بذلك يتصحح المفهوم الأولي المسبق للحدوثية، ومن جهة ثانية فإن نهج التصحيح يرسم عوامل التغيير وأدواته بما يتناسب مع ذلك الفهم.

التصحيح ضروري لاستمرارية الثورة وديمومتها ولمدها بالوعي القادر على إدراك الحاضر في تكونه، الحاضر في قيامه، ومع التصحيح يكتسب فهم الماضي، المنتهي جدواه، إذاً أن فهم الماضي مقدمة لفهم الحاضر ومن ثم بناء المستقبل، أي أن الثورة لاتكتمل إلا بفلسفة التصحيح وفهم التصحيح...

لكن التصحيح لايقوم تلقائياً، بل إنه لايقوم حتى ولو توافرت شروطه وظروفه الموضوعية، لأنه لابد من عامل الإرادة الإنسانية، المتمثلة في ظهور قائد تاريخي يتمتع بالملائمة الشخصية والملائمة الاجتماعية والملائمة النضالية.

وكان ظهور القائد حافظ الأسد استجابة تاريخية لتحديات المرحلة وتعبيراً عن عامل الإرادة الإنسانية في تكوين التاريخ. فمع هذا القائد

تناغمت مقومات الفعل الثوري بكاملها، فاستقام أداء الحزب واستقام أداء الجماهير واستقام أداء المنظومة الإجتماعية بكاملها. بذلك أضحى العامل الذاتي في عملية التغيير متحفزاً لبناء الوطن ولتعزيز دور سورية القومي...

وعلى هذا الأساس أصبحت سورية منذ السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ورشة بناء شامل، بناء الإنسان، وبناء الاقتصاد، وبناء النظام السياسي، وبناء المجتمع بكل مافيه من مجالات وقطاعات...

على هذا النهج قفزت سورية خلف قيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد قفزة نوعية سُريعة، نقلتها من حال إلى حال. وعلى الرغم من أن حركة الانتقال النوعي تهز جميع بنى المجتمع التي كانت راكدة لفترة طويلة، إلا أن الأمر تم في مناخ من الاستقرار لم تشهد له سورية مثيلاً في تاريخها، استقرار متلازم مع وحدة وطنية راسخة وجبهة داخلية متماسكة...

وشعبنا اليوم يشهد مثالاً حياً على حركية الحياة السياسية وتطورها، الحركية القائمة على قاعدة الاستقرار أي الحركية المتزنة والمتوازنة التي هي محور كل تقدم. إن عملية انتخابات الدور السابع لمجلس الشعب في سورية ومايرافقها من اهتمام جماهيري واسع وتحفز للمشاركة في هذا المظهر الهام من مظاهر الديمقراطية الشعبية يؤكد جماهيرية نهج التصحيح ونجاعته وتمسك الشعب به...

والدور القومي لسورية يتطور كذلك باضطراد، واضحى دور سورية الأسد، سورية آذار والتصحيح اليوم مصدر قوة العرب وموئل آمالهم والسلاح الأمضى للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم وعزتهم...

وتواجه سورية ببسالة ودراية وحكمة كل تحديات المرحلة، وفي اطار هذه التحديات تواجه سورية سياسات اسرائيل المتعنتة وممارساتها الارهابية ومحاولاتها المنظمة لقتل عملية السلام نهائياً واستهتارها وغطرستها وتمردها على الشرعية الدولية وعلى رغبة العالم في تحقيق السلام العادل والشامل.

وتستخدم اسرائيل آليات متعددة ووسائل مختلفة لتنفيذ مخططاتها المعادية للعرب ولإنهاء عملية السلام. ومن أخطر هذه الوسائل فرض اتفاقات على بعض

الأطراف العربية هدفها تحقيق مصالح إسرائيل على حساب الحقوق العربية.

ومع اتفاق واي بلانتيشن الاخير وصلت هذه الممارسات حداً خطيراً، إذ أن الاتفاق يفرط بحقوق الشعب الفلسطيني ويحقق مصالح اسرائيل بايد فلسطينية ويحمي أمن القوات المعتدية والمحتلة على حساب أبناء الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، ذ تنعكس آثاره السلبية على الحقوق والمصالح القومية كافة. وتتكامل هذه الآلية مع الآليات والوسائل الأخرى، مثل العدوان الوحشي الارهابي المستمر على جنوب لبنان، وقمع مقاومة الأهل في الجولان، وحصار الشعب الفلسطيني، وتهويد القدس والاستيطان.

وعلى المستوى الإقليمي تعمل اسرائيل على تحويل حلفها العسكري الذي اقامته مع تركيا الى حلف عدواني في المنطقة يهدد أمن سورية والأمن القومي العربي وأمن المنطقة عموماً ويعيد منطقتنا الى مناخ الأحلاف العدوانية ومايرافقها من توترات وحروب.

سورية الأسد، استناداً الى نهج التصحيح وفلسفته، تواجه هذه التحديات مجتمعة، وقد نجحت لما لديها من حكمة وتعقل ومعرفة بجوهر الأمور، وفي نزع فتيل الأزمة مع الجارة تركيا والتوصل إلى اتفاق متوازن يحقق مصالح الطرفين ويشكل بداية لفتح حوار صادق لحل جميع المشاكل العالقة بما يعزز صداقة الشعبين والصداقة العربية التركية ويؤكد الروابط الثقافية والتاريخية والبشرية بينهما.

هذه بعض من ملامح سورية المعاصرة، وماتم انجازه – على عظمته– ليس نهاية الطريق وإنما هو خطوة واسعة نحو المستقبل. أما احتفالنا بالذكرى السنوية للحركة التصحيحية فهو مناسبة للتبصر بهذا الواقع ولتجديد العهد على متابعة المسيرة خلف قيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد.

كلمة الرفيق الأمين القطري المساعد للحزب بمناسبة ذكرى التصحيح

القى الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي كلمة في المهرجان الذي اقيم على مدرج جامعة دمشق بمناسبة ذكرى التصحيح فيما يلي نصها :

الاخوات والاخوة.. أيتها الرفيقات.. أيها الرفاق

.. ياجماهير شعبنا الأبي..

في احتفالنا بالذكرى الثامنة والعشرين للحركة التصحيحية المجيدة نحتفي بحدث عظيم أثر دخل التاريخ من أوسع أبوابه بقوة الفعل وكفاءة القرار وعمق الاثر وجسد ارادة وطنية ورؤية قومية وانطلاقة مشرقة ومنعطفا حاسما في حياة شعبنا وامتنا.

الحركة التصحيحية المباركة حركة الشعب والحزب فجرتها قواعد حزبنا وجماهير شعبنا بقيادة الرئيس الأمين حافظ الأسد في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ استجابة لحاجات الشعب وقضايا الوطن وتصحيحا للممارسات وتقويما للأخطاء وتصويبا للمواقف.. لم تكن حدثا عاديا كانت ارادة شعب قضت على عقلية مناورة متسلطة وارست عقلية شعبية وطنية ونهجا للتقويم والتغيير وكسرت طوق العزلة والتردد، انبثقت من مبادىء حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي وجسدت أصالته وصدق أهدافه وشعبية نهجه

وكرست البعث حزبا للشعب ترتبط مبادؤه واستراتيجيته بحركة الحياة وحاجات الشعب وامال الامة.

الحركة التصحيحية المجيدة بزغت انقاذا للثورة وتجديدا لها وعهدا زاهيا مباركا في سورية صنعت تاريخا زاهيا مجيدا بقوة حضورها وبما تألقت وتتألق به من انجاز وفعل وتغيير وهاهي انجازاتها وانتصاراتها شامخة شاخصة في حقائق الحياة وصفحات التاريخ .

لقد كان في قمة انجازات الحركة التصحيحية وفي شموخ عزها ونصرها الابداع التاريخي الذي تجلى في القيادة الفذة للقائد العربي الكبير **الرئيس حافظ الأسد** الذي يتألق حكمة وشجاعة وفعلا وبراعة يستطلع الافاق ويجابه التحديات ويبدع المواقف والمآثر وينشر قيم العدل والشهادة وحب الوطن بحكمة سديدة وشجاعة فائقة ونظرة قومية شاملة تنطلق من وفاء عميق للشعب وايمان راسخ بمبادىء الحق والعدالة والقيم وولاء ثابت للأمة واستشفاف لحقائق العصر يهزم اليأس والضعف ويرسي الصمود والمبادىء ويصنع التاريخ مجيدا زاهيا مضفورا بالنصر والكرامة.

في هذه المناسبة المجيدة والذكرى الخالدة للحركة التصحيحية المباركة يسعدني ويشرفني ان أحمل اليكم والى شعبنا الابي تحية ومحبة قائد التصحيح الأمين العام لحزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي **الرئيس القائد حافظ الأسد** وأنقل تهانيه الحارة وتمنياته القلبية بتحقيق المزيد من النجاحات والانجازات وتعميق مبادىء التصحيح نهجا للعدالة والحرية والكرامة ومسيرة للتنمية والوحدة الوطنية أساسا لبناء سورية الحديثة وطن الاباء والشموخ وقلعة الصمود والحقوق.

لقد كرست الحركة التصحيحية نهجا شعبيا وطنيا وقوميا متكاملا أساسه الولاء للأمة والاخلاص للوطن والوفاء للشعب والصدق معه فكانت حركة للشعب نحو البناء والانجاز واستحقاقات المصير والمستقبل ومسيرة ظافرة نحو الاهداف الوطنية والقومية احتشد الشعب كله في ساحات معاركها وتوحدت صفوفه وكلمته في وحدة وطنية متماسكة وجبهة داخلية منيعة كانت المنطلق والأساس لكل الانجازات والانتصارات والسلاح الامضى لمواجهة المخاطر

والتحديات والضمان الأكيد للنصر في جميع المعارك والمواجهات.

مع بداية الحركة التصحيحية بدأ تاريخ سورية الحديث وفي ظل القيادة التاريخية **لقائد التصحيح العظيم السيد الرئيس حافظ الأسد** انطلقت مسيرة الصمود والتحرير وبناء مجتمع الكفاية والعدل وحقبة الاستقرار والازدهار فتنامى البناء في كل جانب من الحياة ونهضت سورية الحديثة دولة للقانون والمؤسسات قوية منيعة تشمخ فيها الصروح الحضارية والانجازات الشامخة والانتصارات الوطنية والقومية وتلاقت في هذه الساحات جهود أبناء الشعب المنتجين وتضحيات الابطال المقاتلين وعطاءات الشهداء الابرار وباتت سورية الأسد قلعة صامدة وموئلا للمبادىء والثوابت القومية وحصنا منيعا للكرامة والحقوق الوطنية.

ثمانية وعشرون عاما وسورية في ظل التصحيح المجيد تتقدم وتنعم بحقبة زاهية من الازدهار والاستقرار وتبني الصروح العمرانية والحضارية وتشهد التطور العلمي والاقتصادي والدفاعي وترفل بالأمن والامان وتحقق التقدم المرموق في كل مجال فينمو الوعي ويتطور ويزداد الانتاج ويتعاظم.

مسيرة التصحيح مسيرة التنمية الشاملة المستمرة المتكاملة المتوازنة وبناء وطني شامل وتخطيط وتنهيج وجهد دؤوب مستمر لارساء اقتصاد قوي وبناء انسان مؤهل مزود بالعلم والوعي والكفاية لاداء مسؤولياته الوطنية في تعزيز صمود الوطن واعلاء شأنه وتوفير مستلزمات تقدمه.

لقد انطلق نهج التصحيح دائما من أن بناء الوطن هو مسؤولية الجميع والتنمية واجب وطني يؤديه جميع أفراد الشعب فلكل مواطن دور يجب ان يمارسه في مجاله واختصاصه وحسب طاقاته ويسهم في تحصين الوطن وتطويره ومن هنا كانت التعددية الاقتصادية نهجا وطنيا يتسم بالمشاركة والمسؤولية لجميع المواطنين لتمتين أركان الاقتصاد الوطني ورفده بمستلزمات التنمية والتطور واشادته على أسس علمية والاعتماد على الذات وتعزيز الامكانيات الوطنية وتعظيم الاستثمار واتاحة الفرص أمام المبادرات واجتذاب الاستثمارات وتوفير أفضل الظروف لها وقيام المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية وتوسيع دائرة الانتاج على قاعدة التكامل والتنسيق بين القطاعات

الاقتصادية العام والخاص والمشترك لبناء اقتصاد وطني متين ينعكس على الوطن والمواطن قوة وصمودا وخيرا عميقا وانتاجا وفيرا ورخاء وازدهارا.

وعلى هذه الأسس حققت سورية في ظل التصحيح المجيد تنمية شاملة واسعة وازدادت قوة ومنعة وتأسس فيها قطاع عام رائد وقائد وتوافرت فرص العمل للمواطنين وشهدت في جميع فروع الاقتصاد الوطني تقدما علميا وتطورا كبيرا في الصناعة والانتاج الصناعي والسياحة والمنشآت السياحية والزراعية والانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتطور الانتاج الاقتصادي وانتقاله الى اقتصاد الوفرة والفائض والتصدير.

وفي هذا السياق فقد شيدت المعامل والمنشآت الصناعية وأقيمت السدود وشبكات الري واستصلحت الاراضي وتوسعت رقعة المساحة المزروعة والمروية توسعا كبيرا وبنيت محطات الكهرباء ووسائل الاتصالات والطرق وسكك الحديد والموانىء والمطارات وانتشرت المدارس والمعاهد والجامعات ودور الثقافة والمكتبات أرجاء سورية وتحققت ديمقراطية التعليم لجميع أبناء الشعب وبنيت المشافي والمستوصفات وتوافرت الرعاية الصحية ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والخدمات المختلفة لابناء الشعب في كل مكان من سورية.

الحركة التصحيحية المباركة حركة الشعب نحو الحياة والمستقبل والكرامة ارتبط كل مواطن في سورية بمبادئها واهدافها ومنجزاتها ففي ظل التصحيح المجيد أرسيت دعائم الدولة العصرية وأساليب تطوير الادارة ووسائل عملها وتحديث القوانين بما يلبي الحاجات والتطورات المتعاظمة للتنمية الشاملة وحركة المجتمع والتقدم العلمي والمعلوماتي فكان الاهتمام بالانسان وتوفير حريته وكرامته وترسيخ مشاركته وانماء وعيه وعلومه في مقدمة الاهتمامات والأولويات أساسا لتنمية المجتمع واطلاق طاقات الشعب وباتت الوحدة الوطنية القاعدة والمنطلق لاي نهوض وتقدم والبداية الموضوعية لاي انجاز وانتصار فانصب الجهد مكثفا لترسيخ سلطة الشعب الديمقراطية واقامة الجبهة الوطنية التقدمية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة على أساس التعددية السياسية والحزبية والمشاركة الشعبية الفاعلة بكل مايخص الوطن ويتعلق بحياة الشعب من خلال تأطيره في منظمات شعبية ونقابات مهنية وانتخاب مجلس الشعب ومجالس

الادارة المحلية مما حقق هذ الوحدة الوطنية الراسخة والجبهة الداخلية المنيعة والالتفاف الشعبي الفريد حول القيادة التاريخية لقائدنا ورئيسنا الامين المناضل حافظ الأسد.

على مدى مسيرة التصحيح توطدت سلطة الشعب الديمقراطية يصونها دستور دائم وتحميها سلطة القانون وتفعلها مؤسسات ديمقراطية منتخبه وترسخها منظمات شعبية ونقابات مهنية وجبهة وطنية تقدمية يمارس شعبنا عبرها حريته في الاقرار والتنفيذ والرقابة واختيار ممثليه الى مختلف المجالس والمؤسسات ليسهم بكل فعالية وحرية في قضايا المجتمع وادارة شؤون البلاد.

انها التجربة الوطنية للديمقراطية والمشاركة التي ننعم بها في سورية ونعيشها حياة حية فاعلة متجددة في بنائنا الاجتماعي تستهدي بنهج التصحيح وتستجيب لجوهر الحرية وتستهدف خير الانسان والوطن على أساس التعددية السياسية والحزبية والجبهة الوطنية التقدمية التي كانت الى جانب التعددية الاقتصادية ابداعا عظيما لقائدنا الامين الرئيس **حافظ الأسد** واستشرافا مبكرا لصيغة النظام السياسي والاقتصادي ومشاركة الشعب وتصليب وحدته الوطنية وبناء مجتمع قوي متعاضد تسوده روح المحبة والوطنية ويؤدي مهام البناء الوطني والنضال القومي بجدارة ويواجه تحديات الاحتلال والمخاطر بكفاءة عالية.

وهانحن نعيش في هذه الايام استحقاقا ديمقراطيا لانتخاب اعضاء مجلس الشعب الى الدور التشريعي السابع يجسد تجربة رائدة للحرية وممارسة حقيقية للديمقراطية واندفاعا شعبيا عفويا للمشاركة في هذا الخيار الديمقراطي الذي يتجلى بكل وضوح في الاقبال الكبير على الترشيح وفي الاعراس الوطنية والمهرجانات الشعبية والتسابق المسؤول والاصرار من الجميع على الاستمرار في بناء بلادنا وتعزيز صمودها وخدمة شعبنا وتطوير حياته وانجازاته في ظل القيادة التاريخية للرئيس الامين حافظ الأسد.

لقد أرست الحركة التصحيحية نهجا قوميا ثابتا قائما على المبادىء والايمان المطلق بالوحدة العربية هدفا أسمى وبالتضامن العربي ضرورة قومية وحضارية طريقا لعزة العرب ومواجهة العدوان والاحتلال ووضعت هدف تحرير

الجولان والاراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين في مقدمة أهدافها واولوية اهتماماتها وجعلت من هذا الهدف محورا مركزيا للنضال الوطني والقومي.

لقد كان قائدنا الامين الرئيس **حافظ الأسد** أول من دعا العرب الى التضامن والصمود والى الارتقاع دائما فوق التناقضات المفتعلة والخلافات الهامشية الى مستوى القضايا القومية والتحديات المصيرية ومواجهة الاحتلال الاسرائيلي وأطماعه وعدوانيته وسعيه المستمر للهيمنة على المنطقة والسيطرة على مواردها ومستقبلها وسيادته مستمر في سعيه ودعوته للصمود والتصدي وتأجيج ارادة التحرير وتحصين الامن القومي وصولا الى موقف عربي موحد يجمع الطاقات ويوحد الجهود ويصبها جميعا في مواجهة الاخطار الصهيونية المحدقة بالعرب وفي سبيل ذلك فقد خاضت سورية معارك البطولة في حرب تشرين التحريرية وفي جميع المواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية دفاعا عن الارض والكرامة ودعت وتدعو الى اقامة سلام عادل وشامل و على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية الى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ان سورية بقيادة السيد الرئيس **حافظ الأسد** ملتزمة بالعملية السلمية وحريصة على تحقيق السلام ومستعدة لاستئناف مفاوضات السلام من حيث توقفت وعلى أسس قبول الحكومة الاسرائيلية بالتزامات الحكومات السابقة وهي متجاوبة مع جميع الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال للوصول الى السلام الحقيقي الذي يفضي الى نشر العدل واحقاق الحقوق للجميع واستتباب الامن وترسيخ الاستقرار في المنطقة وهي ترفض رفضا باتا وتدين ادانة قاطعة اي شكل من أشكال الاستسلام والتفريط بشبر من الارض او التنازل عن حق من الحقوق.

فأي سلام يمكن أن يتحقق في المنطقة والجولان وجنوب لبنان والاراضي العربية ترزح تحت الاحتلال.. وأي سلام هذا الذي يمكن أن يشهد النور وحقوق شعب فلسطين مغتصبة. والاستيطان مستمر. والاحتلال مقيم. والعدوان متواصل تحت مظلة الخداع الاسرائيلي وتضليل الاتفاقيات المنفردة التي تفرض

الاذعان والقهر والامر الواقع.

اي سلام هذا يمكن ان يقوم على توفير الامـن للمعتدي واغفال أمن وحقوق المعتدى عليه.

ان الامن الحقيقي هو الحقـوق والسلام العادل والشامل وحده يـوفر الامن للجميـع والامـن لاتحميـه القـوة الغـاشمـة فمتـى استعيـدت الحقـوق وأزيـل الاغتصاب والقهـر ساد الأمـن وانتشر الامان وعم السـلام والاطمئنان فلقـد أكد قائدنـا السيد الرئيس حافظ الأسـد أننا سنظل نعمـل من اجل السـلام وسنظل نكـافح ضـد الاستسلام لايثنينـا عن ذلـك تهديد ولايحرفنـا عن طـريقنا وعيد ويخطئون اذا ظنوا غير ذلك.

ان اسرائيـل تعمـل لفرض السـلام بـالقـوة وتحقيـق الامن في ظـل القهـر والاحتلال وترفض أسس ومبادىء السلام ومـرجعية مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام. وتتخذ اجراءات استفزازية تتعلق بالجولان وجنوب لبنان وتهويد القدس وتوسيع الاستيطـان واستمرار الاحتلال والارهاب مما يضـع المنطقـة امام وضـع خطير ومعقد يهدد الامن والسلام في المنطقة والعالم.

ان سـورية بقيادة **السيد الرئيس حـافظ الأسد** تتمسـك بالارض والحقوق العـربية وتـدعو العـرب الى توحيـد الكلمـة والموقف في سـاحة الصراع العـربي الصهيوني. وفي مواجهة شتـى المخاطر والتحديات وهي تقف صـامدة لن يثنيها عن مـوقفها المبـدئي أو يؤثـر في ثوابتها القـومية اي شكـل من اشكـال الضغوط والمؤامرات والتهـديـدات العسكرية والاحلاف العدوانيـة تتقوى بارادتها وايمانها بعدالة قضيتها ووحدة شعبهـا ودعم اشقائها وتأييد أصدقائهـا في العالم وتدعو الى التوقـف عن سياسة التجـويع والعقوبـات ورفع الحصار الظالم عـن العراق وليبيا والسـودان وتـدين الازدواجية في التعامـل مع القضايا الـدولية. والتصعيد العسكري ضد العراق والنيل من وحدة وسيـادة اراضيه. كما تدعو لمعالجة جميع القضايا بالحوار والطرق السلمية والابتعـاد عن الخيار العسكري وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي بعدالة وموضوعية على جميع دول العالم.

ان اجتماع العرب على كلمـة سواء لمواجهـة التحديـات واستحقاقـات المصير وتوحيد وتصليب مـواقفهم وقرارهم واساليب عملهم والالتـزام بأسس ومبادىء

السـلام العـادل والشامـل وعدم التفريـط بالارض والحقـوق وايقاف كـل اشكال التطبيع مـع اسرائيل هو المدخـل الطبيعي لالـزام اسرائيل بالانصيـاع الى قرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق العربية.

ان استمرار السياسة الاميركية بالانحياز الى اسرائيل والسكوت عن مواقفها المتعنته المعاديـة للسلام والاستمرار في دعمها المالي والعسكـري والسياسي وعدم وقوفها موقفا عـادلا ونزيها وفاعلا ينسجم مع دورها في رعايـة عملية السلام هو تشجيع مبـاشر لاسرائيل على خـروجها على القانـون الدولي. واستمـرار احتلالها وعدوانيتها واستهتـارها بالسلام واسهـام في زرع العقبات والعراقيل في طـريق السلام وافشاله.

.. أيها الرفاق والاخوة..

شعبنا كلـه يحتشد في مسيرة التصحيح المظفـرة متحدا ملتفا حـول قائده وفيا على العهـد أمينا على الوعد. وهـو الذي يعرف تماما أيـن كانت سوريـة وأين أصبحت وكيف أصبحـت ويدرك جيدا أن القيادة الفـذة للامين حافظ الأسـد هي التي كـانت الأساس والدافـع لهذه الانطلاقة العملاقـة والمكانة الساميـة والدور المشرف وهي نفسهـا ضمانة المستقبـل وكفالـة النصر. مباركـة ذكرى الحركـة التصحيحيـة وتهنئة مـن القلـب نزجيهـا الى شعبنـا وحزبنـا وجبهتنـا الوطنيـة التقدمية، **وقائدنا المفدى حافظ الأسد** وعهدا على ترسيخ مبادىء التصحيح في حياتنـا، بها نتسلح، واليها ننتمـي وبقائدها نهتـدي، لتبقى متوهجـة في النفوس، متجددة بـالعمل متجذرة في الحياة فعـلا خلاقا ونضـالا متواصلا تبني سـورية الأسد وطنا صامدا منيعا مزدانا بالحب والكرامة والازدهار.

تحية الاجـلال والاكبار الى شهدائنا الابـرار، والى قواتنا المسلحة البـاسلة، ومنظماتنا الشعبية، ونقاباتنا المهنية.

تحية الوفاء وعهد الولاء الى حزبنـا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، والى الأمين العام للحزب قائد التصـحيح المجيد **الرئيس المفدى الامين حافظ الأسد.**

الأمن القومي العربي
المخاطر والتحديات الخارجية

الرفيق: سامي قنديل
عضو القيادة القطرية الفلسطينية

الأمن القومي العربي مسألة في غاية الأهمية، ترافق طرحها مع بداية قيام الكيان العنصري الاستيطاني الاحتلالي الصهيوني، ومن منطلق مفهوم الدفاع العربي المشترك ضد هذا الخطر الذي يستهدف الوجود العربي كله وعلى هذا الاساس تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي — بين الدول العربية — التي اعتمدت على البعدين العسكري والاقتصادي في مواجهة الخطر الصهيوني ومشروعه «اسرائيل».

ورغم أهمية هذين البعدين الا انهما كانا يفتقران الى البعد السياسي الذي لايقل اهمية عنهما.لقد تطور مفهوم الأمن القومي العربي مع تطور وازدياد مخاطر هذا الكيان

ولئن استند مفهوم الأمن القومي على مبدئين اساسيين **احدهما** انه بشكل وحدة لاتتجزأ **وثانيهما** انه موجه ضد الأخطار الآتية من الخارج، فإن حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي عزز هذا المفهوم واغناه واضفى عليه **ابعاداً اخرى مهمة وهي:**

١ — ضرورة الايمان بالوحدة العربية وان الأمن القطري في هذا الاطار جزء لايتجزأ من الأمن القومي العربي، ولايتعارض معه.

٢ — من أجل تحقيق الأمن القومي العربي الكامل لابد من تحقيق الوحدة العربية.

٣ — إن تحقيق الوحدة العربية لايتم إلا بإجلاء المستعمر عن كل بلد عربي وتحرير الارادة العربية من الهيمنة والاحتواء.

وعلى هذا فالأمن القومي العربي هو تجسيد لقدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي وقيمها المادية والمعنوية من الاخطار الداخلية والخارجية من أجل ضمان السلام والطمأنينة والحياة الحرة الكريمة لهذه الأمة في إطار وحدتها الجغرافية والثقافية والبشرية براً وبحراً وجواً.

لقد كثر الحديث خلال الاعوام القليلة الماضية عن الأمن القومي العربي، بعد المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الساحة العالمية والاقليمية والعربية، الأمر الذي دفع الباحثين والسياسيين والمفكرين العرب لدراسة هذه المسألة من كافة جوانبها ولئن اختلفت وجهات نظرهم حول تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي إلا أن الاكثرية اعتبرت ان جوهر الأمن القومي العربي هو نفسه لم يتغير وان اختلفت الوسائل والسبل التي فرضتها المستجدات والمتغيرات الكبرى على الصعيد العربي والاقليمي والدولي.

فما هي هذه المتغيرات الكبرى؟

١ — انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والامبريالي بانهيار الاتحاد السوفييتي الظهير المساند لنا وبروز الولايات المتحدة المنتصرة كقطب أوحد في هذا العالم، والطامعة في أرضنا ومقدراتنا .

٢ — حرب الخليج الثانية، نتيجة اجتياح العراق للكويت والتي كان من نتائجها تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، وشق الصف العربي شقاً شاقولياً واضعاف المواجهة العربية للكيان الصهيوني، وما تلا ذلك من انعقاد لمؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقيات جزئية ومنفردة مع الكيان الصهيوني.وهكذا فقد تضاعفت الاخطار والتحديات والتهديدات وتنوعت، ضد الأمة العربية وضد أمنها القومي التي نستعرضها فيما يلي:

أولا: الخطر الصهيوني ومشروعه «اسرائيل» الذي لازال يشكل التحدي والخطر الاول والاعظم للأمن القومي العربي، باعتباره ينطلق من ايديولوجية

عنصرية توراتية تحكمها الاساطير والخرافات. وتستهدف إقامة اسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، على حساب الامة العربية هذه الايديولوجية التي تلاقي رواجاً وتعاطفاً وتشجيعاً ودعماً من قبل الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الاوروبية الأخرى، وكل له اسبابه في ذلك الا ان مصالح هذه الدول تشكل القاسم المشترك بينها جميعاً.

وهذه المسالة تعتبرها الصهيونية العالمية احد ابرز مصادر قوتها اضافة الى المصادر الذاتية الأخرى المتمثلة بمقولة (أرض الميعاد) والشعب (شعب الله المختار) والقوة الذاتية الضرورية لديمومة مشروعها كالتفوق العسكري (والسلاح النووي) وأخيراً الارتباط بقوة استعمارية عظمى لها مصالح استراتيجية في المنطقة العربية ففي كل خطر يستهدف أمننا القومي العربي فتش دائماً عن الاصابع الصهيونية والاستعمارية، فالكيان الصهيوني يقف وراء اكثر المصائب التي تحل بأمننا القومي العربي ومع أفول نجم الدول الاوروبية الاستعمارية في منتصف هذا القرن استطاعت الولايات المتحدة الامريكية، ان تحل مكانها في حماية أمن «اسرائيل» وترسيخ وجودها من خلال الدعم اللامحدود الذي تقدمه لها على مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية وتطويع المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن ومنظمة الامم المتحدة لمصلحتها اي لمصلحة اسرائيل.

حتى انه يمكن القول اكثر من ذلك بأن السياسة الامريكية هي سياسة «اسرائيل» في المنطقة وعلى الاقل في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب تفادياً للجدل في هذا الموضوع يضاف إلى ذلك ما تقدمه الولايات المتحدة الامريكية لهذا الكيان باستمرار من عتاد واسلحة متطورة وفتاكة برية، وبحرية وجوية، ناهيك عن الدعم اللوجستي الاستخباراتي وخاصة الوارد عبر الاقمار التجسسية الامريكية.

وهو ما لاتحصل على جزء منه حليفات الولايات المتحدة الأخرى وذلك من اجل ضمان أمن «اسرائيل» واستمرار تفوقها على العرب جميعاً.

ويضاف إلى ذلك أيضاً إقامة مستودعات أمريكية ضخمة احتياطية داخل الكيان الصهيوني لتخزين المزيد من هذه الأسلحة النوعية المتطورة واللازمة لتاديب من تسول له نفسه الخروج عن السياسة الامريكية في المنطقة العربية، وفي

آسيا، وافريقيا..

والهدف الأمريكي من ذلك كله أحكام سيطرتها الكاملة على مقدرات الوطن العربي والهيمنة عليه واحتواء القرار العربي..

ولكن.. ما هي الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الامريكية إلى هذا الموقف الداعم للكيان الصهيوني، إلى درجة تعرضها أحياناً إلى تهديدات وانتقادات حكام إسرائيل دون أن تعترض، وكلنا يذكر تهديد نتنياهو بحرق واشنطن إذا تعرض الكيان الصهيوني للضغوط الأمريكية في المفاوضات السلمية حتى وصل الحد بقدرة الكيان الصهيوني على إنجاح وإسقاط رؤساء أمريكا(بوش) مثلاً.

فبالإضافة إلى مصالح أمريكا من وراء دعم «إسرائيل» توجد أسباب أخرى لا تقل أهمية عنها وهي:

١ ـ قوة اللوبي الصهيوني المتمثل بالعديد من المؤسسات الصهيونية ومنها(الإيباك).

٢ ـ الإرث البروتستنتي المتعاطف مع اليهود

٣ ـ التشابه في النشأة، فاليهود والأمريكيون يعتبرون أنفسهم رواداً أوائل في اغتصاب الأرض وإبادة أو طرد سكانها لقد ازداد الخطر الصهيوني في السنوات الأخيرة نتيجة لما ذكرناه عن الدعم الأمريكي إضافة إلى حالة الضعف العربي والناجمة عن الإنقسامات في الساحة العربية والنزوع إلى القطرية الضيقة وبروز ظاهرة القرار المستقل الذي أدى إلى مصالحة العدو الصهيوني وعقد اتفاقات جزئية ومنفردة معه خروجاً عن الإجماع العربي قبل أن ينفذ هذا العدو انسحابه الكامل من الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق الوطنية للفلسطينيين وعلى أي حال يجب أن لايفهم من هذا السرد أن قوة«إسرائيل» وخطرها قدر مفروض علينا فقد أثبتت الأحداث والمواجهات الطويلة معه، وحرب تشرين التحريرية أن هذا العدو قابل للهزيمة والاندحار، وها هي المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية، والعمليات الاستشهادية في فلسطين وصمود سورية ،تفعل فعلها في لجم مفاعيل هذا الخطر.

ثانياً: مخاطر الحلول الجزئية والمنفردة، ومفرزاتها كالتطبيع بعامة والتطبيع الثقافي بخاصة ،كاتفاقيات كامب ديفيد، وأوسلو وتفريخاتها(كاتفاق الخليل ومذكرة التفاهم في واي بلانتيشن..). ثم اتفاق وادي عربة .

إن مخاطر الحلول الجزئية والمنفردة تعتبر الأهم في الوقت الراهن لأنه يضرب مرتكزات الأمن القومي العربي من داخله، انطلاقاً من مقولة القرار المستقل في القضايا المصيرية العربية ولأنه يزرع بذور التناقض بين الأمن القطري والأمن القومي، ناهيك عن اعتباره خروجاً عن الإجماع العربي فالاتفاقيات الجزئية المعقودة مع الكيان الصهيوني تجبر الطرف العربي بالتنصل من التزاماته القومية، وتجاه المعاهدات المعقودة في إطار الجامعة العربية كمعاهدة الدفاع المشترك مثلاً، وهذا يعني انتقاله إلى الطرف الآخر.

إن أخطر الاتفاقات، اتفاق أوسلو باعتباره يمس مباشرة القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني، وهو الاتفاق الذي قال عنه **السيد الرئيس المناضل حافظ الأسد «بأن كل بندٍ فيه يحتاج إلى اتفاق»** وهذا ما حدث فعلاً.

فلقد فرخت هذه الاتفاقية السيئة اتفاقات أسوأ منها، كما أفسحت المجال أمام النظام الأردني لعقد اتفاقية وادي عربة .. في وقت لم يكن هذا النظام ليتجرأ على توقيعها.

إن خطورة اتفاق أوسلو تكمن في أنه اعتبر احتلال «إسرائيل» لـ ٨٠٪ من فلسطين أمراً مشروعاً، في حين أنه اعتبر باقي الأراضي المحتلة أراضٍ متنازع عليها خلافاً للأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد والقائلة (الأرض مقابل السلام)

وقبل أن ينفذ العدو انسحابه الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

كما نال اتفاق أوسلو من حقوق الشعب الفلسطيني التمسك بأرضه منذ عام (٤٨) والذي كان «يوم الأرض» التاريخي المجسّد الحقيقي لتشبثهم بأرضهم.

وبهذا يكون الاتفاق قد شرعن اغتصاب الكيان الصهيوني لعموم فلسطين. كما أجهض انتفاضة شعبنا الفلسطيني البطل داخل الوطن المحتل، وأفرغ منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها النضالي كما فتح باب التنازلات على مصراعيه إلى درجة الخيانة وهو ما تجسّد أخيراً وليس آخراً في اتفاق واي بلانتيشن. الذي يعتبر بحق اتفاقاً أمنياً صرفاً يضمن الأمن لليهود ومستوطناتهم على حساب أمن الفلسطينيين مكرساً مقولة (الأمن مقابل السلام الإسرائيلي). راسماً ملامح المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وكذلك المرحلة النهائية. وذلك باعلان الرئيس الأمريكي كلينتون في نهاية اجتماعات منتجع واي، بأن إعادة الانتشار للمرحلتين

لن يتعدى ٢٪ فقط من أراضي الضفة الغربية. وهذا يعني تصفية مشكلتي اللاجئين ومدينة القدس. على أمل أن تكون قرية أبوديس من ضواحي القدس، عاصمة لسلطة عرفات عملاً باتفاق (عباس ـ بيلين) مقابل ماذا؟ مقابل إعادة انتشار في أمتار محدودة من الأرض ومقابل فتح مطار رفح الذي يسمح فقط لطائرات عرفات بالاقلاع والهبوط دون تفتيش من قبل الأمن الإسرائيلي، واستعراض حرس الشرف بينما إجراءات المطار الأمنية والجمركية وغيرها ستبقى تخضع للسيادة الإسرائيلية.

ولما كان همّ عرفات الأول هو السلطة وليس استعادة الأرض فإنه كان سيقبل بأقل مما حدده اتفاق الواي، لو أرادت أمريكا وإسرائيل ممارسة الضغط عليه أكثر .. علماً بأن المبادرة الأميركية التي كانت مضمون اتفاق واي بلانتيشن هي بالأصل مشروع لنتنياهو، وقد تم تسويقه أمريكياً، وقبله عرفات فوراً...

إن اتفاقية واي بلانتيشن هي إعلان حرب على الشعب الفلسطيني عندما جعلت سلطة عرفات والشاباك والمخابرات المركزية الاميركية (سي آي اي) السيف المسلط على رقاب أبناء فلسطين، تمنع تحركه السياسي وحتى تنفسه، تحت عنوان منع التحريض ضد العدو الصهيوني، كما جعلت من أراضي السلطة المركز الرئيسي للاستخبارات المركزية الأميركية بشكل علني لعموم المنطقة، بدلاً من المركز الرئيسي السابق في إيران في عهد الشاه بحيث يشمل نشاطه، فلسطين والبلدان العربية وحتى بعض الدول الاسلامية كإيران ولعلّ أخطر ما في هذا الاتفاق تلك البنود المتعلقة بدعوة المجلس الوطني للانعقاد في غزة فقط من أجل إلغاء اغلبية بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أجمع عليه شعبنا في كل مكان من أماكن تواجده. وسيتم انعقاد المجلس اللاوطني بحضور الرئيس الأميركي كلينتون ليشهد بأم عينه مقتل الميثاق ويتأكد بنفسه من مواراته التراب.

وهذا يعني زوراً بأن الشعب الفلسطيني بخاصة والشعب العربي بعامة كانوا مخطئين ويجب عليهم الاعتذار للصهاينة عن اغتصابهم لفلسطين والأراضي العربية المحتلة.

أما اتفاق وادي عربة الموقع مع النظام الأردني فقد أقرّ بأن نهر الأردن يمثل حدود إسرائيل مع الأردن رغم أن الأرض غرب الأردن هي أرض فلسطينية

ولايجوز للاتفاق أن يقرر عكس ذلك. كما قام النظام الأردني بتأجير بعض من أرضه في سابقة خطيرة للصهاينة كما شارك بالعدوان على حصة سورية العربية من مياه اليرموك ورغم مخالفة ذلك للقوانين المائية الدولية. كما يتعارض مع الأخوة العربية.

لقد أسرع النظام الأردني بتطبيع علاقاته مع الصهاينة وأكثر مما ترغب به«إسرائيل»، وفسح المجال لسيطرة الاقتصاد الاسرائيلي على منطقة إربد الأردنية والمسماة بالتوراة جبل جلعاد، والتي تعتبرها إسرائيل إرثاً توراتياً لها. وكان لذلك الإجراء الاقتصادي أثره السيء على الاقتصاد الأردني من خلاله ضربه للصناعة المحلية الأردنية نتيجة هروب الأيدي العاملة الأردنية من المصانع الأردنية للالتحاق بالمصانع الاسرائيلية في منطقة إربد. ومما سبب أيضاً تفاقم البطالة بين صفوف أبناء شعبنا في الجليل ممن كانوا يعملون في هذه المصانع الاسرائيلية قبل انتقالها إلى الأردن.

كما سمح هذا الاتفاق باستباحة أرض الأردن من قبل الموساد الاسرائيلي لتصفية المناضلين كما حدث مع الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عمان لقد أفرزت هذه الاتفاقيات الجزئية والمنفردة مخاطر كبيرة كالتطبيع مع العدو بكل أشكاله وخاصة الاقتصادي والثقافي وهو الأخطر. إذ بدون التطبيع الثقافي يصبح من المستحيل أي شكل من أشكال التطبيع الأخرى وقد لحظ شمعون بيريز ذلك عندما قال« بدون التطبيع الثقافي سيبقى التطبيع حبراً على ورق.

ومن أجل ذلك عمدت«إسرائيل» والصهيونية على إحداث مؤسسات ثقافية برعاية اليونسكو مثل ملتقى غرناطة عام ٩٢. بهدف إقامة مشاريع تربوية لاعادة صياغة التاريخ والجغرافيا والعلوم والتربية .. إلخ صياغة تنسجم مع الاعتراف بالكيان الصهيوني وإنهاء حالة العداء معه قبل استعادة الأرض والحقوق المغتصبة من قبل«إسرائيل»

ولكن من الانصاف أن نقول بأن غالبية المثقفين العرب رفضت كل أشكال التطبيع وقاومته، وأعلنت التمسك بعروبة فلسطين وبحقنا التاريخي منها انطلاقاً من الإيمان بأن الثقافة حصن للدفاع عن المبادىء والحق والعدل. وإن

الاعلاء من شأن المقاومة والدفاع عن الشهادة والشهداء وقيمها ضرورة قومية ووطنية وروحية .

ثالثاً :مخاطر إعادة رسم خارطة جديدة للمنطقة تحت الهيمنة الأميركية الإسرائيلية من خلال إعادة المنطقة إلى سياسة الأحلاف، بكل أبعادها، وبمشاركة فاعلة للولايات المتحدة. بهدف خلق نظام إقليمي جديد في المنطقة يلعب فيه الكيان الصهيوني دوراً قيادياً بارزاً، كبديل عن النظام القومي العربي وفرض أمن إقليمي جديد كبديل عن الأمن القومي العربي، قطباه تركيا وإسرائيل وبمشاركة عربية(الأردن) لذر الرماد في العيون. وذلك من أجل إحكام السيطرة والهيمنة الكاملة على الوطن العربي ونهب خيراته وتمزيق وحدته، ووحدة الأقطار العربية نفسها، وإضعافها، وفرض السلام الإسرائيلي عليها ومن لايستجيب لذلك يعرض نفسه للعدوان الأميركي، والحصار المهور بخاتم الأمم المتحدة .

رابعاً : التهديدات العسكرية التركية ضد سورية العربية ولماذا الآن؟

وهذه التهديدات ليست موجهة ضد سوريا فحسب بل موجهة ضد العرب جميعاً وذلك على خلفية التحالف التركي الإسرائيلي بهدف :

(١) ـ أن تلعب تركيا دوراً إقليمياً بارزاً، يمكنها من الدخول إلى النظام الإقليمي الجديد عن جدارة أكان ذلك على الصعيد العربي، أو على الصعيد دول آسيا المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، والتي تقوم على بحر من النفط في منطقة بحر قزوين .

(٢) ـ استرخاء أميركا وإبراز قوتها أمام الأسرة الأوروبية .

(٣) ـ تحجيم الدور المصري وتقويض عملية السلام الحقيقية .

(٤) ـ إيصال إسرائيل إلى العمق القومي والإقليمي : كالوصول إلى العراق وتهديد منابع النفط فيه وتهديد إيران، ومحاصرة سورية بين فكي كماشة .

أما الدافع إلى ذلك : ينبع من شعورها بأنها قادرة على خوض هذا الغمار في ضوء التحالف التركي الإسرائيلي وشعورها بأنها أصبحت معزولة داخلياً بسبب نشاطات حزب العمال الكردستاني والخسائر الكبرى الناجمة عنها ومعزولة عربياً وإسلامياً وأوروبياً بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان ورفض دخولها الأسرة الأوروبية. ناهيك عن ضغط الجالية اليهودية المتحكمة بالاقتصاد

في تركيا وخوف تركيا من نتائج المصالحة بين الطالباني والبرازاني برعاية امريكا.

ولكن الموقف الحكيم والرزين الذي اتخذته سورية العربية بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد فوت على المؤسسة العسكرية التركية ابتزازها، وحرم إسرائيل من متعة رؤية تحول الصراع في المنطقة إلى الشمال، الذي كان سيضعف سورية في مفاوضات التسوية .. وهكذا تمّ احتواء الأزمة، التي شهدت تعاطفاً شعبياً ورسمياً عربياً وحتى دولياً مع الموقف السوري، وفي تقديري أن الأمر قد لايقف عند هذا الحد فالمخاطر لازالت قائمة. طالما بقي التحالف التركي الإسرائيلي قائماً وطالما بقيت تركيا مصرّة على هضم حقوق سورية المائية في نهر الفرات ..

خامساً: المخاطر والتحديات الناجمة عن العولمة وقيام التكتلات الاقتصادية الكبرى:

إن العولمة في جوانبها الاقتصادية والثقافية تعتبر بالنسبة للوطن العربي مشكلة كبيرة إذا لم نستطع أن نتعامل معها كما يجب. وخاصة فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية الكبرى المتمثلة بإنشاء الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التي تعتبر كل واحدة منها العالم سوقاً اقتصادية لها، مخترقة الحدود بين الدول دون تدخل منها إذ أنها تتجاوز الأطر الوطنية والإقليمية، ولها كما هو معلوم سلطة سياسية، واقتصادية وأمنية خاصة بها، كما أن لها أجهزة اتصالاتها الحديثة، ويمكنها من صنع نقود من لاشيء بواسطة بطاقات الائتمان المتداولة في العالم ودون أية ضمانة من أي مصرف مركزي أو بنك تجاري.

وانطلاقاً من ذلك كله فإن الأمر يحتاج إلى الحيطة والحذر الشديدين. والوقاية من انكشاف الدول العربية أمام إرادات وسيادات خارجية.

ولمواجهة هذا التحدي لابد أن تكون الخطوة الأولى تتمثل في انفتاح واندماج اقتصادات عربية في العالم من خلال وسيط عربي قوي (كالسوق العربية المشتركة) والمنطقة العربية للتجارة الحرّة، وليس هذا فحسب بل يجب ارتباط ذلك بإقامة شركات صناعية عربية كبرى لها فروع في عدة دول عربية. لأن الانتاج والتنمية هما اللذان يخلقان السوق، ولكن من أجل البقاء والاستمرارية بزخم لابد لنا من قوة تنافسية مع القوى الأخرى الموجودة في العالم وإلا فإن الدور العربي سيهمش كما هو الحال في دول افريقيا وهذا يتطلب منا كعرب

التحرك كمجموعة عربية واحدة وليس كدول منفردة، فالعرب مجتمعون يستطيعون ان يتفادوا اضرار العولمة شريطة ان يكون هذا الاجتماع العربي موجهاً نحو تعظيم جهدنا باتجاه خلق تنمية تكاملية حقيقية وديمقراطية، ولو استغرق ذلك زمناً. فالوحدة الاوروبية استغرقت قرابة اربعين عاماً حتى نضجت وخلاف ذلك فإن معاهدة السوق العربية المشتركة التي تم توقيعها قبل ٢٥ عاماً ستبقى حبراً على ورق.

المهم ان نضع الهدف ثم نعمل بالتالي على ازالة العقبات وتوخي التعامل مع هذه العولمة عقلانيا ودون ان تفسدها الخلافات السياسية العربية..

أما الجانب الاخطر من هذه العولمة فهي العولمة الثقافية، المتمثلة بالغزو الثقافي للمنطقة العربية من خلال التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصالات كالانترنت ووسائل الاعلام الفضائية الأخرى التي تدخل كل بيت بدون استئذان.

ولهذا الجانب من العولمة ايجابيات تتعلق بالاطلاع على ثقافات العالم وحضاراته وبزمن قياسي ولكنها في ذات الوقت تعني امركة العالم في كل شيء، الأمر الذي يغري الشباب العربي ويدعوه إلى التقليد الاعمى ومن ثم الهجرة إلى خارج الوطن.

سادساً: تحديات المياه ومخاطر الحرب من أجلها، وكذلك الغذاء والبيئة..

الامر الذي استدعى استحداث ما يسمى بالأمن المائي والغذائي والبيئي.. وفي جميع هذه التحديات نرى العدو الصهيوني احد رموزها، ووراء تفاقمها فمن المعلوم ان ٩٠٪ من المياه العربية تاتي من خارج الوطن العربي من خلال انهر النيل ودجلة والفرات.. وان الكيان الصهيوني ومنذ نشأته وضع استراتيجية مائية كانت هي الموجه لسياساته التوسعية..

والوطن العربي يعاني وسيعاني اكثر من مسالة توفر المياه. اكان ذلك بسبب المناخ أو بسبب التطور أوالزيادة في عدد السكان، وقد تكون المياه احدى وسائل الضغط التي تمارس ضد أمتنا العربية لافقارها والتحكم في قطرات الماء في حلوقها فتركيا مثلا وبدعم من امريكا، بدأت ومنذ فترة طويلة ببناء السدود على نهر الفرات الأمر الذي خفف كثيراً من تدفق المياه عبر سورية والعراق، وتركيا اذ تعتبر ان مسالة المياه تتعلق بالسيادة، تحاول بيع المياه إلى الدول العربية

«واسرائيل» كما يبيع العرب نفطهم، وقد تقدمت «اسرائيل» بعدة مشاريع بهذا الخصوص منها مشروع الاناضول المائي الكبير لنقل المياه الى المنطقة العربية عبر انابيب تحت الارض.

واليوم تقف «اسرائيل» وراء محاولات التأثير على تدفق مياه النيل الى مصر العربية وهي تخطط مع الحكومة الاثيوبية لتنفيذ /٣٣/ مشروعاً لاقامة سدود على روافد النيل وهي حتى الآن تنفذ منها حوالي ستة مشاريع.

وقد أقر العرب في أحد المؤتمرات التي بحثت مسألة المياه والمنعقدة في الاردن عام ٨٩ بأن أمن المياه لايقل أهمية عن الأمن القومي العربي.

يضاف إلى ذلك سرقة الكيان الصهيوني حوالي ٩٠٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية كما تتحكم كلياً باستخراجها، بحيث يترك ١٠٪ فقط لاستهلاك قرابة مليون مواطن فلسطيني بينما يترك ٩٠٪ لاستهلاك الكيان الصهيوني والمستوطنين في الضفة العربية البالغ عددهم ١٦٠ الف مستوطن وذلك بنسبة (١) للفلسطينيين إلى خمسة للمستوطنين.

أما في لبنان فالعدو الصهيوني يسرق كميات كبيرة من مياه الليطاني والوزاني والحاصباني، ونبع الدردارة.. وينقلها عبر انابيب تحت الأرض إلى شمال الكيان الصهيوني..وكذلك الامر في الجولان العربي السوري المحتل إذ يتحكم العدو بروافد نهر الاردن كنهر بانياس، كما يتحكم بالمياه الجوفية ويمنع المواطنين السوريين من استخدامها لسد حاجاتهم الزراعية وغيرها..

وإزاء هذه المخاطر التي قد تنذر بحرب على المياه، فإن على العرب جميعاً وضع استراتيجية موحدة لحماية مصادر المياه العربية وهي كذلك أيضاً بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يعتمد اصلاً على مرتكزين رئيسيين لاستمراريته وهما الهجرة والمياه.. فالمياه في كل من الجنوب اللبناني المحتل، والجولان السوري المحتل هي احد ابرز الاسباب الكامنة وراء رفض الكيان الصهيوني الانسحاب منهما.. ناهيك طبعاً عن كونهم موقعان استراتيجيان مهمان. بالنسبة للاستراتيجية التوسعية الاسرائيلية..

سابعاً: التحدي النووي المتمثل في امتلاك الكيان الصهيوني لاسلحة الدمار الشامل: ولعله ايضا من أهم المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي.

فالعدو الصهيوني يمتلك عدداً من القنابل الذرية، وعدداً من المفاعلات النووية التي تنتجها. كما يمتلك الصواريخ البعيدة المدى القادرة على ايصال هذه القنابل الى اهدافها.

إلا ان مخاطر استخدام هذا النوع من السلاح تنعكس على الكيان الصهيوني نفسه. ولذلك نراه اليوم يسعى الى انتاج ما يسمى القنبلة النيوترونية الاقل ضرراً عليه. ولديه احتياط من مادة البلوتونيوم ما يكفي لانتاج خمسين قنبلة نووية نيوترونية..

هذا في وقت يحرم على الدول العربية امتلاك المفاعلات النووية حتى للاغراض السلمية، كما يحرم عليها اقتناء مجرد الاسلحة التقليدية الحديثة. ومن اجل ذلك تلاحق السفن التي تحمل معدات عسكرية لسورية في عرض البحار وكذلك تقدم الاحتجاجات والضغوط على كوريا الشمالية لحثها على عدم بيع سورية صورايخاً متقدمة.

وأكثر من ذلك فان ضغوطاً شديدة امريكية واسرائيلية قد مورست على جنوب افريقيا لمنعها من بيع سورية العربية معدات الكترونية تزيد من فعالية آلياتها العسكرية.

ومع ذلك، ومع خطورة التحدي النووي، والتفوق الاسرائيلي العسكري الا انه من الممكن الحد من خطورته، بامتلاك وسائل ردع أخرى من السهل امتلاكها تتمثل باسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ثامناً: تحدي الارهاب، وهذا التحدي يكمن في انه لفظ يستخدم في غير موقعه الحقيقي. وهو السيف الجديد المسلط على رقاب العرب، فعندما يطلق اسم الارهاب الاسلامي، والاسلام براء من كل انواع الارهاب، فان الولايات المتحدة الامريكية تهدف من وراء ذلك ان يصبح فزاعة جديدة تحل محل الفزاعة الشيوعية.. لتخويف الدول العربية والدول الاجنبية على حد سواء.

والخطير في هذا الموضوع هو ان لفظ الارهاب يطلق على حركات التحرر ومقاومة الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وخاصة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ومن أجل ذلك تسن القوانين الدولية لملاحقة هذه المقاومة المشرفة. كما يتم حصار الدول التي تحتضن المقاومة سياسياً واقتصادياً كما هو الحال

مع (سورية العربية) التي أكد قائدها الرئيس المناضل حافظ الأسد مراراً على ضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الارهـاب والتمييز بينه وبين النضـال من أجل حريـة الشعوب وتحررها من الاحتلال. وهـو الارهاب الذي اوجدتـه امريكا نفسها بـا لمنطقة، وهي التـي اوحت للسادات وشجعتـه على خلق تيارات ارهـابية تتستر بستار الـدين لتحل محل التيارات القـومية والناصرية واليسـارية في مصر العربية..

تاسعـاً: التحدي المتمثـل بالمبـادرة الاسرائيلية المشبـوهة. التي اطلقهـا الكيان الصهيوني تحت عنوان (لبنان أولاً).

إن هذا العنوان يذكرنا بمقولة غزة واريحا اولاً، وما آلت اليه الامور من تردٍ في الساحتين الفلسطينيـة بخاصة والعربيـة بعامة، لازال شعبنا الفلسطينـي وامتنا العربية يجنيان ثمراتهما المرة والفاسدة..

إن الـدافـع الاول لهذا الطـرح الاسرائيلي هـو الخسـائر المادية والمعنوية والعسكرية بـالعتاد والافراد، التي منيت بها «اسرائيل» على يد المقاومـة الوطنية والاسلامية الباسلة في جنوب لبنان، ومـن ثم لتجمل صورتها البشعة امام العالم بـانها راغبة بـالسـلام مع لبنـان، وأخيراً وليس آخـراً لصرف الانظـار عن تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني.

ان مخاطر هذه المبادرة الاسرائيلية المشبوهة تكمن في :

١ــ محاولـة فصل المسـاريـن السـوري واللبناني عـن بعضهما البعـض، لتسهيل الاستفراد بكل منهما، ومن ثم عقد اتفـاقيات جزئية ومنفردة معهما، وقد تعرضنا سابقاً لمخاطر ها .

٢ــ انهاء بل تصفية المقاومة الوطنية والاسـلامية في الجنوب اللبناني مقابل انسحاب غير مضمون..

٣ــ اشتراط ربط الانسحـاب الاسرائيلي من الشريـط الحدودي، بايجاد حـل لمسالة ميليشيات (لحد)، وذلـك بالحاقها بالجيش اللبناني النظـامي، وابقائها في مواقعهـا لحماية أمن «اسرائيـل». وبذلك تخرج «اسرائيل» مـن الباب لتدخـل من الشباك.

٤ــ والاخطر من ذلك كله هو عقد اتفاق اذعان جديد على غرار اتفاق ١٧ آيار

المقبور، يضمن استمرار الهيمنة الاسرائيلية على لبنان وجنوبه والحقيقة ان العدو الاسرائيلي مرغم على الانسحـاب من جنوب لبنان ولكنـه يريد ان يقبض ثمـن ذلك مرتين، ثمن الاحتلال وثمن الانسحـاب. وهذا مـا رفضه شعـب لبنان بـاغلبيته، وبمؤسساتـه الشعبية والرسمية، وبـدعم كامل مـن سورية العربيـة وفي كل مرة يمنى العـدو الصهيوني بخسائر بشرية في الجنـوب اللبناني، تزداد حاجـة العدو للانسحـاب. فالـرأي العام العالمي والـرأي العام داخـل الكيان الصهيـوني الذي صدمته الخسائر الجسيمة في القوات الاسرائيليـة يضغطان باتجاه التنفيذ السريع لهذا الانسحاب، ووفقاً لقراري مجلس الامن رقم ٤٢٥ و ٤٢٦..

فلقد نجحت أخيراً الجهود الدبلوماسية المثمـرة التي قامت بها سورية العربية على المستويين العـربي والدولي في كشـف حقيقة المبـادرة الاسرائيلية المشبـوهة، وفرملت حماس البعض وفي مقـدمتهم سكرتير عام الامم المتحدة كـوفي أنان الذي ضللته المبادرة الاسرائيلة المشبوهة لفترة ما.

عاشراً: مخاطـر اثارة المناوشات الحدوديـة بين بعض الدول العـربية .

وهي امور يسـهل حلها اذا تـم الاحتكام الى الحوار المنطقي والمعقول.فقد اشرت الى هـذه المخاطـر والتحديـات التي تحيـق بالامـن القومـي، من قبيـل الاحاطـة بها وباسبـابها دون ان يعني ذلـك باي حال مـن الاحوال انها قابلـة للنجاح، بـل هي قابلة للفشل الحتمـي ولنا من عبر التاريخ خير شاهد على ذلك. فلقـد قاومت امتنا العـربية التـحـديـات الاعظـم منها عبر مسيرة التـاريـخ، وشـهـدت تحطم الغـزاة والطامعين بارضنـا ومقدراتنا ومن الطبيعـي بل والحتمي ان تواجـه هذه الغزوة المعاصرة الفشل عنـدما تتضامن وتتوحـد هذه الامة. فالوضـع ليس بهذا السوء، فهناك قوى حية في أمتنـا، تتمثل اليوم بصمود سورية العربية، ووقـوفها كالطود الشامخ في وجه المخاطر والتحديات، وتدعم وبدون تحفظ قوى المقاومة للاحتلال الصهيوني وحلفائه، بكل الامكـانيات المتاحة، سواء أكان ذلـك في الجنوب اللبناني الصامد أم في فلسطين المحتلة.

وكما يرى الجميع ان هذه القوى المقـاومة تفعل فعلها في الحاق الاذى والضرر الشديدين في صفـوف قوات الاحتلال رغم التفاوت في الامكانيـات، كما تفعل فعلها في انعـاش الآمـال لدى الجماهير العـربيـة وتحفـزها على تجاوز حـال اليـاس في

صفوفها وعلى تفعيلها ولابد لهذه المخاطر والتحديات من ان تسقط واحدة تلو الاخرى كما سقطت امثالها خلال مسيرة امتنا النضالية المعاصرة. فحرب تشرين التحررية بقيادة **الرفيق المناضل حافظ الاسد** كادت تسقط احد اهم وابرز تحديات العصر المتمثلة بالخطر الصهيوني ومشروعه اسرائيل، كما سبق وان دحر الاحتلال عن معظم الاراضي اللبنانية المحتلة في عام ١٩٨٢، بفعل ضربات المقاومة، والدعم العربي السوري، كما اجبرت قوات المارينز الاميركية على الانسحاب من لبنان تحت وطأة هذه المقاومة وباسرع مما كان يتوقع الانسان.

وان امكانيات تحقيق المزيد من الانتصارات على هذه المخاطر والتحديات متوفرة وان كانت تفتقر من وقت لآخر الى الارادة الحرة ورغم تخاذل البعض وقصر نظرهم، ونفاذ صبرهم، وفي هذا المجال لابد وان استعرض سبل مواجهة هذه التحديات الخارجية ومعالجة مشاكل الامة الداخلية، وذلك في حدود ما هو متاح في الوقت الراهن. علها تكون منطلقا لوسائل وسبل اكثر نجاعة عندما تحين الفرصة، وتتغير الظروف لصلحة امتنا العربية.

وارى في البداية ضرورة العمل الفوري على وقف حالة التدهور العربي، لان ذلك يهيء المناخ الايجابي لعمل عربي مشترك ومعقول. في ذات الوقت الذي يجب العمل فيه على مختلف الصعد..

اولاً— على الصعيد الفلسطيني:

١— لابد من خلق مرجعية فلسطينية وطنية بديلة عن المرجعية العرفاتية المتخاذلة والمفرطة بالحقوق الفلسطينية، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني فلسطيني خلال نفس الفترة لانعقاد مجلس عرفات المناط به، الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.

٢— على ان يضم هذا المؤتمر الوطني كافة القوى المعارضة لنهج الانحراف في الساحة الفلسطينية، فصائل وفعاليات وشخصيات مستقلة وازنة تعلن تمسكها بالميثاق . وتعمل على متابعة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطنية وتحرير الارض.

٣— النضال بكل الوسائل لاحياء الانتفاضة الباسلة داخل فلسطين المحتلة، وهي الانتفاضة التي اجهضها اتفاق أوسلو السيء.

ثانياً— على الصعيد العربي:

١— العمل على تحقيق التضامن العربي وازالة الشوائب التي تعيق تحقيقه ودعم الجهود العربية السورية الجادة في هذا المجال، والتركيز على الدول الاساس (سورية، مصر، السعودية).

٢— لابد من وقف التطبيع الرسمي، وتصعيد المقاطعة الشعبية للتطبيع وخاصة التطبيع الثقافي وزجر وعزل دعاة التطبيع.

٣— ضرورة وقف المشاركة «بالمتعددة الاطراف» المنبثقة عن مؤتمر مدريد وخاصة تلك المؤتمرات الاقتصادية، قبل ان يلتزم العدو الصهيوني بتحقيق الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة. ولابد في هذا المجال من تطبيق قرارات قمة القاهرة الاخيرة.

٤— دعم صمود سورية، الذي كان له اكبر الاثر في وقف الانهيار والتهافت العربي، وفي خلق المناخات الايجابية لتفجير المقاومة البطلة في جنوب لبنان، وانتفاضة شعبنا داخل فلسطين المحتلة.

٥— فضح ومقاومة الحلول الجزئية والمنفردة على الدوام وعدم التعامل مع مفرزاتها، وفضح رموزها.

٦— نبذ الاصطلاحات المستحدثه التي افرزتها عملية التسوية المائعة كالشرق اوسطية، عرب اسرائيل، شمال افريقيا، دولة اسرائيل.

٧— التأكيد بصورة دائمة على التاريخ العربي وعلى التراث والحضارات والثقافة العربية ودحض مزاعم العدو التوراتية التي تعتمد على الاساطير والخرافات.

٨— بذل الجهود المخلصة من أجل تقليص الفجوة الكبيرة بالخلل في التوازن مع العدو على مختلف الصعد، ولابد من تحقيق الردع المتمثل باقتناء سلاح التدمير الشامل طالما تعذر ايجاد الردع النووي لخلق مثل هذا التوازن .

٩— ضرورة التحرك الشعبي لفك الحصارات عن بعض الدول العربية، والضغط على الانظمة العربية لتبذل جهوداً أكبر بهذا الخصوص.

١٠— حل مشاكل الحدود بين الدول العربية بالطرق السلمية وبالحوار الاخوي والاستغناء عن الامن المستورد لحماية هذه الحدود.

١١— تشجيع الحوار الايجابي بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية والثقافية المعنية بامر الوطن والمصير العربي.

١٢— دعم المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني بشتى الوسائل الممكنة في فلسطين المحتلة، وفي الجولان، وفي جنوب لبنان.

ثالثاً— وعلى الصعيد الاقليمي:

١— لابد من تقوية اواصر العلاقة والصداقة مع الجمهورية الاسلامية في ايران من قبل الدول العربية، وخاصة منطقة الخليج. وازالة كل مظاهر العداوة والفتور بالعلاقات معها، والتي احدثتها حرب الخليج الاولى مع العراق.

٢— النظر بجدية لتامين العمق الاسلامي لمسالة الصراع مع العدو الصهيوني. وخاصة في مسالة القدس. وحثها على عدم التطبيع مع هذا العدو.

رابعاً— على الصعيد الدولي:

لابد من بذل جهود اكبر من ذي قبل في هذا المجال. فالقضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية العادلة لازالت مجهولة من قطاع كبير من الراي العام العالمي. لذلك لابد من:

١ — التواصل مع الهيئات الدولية الرسمية والشعبية، والاقليمية من قبل الهيئات والنقابات والاتحادات العربية النظيرة لها لشرح وجهة النظر العربية.

٢— تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الاوروبية التي تتعاطف مع الحق العربي واحياء العلاقات مع روسيا الاتحادية، لانها لازالت قوة عظمى، وصديقة.

٣— حل المشاكل مع دول الجوار بالحوار والتفاوض وعدم الانجرار وراء صراعات واستفزازات تصرف الانظار عن الخطر الحقيقي المتمثل بالعدو الصهيوني.

٤— لابد من استمرار العمل مع المنظمات الاقليمية والدولية كالمؤتمر الاسلامي وعدم الانحياز. فهي مؤسسات لازالت قائمة ويمكن الاستفادة منها لدعم الموقف العربي.

اتفاق واي وتصفية القضية الفلسطينية

الرفيق.د: غازي حسين

يعتبر اتفاق «واي بلانتيشن» من أخطر اتفاقات الإذعان التي وقعتها السلطة الفلسطينية. فالاتفاق لم يكن مفاجئاً أو فريداً. ولم يكن اتفاق الإذعان الأول ولن يكون الأخير. فهو حلقة في سلسلة طويلة بدأت منذ مجيء ياسر عرفات عام ١٩٦٥ وتكللت **باتفاقات أوسلو والقاهرة وباريس وطابا والخليل وواشنطن.**

وكانت مدتها الزمنية قد امتدت من ١٩٦٥ وحتى ١٩٩٨ ومدتها الرسمية أكثر من (٥) سنوات انتهت باستسلام السلطة الفلسطينية للإرادة الصهيونية.

لذلك أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال الحفل قائلاً:

«اليوم تتمتع إسرائيل بالأمن، تشعر بأمن أكثر منذ توقيع اتفاق أوسلو. الفلسطينيون سيشاركوننا في مكافحة الإرهاب، وسينفذون خطة دقيقة للقضاء على الإرهاب، و إلغاء الميثاق، مما يعني أن الوضع سيكون أكثر أمناً لأجيالنا».

وخاطبه ياسر عرفات قائلاً: «**شريكي الجديد والقديم في عملية السلام نتنياهو**». وأعلن التزامه بالقيم بكل ما هو مطلوب منه. وخاطب الإسرائيليين: **«أمنكم هو أمننا وسنعمل سوياً من أجل أمنكم.»**

وتحدث الملك حسين خلال توقيع الاتفاق بعبارات المجاملة ولم يتحدث بشيء عن حقوق الشعب الفلسطيني بل قال: «**كفاية من القتل والتدمير، حان الوقت لنعمل معاً لكي يعيش أحفاد إبراهيم معاً. واعتقد أننا نتقدم في الاتجاه الصحيح**».

وأكد **الرئيس الأمريكي كلينتون** خلال حفل التوقيع أن الاتفاق جيد لإسرائيل ويشمل ضمانات واضحة للمحافظة على الأمن، وأنه للمرة الأولى تتمتع إسرائيل بالأمن منذ أوسلو، وأن الفلسطينيين سينضمون إلى إسرائيل في محاربة الإرهاب.

أخذ نتنياهو من الجانب الفلسطيني ما يريد وسيلزمه بتنفيذ ما وقع عليه المنحرف عرفات وأكثر منه لكنه لن ينفذ ما التزم به وما ألزم هونفسه به. إنه اتفاق من طرف واحد ولمصلحة جانب واحد، هو إسرائيل التي تتنصل من الإنسحاب الشامل والشرعية الدولية ومرجعية مدريد وتضع الشروط الإضافية للوصول الى تحقيق المشروع الصهيوني في الوطن العربي.

لقد كان المشروع الصهيوني بحذافيره حاضراً في نهر واي ما عدا فلسطين وشعبها العربي وحقوق العرب والمسلمين عامة.

وكانت صفقة واي بلانتيشن قد تمت مسبقاً بين الحليفين الاستراتيجيين الولايات المتحدة وإسرائيل فنجح رئيس الوزراء الاسرائيلي بحمل الرئيس الامريكي على تبني مشروع اتفاق واي بعد أن هدده بحرق «البيت الأبيض» وفجّر له فضيحة اليهودية مونيكا لوينسكي التي حركتها أجهزة ومؤسسات يهودية أميركية وإسرائيلية.

ووقع الرئيس الاميركي بعد خوفه من السقوط تحت سيطرة رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أعلن«أن من مصلحة اميركا ومن مصلحة إسرائيل — أن يكون الرئيس الأميركي قوياً».

وبالتالي لم يستقل كلينتون ولم يجبر على الاستقالة بسبب فضيحتي اليهوديتين باولا جونز ومونيكا لوينسكي وإنما نجح رئيس الوزراء الاسرائيلي بابتزازه. ودفع الفلسطينيون والعرب ثمن فضيحته في اتفاق واي. وبالتالي وافقت السلطة على الاتفاق الذي وضعه نتنياهو وسوقه الرئيس كلينتون على حساب الأرض والحقوق الدينية والوطنية والقومية، للعرب والمسلمين.

وقد أعطى اتفاق الاذعان في واي بلانتيشن المخابرات المركزية الدور الأساسي في الإشراف والتنفيذ على بنود الاتفاق . وكان الأردني شاهداً على ما تم في منتجع واي وموافقاً على بلورته وتعميمه على العلاقة بينه وبين إسرائيل وبقية الأطراف العربية.

إن الكونفدرالية التي خطط لها في السر ونجح عرفات في حمل المجلس الوطني

الفلسطيني على تبنيها في العلن وطرحها على أنها فلسطينية المنشأ وتعمل حالياً الولايات المتحدة على بلورتها تشكل خطراً مباشراً على أمن سوريا ولبنان ومصر والعراق، وبالتالي تشكل خطراً على الأمن القومي للعرب والمسلمين .

وسيصبح العدو الإسرائيلي على تماس مع الحدود العراقية والسعودية من خلال علاقته الخاصة مع الأردن. ويتصاعد الخطر والتهديد إذا أخذنا الحلف التركي — الإسرائيلي والعلاقات الخاصة بين الأردن وتركيا وبين الأردن واسرائيل، وبين سلطة الحكم الذاتي وتركيا بعين الاعتبار.

لذلك يمكن القول أن اتفاق واي اتفاق أمني وسياسي يعزز مكانة إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة العربية ويدعم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ويوسّع الحلف التركي - الإسرائيلي، ويؤسس لتحالف ثلاثي اسرائيلي - فلسطيني - أردني وبرعاية أميركية .

صاغ نتنياهو اتفاق واي ومرسوم ياسر عرفات حول منع التحريض والمعاقبة عليه.

ووضع الشروط الإضافية في إطار مسلسل المزيد من التنازلات والإذلال.

وأبلغ مجلس الوزراء فور عودته أن ثمة ملاحق سرية للاتفاق. ونشر مكتبه نصوص اربع رسائل **ضمانات** اميركية تؤكد **«أن لإسرائيل وحدها حق تجديد حجم المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ، ومعارضة إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، وحق مواصلة إسرائيل مطالبة الفلسطينيين بمكافحة الإرهاب، «الالتزام القوي بأمن إسرائيل في المنطقة».**

واعلنت السلطة الفسطينية أنها تلقت ضمانات أميركية تؤكد رفض سياسة الإستيطان والالتزام بتطبيق الاتفاق. إلا أن الوقائع تثبت تمسك إسرائيل بالضمانات الاميركية كحق لها يجب الالتزام به وتطبيقه وترفض الالتزام بمضمون الضمانات الاميركية للسلطة الفلسطينية لاسيما المتعلق منها بالاستيطان.

ووقع الرئيس كلينتون الذي أصبح كالأسير في يد اسرائيل من خلال فضيحة مونيكا واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة اتفاقية مع اسرائيل لرفع مستوى التعاون الاستراتيجي تقوم على تعزيز نظرية«الردع»، أي تعزيز طاقات الدفاع والردع الاسرائيلية، ودفاع الولايات المتحدة عن اسرائيل في حال تعرضها لهجوم صاروخي بأسلحة غير تقليدية، واستعداد الولايات المتحدة لتوجيه ضربات

عسكرية الى الدولة التي تهاجم اسرائيل بأسلحة غير تقليدية. وتجسد هذه الاتفاقية الأميركية الدفاع عن مصالح اسرائيل التوسعية والاستيطانية والعدوانية. وبالتالي نجح نتن يا هو من خلال توقيع اتفاق واي بتجنيد الولايات المتحدة في استخدام امكانياتها العسكرية للدفاع عن إسرائيل المعتدية وتقديم كافة المساعدات لها لتعزيز قوة الردع اليها، أي قوة الإعتداء والتوسع والاستيطان والهيمنة. وأعلن اليهودي ديفيد ليفي الناطق باسم مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة «إن الاتفاق يقضي بتشكيل لجنة تخطيط استراتيجي مشتركة لبحث التهديد الذي تشكله صواريخ شهاب (٣) الإيرانية».

لقد ثبت بجلاء أن اتفاقات الإذعان الفلسطينية الاسرائيلية التي تم التوقيع عليها قادت الشعب الفلسطيني الى الدمار والتفتيت والتشرذم وتقزيم المشروع الوطني وهي:

١) إعلان المبادىء في أيلول ١٩٩٣.
٢) اتفاق باريس الاقتصادي في نيسان ١٩٩٤.
٣) اتفاق الحكم الذاتي للمرحلة الانتقالية في آيار ١٩٩٤.
٤) الاتفاق الانتقالي لاعادةالانتشار في المدن الست في أيلول ١٩٩٥.
٥) اتفاق الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧.

وخرج اتفاق واي من رحم اتفاقات الإذعان الخمسة، صورة مشوهة عنها، وتراجعاً كبيراً عن مرجعية مدريد وتحقيقاً لجوهر المشروع الصهيوني، حيث يلاحظ المرء التراجع المرعب عن الأهداف الوطنية والقومية والدينية، والتنازلات الهائلة والاذعان الذليل في كل بند من بنوده.

وسيكون له منعكسات خطيرة على مسارات المفاوضات الأخرى المجمدة وعلى التسوية النهائية لقضية فلسطين.

يدعو الاتفاق بمنتهى الصراحة والوضوح الى: التعاون الأمني الوثيق والمكثف والشامل والمتواصل، بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بإشراف المخابرات المركزية الأميركية.

وينص الاتفاق على أن تقوم السلطة الفلسطينية بوضع خطة لمكافحة الارهاب وتنفيذها واعتقال (الإرهابيين)، وملاحقة المتورطين الذين يحرضون على الارهاب، وعليها محاكمتهم ومعاقبتهم وجمع السلاح وضبط كل ذلك من قبل

لجان أمنية:

- لجنة أمنية أميركية ــ فلسطينية لسحق الخلايا الارهابية الفلسطينية ولا علاقة لها بخلايا الإرهاب اليهودي الرسمي والشعبي.

- لجنة أخرى أميركية ـ فلسطينية تجتمع لدراسة وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ملاحقة ومعاقبة الارهابيين.

- لجنة أميركية ــ إسرائيلية ــ فلسطينية لمتابعة التحريض على الإرهاب والعنف، وذلك لإحكام الطوق على الشعب العربي الفلسطيني ومنعه من النضال حتى بالكلمة ضد الاحتلال الاسرائيلي وارهاب واستيطان وعنصرية الكيان الصهيوني.

وستلعب المخابرات المركزية والموساد الدور الأساسي في التخطيط والتوجيه والتنفيذ وتسخير أجهزة الأمن الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية لتدمير البنى التحتية للمقاومة الوطنية الإسلامية وإلغاء المؤسسات المدنية ــ الخيرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي ومصادرة الأسلحة من المناضلين الفلسطينيين.

وتخوّل بنود اتفاق واي اللجنة الثلاثية الأمنية متابعة الدعم الخارجي للمقاومة الفلسطينية، مما يعني أن ملفات الأمن ستكون مفتوحة من سورية ولبنان والعراق الى مصر وايران، حتى الى أي عاصمة في العالم.

وستشرف المخابرات المركزية على الضمانات التي تقدمها السلطة ووضع آليات للتنفيذ والتحقق من الخطوات التي تتخذها وتوجيه اتهامات جنائية للفلسطينيين المشتبه بقيامهم بنشاطات معادية للاحتلال وضمان قضاءمدة عقوبتهم وألاّ يطلق سراحهم إلا بعد قضاء فترة العقوبة.

لقد تحولت المفاوضات في منتزه واي إلى شكوى إسرائيلية من مقاومة الاحتلال ومن تخاذل السلطة الفلسطينية في منعها والقضاء عليها بدلاً من المطالبة بالانسحاب الشامل وبتحقيق السيادة والاستقلال على الضفة والقطاع، وبالتالي كان على القيادة الفلسطينية المنحرفة و المتخاذلة أن تعطي وتتنازل من جديد، وأن تحمي إسرائيل ومستعمراتها ومستعمريها وأن تقضي على أية معارضة أو مقاومة، وأن تمنع اي نقد او ذكر للمجازر التي ترتكبها وأن تلغي الميثاق للمرة الثانية امعاناً بالاحتقار والاذلال والخضوع والخنوع والاستسلام.

وتعهد عرفات و أجهزته ومؤسساته بأن يصبح الشرطي في حماية الاستعمار

الاسرائيلي ومصالحه أينما كان في فلسطين ١٩٤٨ وفي الضفة والقطاع وبقية المناطق والبلدان العربية.

وأصبح واجبه الأساسي قمع أي عمل مقاوم يتماشى مع كل المبادىء والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية والمفاهيم الإنسانية.

وأصبح من واجبه أن يمنع أي نقد أو معارضة سياسية أو ثقافية يقوم بها الفلسطينيون ضد الصهيونية والكيان الصهيوني. ووافق على إشراف المخابرات المركزية على أجهزة الأمن الفلسطينية الـ(١٤) وتسخيرها لمصلحة الأمن الإسرائيلي. وامتد مفهوم الأمن الإسرائيلي ليمنع أي معارضة سياسية أو إعلامية أو تربوية أو دينية، بالتالي أصبحت المخابرات الأميركية مسؤولة عن كافة مجالات الحياة في الكنتونات الفلسطينية وعن مؤسسات المجتمع المدني من صحافة، إعلام وتربية وتعليم بالإضافة إلى مسؤوليتها عن أجهزة الشرطة والمخابرات الفلسطينية.

وهدد مركز مراقبة آثار الإسلام في الشرق الأوسط ومقره الولايات المتحدة بحرمان وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين من المساعدات إن هي استمرت بتدريس الطلاب في مدارسها آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعر تتناول اليهود وأعمالهم وممارساتهم.

ويعني مرسوم منع التحريض الذي أصدره ياسر عرفات تطبيقاً لاتفاق واي منع ذكر حروب اسرائيل العدوانية ومجازرها الجماعية تجاه فلسطين وبقية البلدان العربية، أي ممنوع الحديث عن ممارسة اسرائيل للحروب والعنصرية والإرهاب والاستيطان كسياسة رسمية، وممنوع الحديث عن عروبة فلسطين في التاريخ ووجوب نسيان الماضي، وممنوع ذكر مجازر دير ياسين وقبية ونحالين وكفر قاسم والدوايمة وصبرا شاتيلا، ومجزرة الحرم الابراهيمي الشريف، ومجزرة المسجد الأقصى، ومجازر بحر البقر وداعل وقانا، وذلك لأنها تسيء الى السلام الاسرائيلي.

وصف الناطق باسم الحكومة الاسرائيلية بحق اتفاق واي بانه انجاز كبير لم يسبق لاسرائيل الحصول على مثله من ناحية استجابته لجميع الشروط التي كانت تطلبها اسرائيل والحركة الصهيونية لتحقيق المشروع الصهيوني.

ووصف داني ناقيه، سكرتير الحكومة الإسرائيلية الاتفاق بانه نجاح لاسابق له بشأن التزام الفلسطينيين بتعهداتهم وخاصة تلك المتعلقة بالغاء الميثاق

واعتقال عناصر المقاومة الفلسطينية.

وقال الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان عنه: «إن اسرائيل حققت في هذا الاتفاق ما كانت تصر عليه وجاء مطابقاً للمصالح الإسرائيلية».

وعندما تقتنع إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية تنفذ ذلك بالفعل **تنسحب من ١٪ من الأراضي الفلسطينية وتحوّل ٣٪ إلى محمية طبيعية وتبقى ٩٪ في المنطقة / ب / أي تحت سيطرة إسرائيل الأمنية.**

ولم تتعهد اسرائيل في اتفاق واي بالتوقف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات اليهودية عليها، كما أنها لم تتعهد بوقف الهجرة اليهودية وترحيل العرب والتخلي عن إقامة اسرائيل الكبرى أو إسرائيل العظمى من النيل إلى الفرات.

وأعلن نتنياهو بعد توقيع الاتفاق بوقاحة وعنجهية منقطعة النظير وقال: «لقد خذلناهم (يقصد جماعة عرفات)، كانوا يتوقعون عودة ٩٩٪ من الأرض لكننا لم نوافق إلا على ٤٠٪ فقط.

وقد تنازلت عن أرض وطني لكننا لن نسلّم أرضنا قبل تسليمهم بشروطنا وتنفيذ تعهداتهم».

اعتبر نتنياهو أن الأرض الفلسطينية، أرض الضفة والقطاع أرضه، وهو تنازل عن جزء منها رغبة منه في إحلال السلام ومقابل التزام السلطة الفلسطينية بكامل الشروط الإسرائيلية وتنفيذها، أي مقابل استسلامها الكامل وانخراطها في تحقيق المشروع الصهيوني.

وجسّد الاتفاق نظريته: «**الأمن مقابل السلام وليس الأرض مقابل السلام**».

وبالتالي نسف القاعدة التي اعتمد عليها وانطلق منها مؤتمر مدريد، وقلب معادلة المفاوضات من أساسها مما سيولّد منعكسات خطيرة على مجمل الوضع في المنطقة وعلى المسارين السوري واللبناني.

ينص اتفاق واي على إعادة الانتشار وليس الانسحاب من ١٣٪ على أن تكون ٣٪ محمية طبيعية تحت اشراف ومسؤولية إسرائيل لحماية الاسرائيليين فيها ومواجهة تهديد الإرهاب. ولايجوز للفلسطينيين بالبناء فيها، مما سيخلق مشاكل خطيرة سيواجهها الشعب الفلسطيني في المستقبل بسبب الازدياد السكاني، لأن المرأة الفلسطينية هي الأكثر إنجاباً للأطفال في العالم، ولأن قطاع غزة هو المنطقة الأكثر كثافة للسكان في الكيلومتر المربع الواحد في العالم، وبالتالي فان الأرض

التي سيتم التخلي عنها ليست كافية الآن للفلسطينيين فكيف العمل في المستقبل مع الازدياد السكاني الكبير وعودة النازحين إلى الضفة والقطاع.

إن هذا الواقع سيخلق مشاكل إجتماعية وصحية وتربوية و بيئية واقتصادية كثيرة وسيدفع بالفلسطينيين إلى الهجرة خارج الأراضي الفلسطينية.

وإمعاناً في تدمير الشعب الفلسطيني وترحيله تمزيق وطنه وتهويد أرض آبائه وأجداده قررت الحكومة الإسرائيلية في ١٩ / ١١ / ١٩٩٨ مصادرة ١٠٪ من أراضي الضفة الغربية لتوسيع المستعمرات اليهودية، وذلك قبل ساعات من موافقتها على بدء تطبيق اتفاق واي مما يظهر بجلاء أطماع الحكومة الإسرائيلية في أراضي فلسطين العربية وعزمها على الاستمرار في تهويد الأراضي العربية بغطاء شرعي من السلطة الفلسطينية.

ينص الاتفاق على مكافحة الإرهاب وتدمير بنيته، ويورد الالتزامات التي يجب أن تقوم بها السلطة الفلسطينية دون ذكر لما يجب أن تقوم به إسرائيل تجاه المستوطنين اليهود وممارسات قواتها الهمجية، مما يوحي بأن الإرهاب موجود في صفوف الشعب الفلسطيني وعلى السلطة أن تكافحه وتستأصله بإشراف أميركي، وبالتالي تتحول السلطة الفلسطينية إلى أداة لحماية المشروع الصهيوني وخدمته.

خلاصة القول فإن اتفاق واي يضع السلطة الفلسطينية تحت إشراف جهازي مخابرات أجنبية: المخابرات المركزية الأميركية والموساد. وهذا يتناقض مع السيادة والإستقلال ومع الأعراف والقوانين الدولية ويقضي على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

باختصار يحق لإسرائيل أن تقوم بجميع الخطوات التي تخدم أمنها وهي التي تحددها وعلى الجانب الفلسطيني الالتزام بها، بينما لايحق للفلسطيني حماية حياته وأملاكه وأرضه، وبالتالي لايحق له ما يحق «لأبناء شعب الله المختار».

فأي قانون دولي يدعم هذه النظرية العنصرية والفاشية والإرهابية والتي لامثيل لها في تاريخ البشرية؟!

اعترف شمعون بيرس أن الموساد لعب الدور الأساسي في التوصل إلى اتفاق أوسلو.

وكشفت المعلومات والمصادر الأميركية أن المخابرات المركزية لعبت الدور

الأساسي في مفاوضات منتزه واي والتوصل إلى الاتفاق، وتلعب الدور الأساسي في تطبيق بنوده.

لقد قام المجلس الوطني الفلسطيني الذي شكّله ياسر عرفات على مزاجه بتعديل الميثاق عام ١٩٩٦ بناء على الأوامر التي أصدرها رابين وبيرس إلى عرفات، فلماذا تطالب إسرائيل السلطة الفلسطينية بإلغاء الميثاق للمرة الثانية؟

بالطبع وافق عرفات كعادته على الإملاءات الإسرائيلية وقرر أن يعقد اجتماعاً للمجلس المركزي والمجلس التشريعي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلي المنظمات الشعبية وبحضور الرئيس الأميركي كلنتون في غزة لتعديله للمرة الثانية بتعديل (٢٦) من أصل (٣٣) مادة.

وتأمل إسرائيل من جراء ذلك دفع رأس السلطة الفلسطينية وفي مستنقع الخيانة وتكرار نسيان الماضي، نسيان التاريخ والجغرافيا والحقوق والمبادىء والأهداف ومنطلقات النضال الفلسطيني وحقوق الشعب والأمة والإسلام وتكرار الإعتراف الفلسطيني بشرعية الإغتصاب اليهودي لفلسطين العربية وشرعية تهويدها وتحويل أبناء الضفة والقطاع إلى خدم وعبيد لأسيادهم من المستعمرين اليهود في أرضهم وأرض آبائهم و أجدادهم.

كبّل الاتفاق السلطة الفلسطينية بشروط سياسية وأمنية تجعلها تدخل في مواجهة حتمية مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ويجعل دورها أسوأ وأقذر من دور مليشيا العملاء في الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان.

تم توقيع اتفاق «واي» بعد التهديدات التركية لسورية في سياق الحلف التركي ـ الإسرائيلي، وبعد الاجتماع الذي عقد في لندن لمتابعة البحث في نظام الأمن الإقليمي بين تركيا و إسرائيل والأردن، مما يدل على رغبة الولايات المتحدة توسيع الحلف العدواني الجديد ورفده بأطراف عربية امعاناً في التضليل والتمويه وتصعيداً في خطورته.

وتتخطى خطورته أرض فلسطين لتشمل الوطن العربي، حيث أن المشاركة الأردنية في المفاوضات وتوقيع الاتفاق تحمل أخطاراً كبيرة على الحل النهائي ومؤشر على تعزيز الحلف التركي ـ الإسرائيلي.

وأصبح هذا الحلف الجديد يتكون عملياً من إسرائيل وتركيا والأردن والسلطة

الفلسطينية. ويؤدي إلى تحقيق نظرية محمود عباس (أبو مازن) التي تقول **«أن أصل الشعب الفلسطيني يعود إلى جزيرة كريت، لذلك على الفلسطينيين أن يتحالفوا مع إسرائيل ضد العرب لكي يصبحوا أكبر قوة في المنطقة».**

ورفع أبو مازن مقولة التفريق بين صهيونية جيدة وصهيونية سيئة ليبرر تعاونه مع إسرائيل، كما رفع بالاتفاق مع عرفات شعار فلسطنة قضية فلسطين، والقرار الفلسطيني المستقل لفصلها عن بعدها العربي تمهيداً لإقامة مثل هذا الحلف العدواني لمواجهة العروبة والإسلام.

ويكرّس اتفاق «واي» عدة نقاط هامة منها:

- ربط السلطة الفلسطينية بالمخابرات الأميركية والإسرائيلية.
- الإشراف الأميركي و الإسرائيلي على الحياة الفلسطينية من الداخل ووضع إطار إسرائيلي لتطورها.
- الإحاطة بالمسار الفلسطيني وعزله وتطويقه عن جميع الأطراف بما فيها الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي.
- التحكم بمصير منظمة التحرير الفلسطينية وإفراغها من مضمونها النضالي الوطني والقومي.
- إعادة الهرولة العربية في تطبيع العلاقات مع العدو الأبدي للعرب والمسلمين.

وبالفعل طلبت اليهودية أولبرايت وقبل أن يعود الموقعون على اتفاق واي إلى بلادهم من الدول العربية العودة الى التطبيع مع إسرائيل بسرعة، وذلك مكافأة لرئيس الوزراء الإسرائيلي ومساعدة له في مواجهة المتطرفين وتشجيعاً له على الإستمرار في طريق السلام.

وحذرت العرب من أن صبر الولايات المتحدة على العرب قد نفذ، وهي لاتستطيع تحمل بلادتهم وتقصيرهم وتأخرهم في التطبيع.

وبالفعل هرول وزير خارجية موريتانيا في اليوم التالي للتحذير الى زيارة اسرائيل وبعدها تم تعيينه رئيساً لوزراء موريتانيا.

إن التطبيع خطر على الوطن و المواطن والأمة، وهو بداية لإختراق إسرائيل للبلدان العربية من أجل تطبيق المشروع الصهيوني الذي يشمل فرض الهيمنة الإسرائيلية على ثروات الوطن العربي.

إن الإتفاق يشكل تهديداً للأمن القومي العربي، وللمسارين السوري

واللبناني، وهو حلقة جديدة في مسلسل الخيانة والإذعان والاستسلام للبرنامج الصهيوني والإمبريالي، ويعطي العدو الفرصة لسحق مقاومة الاحتلال والاغتصاب التهويد، وابتلاع الأرض العربية وزرعها بالمستوطنين والمستوطنات وخلق وقائع جديدة تحدد الوضع النهائي لقضية فلسطين بشكل يحقق المشروع الصهيوني.

فرضت إسرائيل في الاتفاق مفهوم نتنياهو للأمن، ووافقت على فتح المطار على أن يكون الأمن في يد السلطات الإسرائيلية بما فيها تفتيش الركاب وحقائبهم، وألاّ تحلق الطائرات الفلسطينية في الأجواء الإسرائيلية، وألاّ يستقبل المطار رحلات جوية من الدول التي تعتبرها إسرائيل معادية لها كسورية.

دمرت اتفاقات الإذعان التي وقعتها السلطة الفلسطينية الركائز الأساسية لعروبة فلسطين وحقوق الشعب العربي الفلسطيني. وأعاد اتفاق «واي» صياغة اتفاقات أوسلو بتنازلات فلسطينية جديدة ولصالح نظرية نتنياهو الأمنية.

وأخرجت بمساعدة سلطات الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية قيادة مفبركة تستمد إطارها من اتفاقات الإذعان.

وأقامت أجهزة أمنية فلسطينية عميلة ومؤسسات تحرص على تطبيقها وحماية أمن العدو الإسرائيلي.

وتمتد الأضرار التي سببتها السلطة وأجهزتها ومؤسساتها لتمس بوجدان الشعب وهويته العربية.

وتنذر بالمزيد من المآسي والخراب والدمار، وتهديد الشعب الفلسطيني بالمزيد من الإنقسام والتصدع والذوبان والقهر والإذلال والتخلف.

لذلك فإن المخرج الوحيد للشعب والأمة يتطلب نسف اتفاقات الإذعان وإسقاطها ومحاكمة القيادة التي وقعتها واستمرار الكفاح المسلح حتى العودة والتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

إشكالية الهوية في إسرائيل

الرفيق: يعرب زليخة

يستخدم بعض علماء النفس مصطلح «**الهوية**» من خلال إعطائه معنى واسعاً بعض الشيء، أما العالم الاجتماعي «**ميلر**» فإنه يتناول الهوية باعتبارها أنماطاً ذات سمات يتم ملاحظتها واستنتاجها، كونها تميز شخصاً في نظر نفسه، وفي نظر الآخرين. لكن «**أريكسون**» يعترف بصعوبة تعريف الهوية، وينتهي إلى أن **هوية الأنا تتطور من الامتزاج التدريجي لكل الهويات**. أما الهوية العرقية، فإنها تختص بما يشترك فيه الفرد مع الآخرين. ويبقى السؤال: **ما هي السمات التي تميز الجماعات العرقية؟** يرى «أوتو كلاينجر» أن الجماعة العرقية تختلف عن الجماعات الأخرى في النمط الجسماني أو اللغة في الأصل القومي أو في الدين أو في كل هذه مجتمعة. أما الدكتور «**رشاد عبد الله الشامي**» فيرى بأنه ينبغي التمييز بين هوية الجماعة وبين الهوية على النحو الذي تنعكس به لدى الفرد العضو في الجماعة، وينقل رأي «**هربرت كلمان**» القائل: بأن الهوية الجماعية يحملها أعضاؤها الأفراد في الجماعة، ولكنها لاتظلل كل أعضاء الجماعة بمجمل المفاهيم الخاصة بها: فهي من ناحية، لها وجود منفصل في صورة نتاجات تاريخية مجتمعة، تشمل وثائق مكتوبة وتقاليد شفهية وأنظمة مؤسسية وأشياء رمزية، وتضم من ناحية أخرى، قطاعات مختلفة من الجماعة يختلف كل منها عن الآخر اختلافاً كبيراً في درجة تداخلهم الفعال والتزامهم الوجداني تجاه الجماعة: حيث تقوم عناصر زعامية مختلفة وجماعات ثانوية فعالة بدور أكبر في تحديد هوية الجماعة أكثر من سائر المنتمين إليها. هذا وعندما نحاول أن نطبق

ذلك في مجال تحديد الهوية اليهودية، ستجد أن أي فرد يمكن أن يبدو يهودياً في نظر جماعته (أي في نظر اليهود الآخرين) أو في نظر الجماعة التي يعيش في وسطها (أي في نظر غير اليهود). واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول بأن الهوية الذاتية للفرد تتأثر بالهوية الذاتية للجماعة، أي من إدراكه الخاص للطريقة التي يراه فيها الآخرون: والمهم هنا ليس ما إذا كان الفرد يرى نفسه مصنفاً باعتباره يهودياً، بل كيف في رأيه، يرى الآخرون اليهودي؟ وما هي القيمة التي يضفونها على هذه الهوية. الإجابة بالطبع بالنسبة لليهود في مجتمع الأغلبية اليهودية تختلف عن الإجابة بالنسبة لليهود الذين يعيشون كأقلية دينية في سائر المجتمعات الأخرى. وعند هذه النقطة بالذات، لابد من دراسة موضوعية للبيئة غير اليهودية حيث يعيش أبناء الطوائف اليهودية بحيث نجد أن الشخصية اليهودية في هذه البيئة تحمل في طياتها عدداً من سمات الهوية القومية الخاصة بمجتمع الأغلبية. فمثلاً، لايمكن فهم اليهودي الامريكي بمعزل عن التأثير الحضاري الأميركي عليه.وهنا لابد من تصوير مشكلة الهوية التي تسبب إزعاجاً لليهود منذ أكثر من قرنين من الزمن الشتات اليهودي: أحياء خاصة بهم وحدهم) وولادة هذه الإشكالية بالنسبة لليهود مع عملية (**العلمنة**) في بداية القرن الثامن عشر عندما قامت حركة التنوير اليهودية (**الهسكالاه**) بإزاحة الدين اليهودي من موقعه كمحدد رئيسي لمسألة الإنتماء، وطرحت مبدأ: « كن يهودياً في بيتك وإنساناً خارج بيتك» ومنذ ذلك التاريخ واليهود يقفون في مفترق طرق في محاولة لتحديد ما هي هويتهم على ضوء التناقضات التي ظهرت بين التيارات الرئيسية: اليهودية الارثوذكسية، اليهودية الإصلاحية ، واليهودية المحافظة.

إشكالات وتناقضات:

واجه اليهود في ظل العنف والتنوير معضلات صعبة ، أهمها: كيف يحافظون على هويتهم اليهودية بكونهم مواطنين في دول قومية جديدة، وما هو موقفهم من الديمقراطية الجديدة، ومن الدولة العلمانية. وعندما ظهرت الحركة الصهيونية وطرحت الحل القومي كحل لما يسمى المشكلة اليهودية، لم تكن هي الحل الوحيد المطروح، حيث كانت هناك بدائل مثل: الحكم الذاتي، الإقليمية والاندماجية والحلول العالمية والكونية وقد جذبت الصهيونية قطاعاً من العلمانيين اليهود

وقطاعاً هامشياً من الدينيين. وعندما قامت دولة إسرائيل عام /١٩٤٨/ أصبح هناك بديل ثالث لمشكلة «الهوية القومية»، وهو «الهوية الاسرائيلية» التي اقترحت تأسيس الهوية على الانتماء للإطار السياسي المدني،وأعلنت الحرب على الهويتين السابقتين: الدينية والقومية. هذا ولابد من الاشارة والتنويه بأن المشاكل والتناقضات القائمة ضمن المجتمع الاسرائيلي قد لعبت دورا في خلق اشكالية الهوية في إسرائيل، ومنها على سبيل المثال: التنوع الثقافي والعرقي، وازدياد المد الديني بعد حرب /١٩٦٧/ والتغير المستمر في الثقافة السياسية المهيمنة والتحالفات السياسية والانقسام بين القوى السياسية حول مصير الاراضي المحتلة بعد /١٩٦٧/ ووجود أقلية عربية فلسطينية داخل دولة اسرائيل، والموقف من الشتات اليهودي، وأحداث النازية، ربطاً مع الصراع العربي الإسرائيلي. لكن يبقى أن مجمل الرؤى التي طرحت تصوراتها لإشكالية الهوية في إسرائيل، ليست رؤى أو طروحاً منفصلة تماماً، بل توجد بين بعضها العديد من نقاط التماس أو المنطلقات المشتركة.

الطرح الكنعاني للهوية في إسرائيل:

يشكل ما يسمى بالاتجاه الكنعاني محاولة لمواصلة الطريق انطلاقاً من النقطة نفسها التي توقفت عندها الصهيونية، كما أن هذا الاتجاه يعتبر أكثر المحاولات جرأة من أجل التخلص من عقدة التناقض بين القومية والدولة). والتسمية التي اشتهرت بها هذه الحركة، وهي الكنعانية، أطلقها شاعر عبري، استناداً إلى فقرة في سفر التكوين مفادها : «ملعون كنعان عبد العبيد يكون لإخوته»، أما اسم الحركة الحقيقي فهو «حركة العبريين الشبان» والتسمية مستوحاة من «ثورة الأتراك الشبان». لقد أعلن هؤلاء الأشخاص أنهم يعرفون حقاً، كونهم من أبناء وأحفاد الطوائف المختلفة التي تشتتت، ويطلق عليهم اسم اليهود، ولكنهم أبعد ما يكونون عن أن يشعروا بأنهم يهود، وأن الدين اليهودي ليس غريباً عنهم وحسب، بل إن الجيل السابق جعله مكروهاً لديهم، وأن الدين اليهودي لايتماشى مع مشاعرهم الاخلاقية ولا مع إيقاع حياتهم. ويرون أيضاً، أنه حتى الصهيونية لاتشكل أساساً لحياة حقيقية كما أنها لايمكن أن تخلق وطناً روحياً، وترى الجماعة الكنعانية أنه في هذه المنطقة التي كانت تسكنها في الماضي شعوب تتحدث العبرية، وتشمل سورية ولبنان والاردن وفلسطين، ولدت

الأمة العبرية القديمة والحضارة التي انشأتها آنذاك والتي استمرت الى أن دمرها الغزاة. وقد احتفظ العهد القديم بشيء من تراثه الأدبي، وأن هذه الأمة سوف تنتشر مرة أخرى مع إعادة سكانها الذين فرضت عليهم الثقافة واللغة العربية بدلاً من ثقافتهم العبرية الاصيلة . وستقوم بفصل كامل بين الدين والدولة، وتطبق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين هذا. ويمكن حصر الركائز السياسية والايديولوجية لحركة الكنعانيين فيما يلي:

١— الأمة أساس الدولة (ولاتختلف الكنعانية عن الصهيونية من هذه الناحية، لأن الاثنتين تريان أن إسرائيل هي التعبير السياسي للشعب اليهودي).

٢— ترى الكنعانية أن حجم وقوة الدولة يجب ان يكونا كافيين للقيام بنشاط ذي صفة استقلالية، ومن هذه الناحية فهم يرون أنه لاتوجد دولة من دول الشرق الاوسط قادرة على تنفيذ سياسية مستقلة، لانها تشكل وحدات سياسية صغيرة، ولأن المنطقة غير موحدة، فإنها ستشكل ممراً لعبور الدول الكبرى: أي إما وحدة الصف والقوة، وإما الإنقسام والعبودية. (ونذكر هنا أن هذه النظرة هي المصدر المباشر والإيديولوجي لما يسمى الآن بالشرق أوسطية، الذي طرحه رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق شمعون بيريز.

الطرح الصباري أو العبري:

بات معلوماً أن كلمة عبري لاتشير إلى اليهود على وجه الخصوص، بل تشير إلى أقوام أخرى أيضاً على اعتبار ان كلمة عبري جاءت من عابر ابن شالح بن ارفكشاد بن سام،وعلى هذا، فإنها تشمل اليهود والعرب، استناداً إلى سيد محمود القمني في كتابه «اسرائيل التوراة التاريخ التضليل». وهناك آراء أخرى متعددة حول كلمة عبري، ومنها ما شاع وانتشر مثل (عبور النهر)، ورأي آخر يقول: إن كلمة عبري ذات مغزى طبيعي واجتماعي، ويستند هذا الراي إلى ماورد في سفر الخروج «عبد عبري»، وآراء أخرى عدة . هذا وحتى عام /١٩٤٨/ كان الصباريون من أبناء يهود وشرق وغرب أوروبا الذين يحتلون مراكز المسؤولية في جميع قطاعات الحياة الاسرائيلية والسياسية والعسكرية: أي انهم ليسوا أبناء اليهود الشرقيين: أنهم يعتبرون أنفسهم، أبناء أصحاب الحضارة الأرقى (البشرة البيضاء)، وأن إصطلاح الصبار هو تجسيد للاسرائيلي الجميل، بينما ابن الطوائف الشرقية ، هو تجسيد لليهودي القبيح. وتتميز الصبارية في رفضها

للشرائع الدينية وعدم الإلتزام بها، أو حتى إلى درجة رفض الدين كلية. وبالتدريج، تحولت صورة الصباري إلى شكل يجعله يتميز عن أقرانه (اليهود الشرقيين)، وذلك على النحو التالي: «المظهر الخارجي، طويل، له خصلة شعر على جبينه، قوي ومتين، شعره أصفر أو رمادي. الملابس: بساطة لامبالية وصندل وقبعة». هذا، ونشير هنا إلى أن مشروع الهوية الصبارية قد استوعب بعضاً من أفكار الهوية الكنعانية: كالفخر الطفولي والطموح في بلورة أمة شابة، والرغبة في الاندماج في المنطقة والتعايش مع الجيران العرب. والمثير في الأمر، أن بعض النقاد الاسرائيليين قد عرضوا (الصبارية) على أنها أيديولوجيا منافسة للصهيونية، بل ولعل الأكثر غرابة في الأمر، أن الصبارية وريثة الصهيونية، على ضوء حرب /١٩٤٨/ في النهاية، ويبقى: أن الصبارية، حتى لو تلاشت كأيديولوجية أو كهوية تميزية او استقلالية على غيرها من اليهود، إلا انها مازالت قائمة في المجتمع الاسرائيلي على كل من يولد في اسرائيل تمييزاً له عن المهاجرين الجدد: حيث انتهت تماماً هوية الصبار الأصلية والصبار الاشكنازي)، وتقوم الصبارية الآن على نبوءة خلق شعب جديد من الفروع والتشعبات العبرية لليهود.

الطرح الاسرائيلي للهوية:

في السنوات الأولى للدولة، عندما كان شخص ما يصف نفسه بأنه إسرائيلي، فإنه كان يقصد بذلك أنه يقبل اتجاهات الأيديولوجيا الصبارية، ومن ثم أصبح هناك مدلول جديد للمصطلح (إسرائيلي) بحيث أصبح معناه: السعي للمساواة المدنية لكل سكان الدولة من دون اشتراط الأصل القومي أو الديني. ويختلف الطرح الاسرائيلي للهوية عن الطرحين السابقين (الكنعانية والصبارية) لأنه يرتكز على واقع الحياة في إسرائيل وليس على تصورات لخلق صورة عبرية سياسية إقليمية.

الطرح اليهودي للهوية في إسرائيل:

لابد من الكشف هنا، عن الهويات الفرعية لهذا الطرح: (الهوية اليهودية الإسرائيلية العلمانية) و(الهوية الدينية القومية) و (الهوية اليهودية الطائفية السفاردية) و(الهوية اليهودية الدينية).

هذا الطرح يجعل من الدين اليهودي وحده هو الاساس والمصدر الذي يمكن

على ضوئه صياغة الهوية في المجتمع الاسرائيلي، ويسعى لتحويل اسرائيل إلى دولة يهودية دينية تحكمها التوراة والشريعة اليهودية وفق المذهب الارثوذكسي، وتقوم الأسس العقائدية لهذه الاخيرة على أن الدين اليهودي هو دين عملي ونظام حياة، وأن قوانين الشريعة الدينية اليهودية تصلح للدنيا والدين وغير قابلة للتغيير، وأن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار.

في ضوء ما تقدم يمكن استقراء عدد من النتائج المتوقعة، أهمها : أن المؤشرات الحالية تقود إلى تأكيد حقيقة لامراء فيها هي:

«وجود مد ديني ملموس في اسرائيل يزداد قوة بدعم من الصهيونية اليمينية المتطرفة ومن الصهيونية الدينية المتطرفة، مما يدلل على احتمال أن تتحول اسرائيل إلى «غيتو» على غرار غيتوات شرق أوروبا التي كانت تحكمها اليهودية الحاخامية».

وقد يكون من الصعب، على ضوء المعطيات المتاحة الآن، أن نضع إجابة عما ستسفر عنه تداعيات الصراع والاستقطاب المحتدم بين العلمانيين والدينيين في إسرائيل، حول هوية الدولة.

مصادر البحث:

١- سلسلة عالم المعرفة الكويتية، العدد / ٢٢٤/.
٢- إشكالية الهوية في إسرائيل، المؤلفه : د. رشاد عبد الله الشامي.
٣- صحيفة المحرر نيوز، العدد /١٤٨/ تاريخ /١١/ تموز /١٩٩٨

الخطاب السوري بصدد ظاهرة العولمة

الرفيق: عبد العزيز المنصور

مقدمة: يتناول هذا البحث دراسة تطبيقية على رد الفعل السوري تجاه ظاهرة العولمة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلين رئيسيين يتمثلان بما يلي:

السؤال الأول: كيف عكس الخطاب السوري فهمه لظاهرة العولمة، وبالتالي كيف أدركت القيادة السورية المنافع أو المخاطر التي تحملها هذه الظاهرة؟

السؤال الثاني: كيف تصرفت القيادة السورية إزاء ظاهرة العولمة، أو بمعنى آخر ما هي السياسات التي اتبعتها الدولة السورية للاستفادة من منافع العولمة أو لدرء مخاطرها؟

وللإجابة على هذين السؤالين، اعتمد البحث بصفة أساسية على منهج تحليل المضمون، حيث لجأ إلى تحليل مضمون بعض خطب وكلمات أهم عناصر القيادة السياسية السورية وخاصة الرفاق: **الرئيس حافظ الاسد، ونائبه الأول عبد الحليم خدام، وعبد الله الأحمر — الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي[٢]، والمهندس محمود الزعبي — رئيس مجلس الوزراء، وفاروق الشرع — وزير الخارجية، والدكتور محمد العمادي — وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وعلي خليل وزير العمل والشؤون الاجتماعية.**

وتنقسم هذه الدراسة بالإضافة للمقدمة، إلى جزأين رئيسيين وخاتمة. ويتناول الجزء الاول من الدراسة الخطوط العامة للخطاب الرسمي السوري وفهمه لظاهرة العولمة وإدراكه لها، في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية. في حين يتناول الجزء الثاني السياسات التي اتبعتها الدولة السورية إزاء ظاهرة العولمة، سواء على المستوى الداخلي أو العربي أو الدولي، فضلاً عن ذلك يتناول البحث في الخاتمة رؤية مستقبلية لتعامل الدولة السورية مع ظاهرة العولمة.

الخطاب السوري وفهمه لظاهرة العولمة:

يلاحظ على الخطاب الرسمي السوري أنه لم ترد فيه كلمة «**عولمة**» قبل عام ١٩٩٥، بل ورد الحديث عن «**المتغيرات الدولية**» و «**النظام العالمي الجديد**». ويتضح من خلال تحليل مضمون هذا الخطاب أن ثمة نتيجة انطباعية، وهي وجود اتجاه سائد ومسيطر على مستوى القيادة السياسية السورية فيما يتعلق بالتعامل مع ظاهرة العولمة، ويتمحور هذا الاتجاه حول رؤية **الرئيس حافظ الاسد** للعولمة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية.

وبصفة عامة، يمكن إبداء الملاحظات التالية على رؤية الدولة السورية لظاهرة العولمة:

١ — إن القيادة السورية أدركت أن ثمة تغيرات مهمة حدثت في النظام العالمي، وأنه ليس من الممكن تجاهل هذه المتغيرات، بل يجب أخذها بعين الاعتبار.

٢ — كما يتضح وجود بعض المخاوف والهواجس لدى القيادة السورية المشاركة في ظاهرة «العولمة» والانفتاح عليها دون حسابات أو ضوابط.

٣ — تدرك القيادة السورية أنه كلما تم تأخير التعامل مع ظاهرة «العولمة» كان الأمر أفضل بالنسبة للدولة السورية بما يفيد ترتيب أوضاعها والتقليل من مخاطر «العولمة» بالانفتاح تدريجياً على الاقتصاد العالمي.

٤ — كما أنه بالقدر الذي يجب على القيادة السورية التعامل مع معطيات «العولمة»، فإنها ستتعامل مع جانبها الاقتصادي فقط. أما في جوانبها السياسية والثقافية سيتم مقاومتها باتخاذ إجراءات من شأنها زيادة تماسك الجبهة الداخلية السورية في مواجهة الأخطار والأضرار الممكن حدوثها من جراء الانخراط في ظاهرة «العولمة».

الخطاب السوري و «العولمة» السياسية:

يوضح الخطاب الرسمي السوري أن الدولة السورية ترفض «العولمة» السياسية ومحاولة فرض سياسات الهيمنة والسيطرة على الشعوب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما لاتقبله القيادة السورية التي تعتبر أن فرض سياسات بعينها على سورية هو أمر مرفوض ويجب مقاومته، وهذا ما عبر عنه الرئيس حافظ الاسد بقوله: «إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية ترضخ الشعوب لمشيئة باطلة وقوة غاشمة فبئس هذا الأحد، لأنه لم يعتمد السيرة البشرية ولم يستوعب مدلولاتها وعبرها، ولم يدرك بديهة أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها تنتزع من كل ظرف جديد خلاصة العناصر والإمكانات التي تجعلها قادرة على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة»(٣).

وفي إطار العولمة السياسية يوضح الخطاب الرسمي السوري رفض القيادة السورية محاولات الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود عملية العولمة، فرض نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية على الدولة السورية، وذلك بسبب عدم تماثل المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية بين شعوب العالم في أي وقت من الأوقات، وأن هذا هو ما يفسر لماذالم تستطع أي صيغة ديمقراطية بعينها أن تفرض نفسها بقوتها أو بجاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت على امتداد ما هو معروف من التاريخ الإنساني»(٤).

فضلاً عن ذلك، يدعو الخطاب الرسمي السوري للتنبيه من مخاطر العولمة بصفة عامة، حيث نظر إليها البعض (٥) على أنها خطر وشر مستطير يهدد الدولة السورية بما يحمله من مضاعفات يمكن أن تؤدي إلى مشكلات لها أول وليس لها آخر. في حين يرى البعض الآخر (٦) أن «العولمة» سلاح ذو حدين، فمن ناحية، للعولمة جانب مضيء يتجلى في أحد جوانبه بربط الحضارات والشعوب والبلدان بعضها ببعض مع تجاوز حواجز الزمان والمكان وبما يحرر الإنسان من قيود كثيرة بفضل التقدم التكنولوجي

وثورة الإتصالات، ومن ناحية أخرى «للعولمة» جانب مظلم،إذ أنها أدت إلى هيمنة وسيطرة الأقوياء على الضعفاء ، والأغنياء على الفقراء، بحيث أن الأحداث المتوالية في «منطقتنا والعالم،أدت إلى وضع عالمي جديد يتسم بمحاولات التفرد والهيمنة على حساب حقوق الشعوب ومعاناتها»(٧).

وبصدد هذه الأخطار،يدعو الخطاب السياسي السوري إلى مراجعة عربية نقدية للتطورات والمتغيرات الدولية، وهذه المراجعة باتت«ملحة ومطلوبة لإنقاذ الأمة كلها وهي ضرورية للجميع، لأن الأخطار المحيطة لاتهدد قطراً عربياً دون آخر، والتحديات القائمة لاتصيب بلداً بعينه و إنما تصيب الأمة كلها و إذا لم تتوفر المعالجة في البيئة العربية،فإن المعالجات الأخرى تأتي في إطار مصالح الأجنبي، والتي دائماً هي الأهم بالنسبة للأجنبي»(٨).

الخطاب السوري والعولمة الاقتصادية:

يدعو الخطاب الرسمي السوري إلى الأخذ بإصلاحات اقتصادية ذاتية غير مفروضة من الولايات المتحدة الامريكية أو المؤسسات الدولية المانحة، والسير قدماً بسياسة الاعتماد على الذات، وتشجيع الصادرات والإقلال من الواردات،والتعاون مع الاقطار العربية لتسريع خطوات تحقيق السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وليكون للأمة العربية موطيء قدم على الساحة العالمية.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الرسمي السوري من الدعوة لفتح السوق وبيع مؤسسات القطاع العام والاندماج في الاقتصاد العالمي، يلاحظ أن هذا الخطاب يتمسك بالقطاع العام ودوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يوفر الاستقرار الداخلي للسوق ويحصنها من تقلبات الأسعار، ويجسد مصالح الطبقات والشرائح الوسطى في المجتمع، ويسهم في بناء المشاريع الكبرى التي لايستطيع القطاع الخاص في البلدان النامية أن يقوم بها، اللهم بالإقتراض الخارجي أو قام ببيعها للشركات الأجنبية.

ويوضح الخطاب الرسمي السوري أن بيع مؤسسات القطاع العام مخاطرة

غير محسوبة ولها عواقبها الوخيمة [٩].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الرسمي السوري لا يغض الطرف عن العيوب القائمة في بعض مؤسسات القطاع العام [١٠] ولايقلل من مخاطرها، ويشدد بالتالي على ضرورة إصلاحها وذلك بالقضاء على هذه العيوب من خلال عدة إجراءات، منها:

١ ـ تحسين مستوى التنظيم والأداء الإداري في مؤسسات وشركات القطاع العام.

٢ ـ الحد من الهدر وخفض تكاليف الانتاج والتخلص من البطالة المقنعة بإعادة تأهيلها وتدريبها في مجالات متعددة يمكن الاستفادة منها حتى في القطاع الخاص نفسه.

٣ ـ تطبيق مبدأ المحاسبة الصارمة لكل زلل وانحراف بشكل متلازم مع مكافأة المجدين.

٤ ـ منح صلاحيات إدارية ومالية واسعة لمجالس إدارة القطاع العام، والحد من تعدد الجهات الوصائية عليها [١١].

وفي نفس الوقت،يرحب الخطاب الرسمي السوري بمساهمة القطاع الخاص والقطاع المشترك بشكل إيجابي وفعال في عملية التنمية الاقتصادية. بل يشجع قيام نوع من الشراكة بين القطاعات الثلاثة في الدولة السورية(العام ،الخاص ، المشترك)حتى وإن كانت هذه القطاعات محكومة بآليات اقتصادية متباينة.

الخطاب السوري والعولمة الثقافية والمعلوماتية:

من بين الأمور اللافتة للنظر، شدة تأكيد الخطاب الرسمي السوري على التمسك بالهوية العربية والخصوصية الحضارية السورية كجزء من الأمة العربية، وأن هذا التمسك بالخصوصية الحضارية لم يمنع الخطاب السوري من الدعوة إلى الاستفادة من إيجابيات«العولمة» والمساهمة فيها.

فالعرب كانوا دائماً « أمة منفتحة نحو العالم، لكنهم كانوا يؤكدون على تمييز شخصيتهم واستقلالية كيانهم ثقافياً وسياسياًواقتصادياً. والعرب ليسوا ضد العولمة، لأنها ضرورة من ضرورات التطور، لكنهم يناضلون من

أجل عولمة متوازنة تحقق منافع التفاعل الحر لكل الثقافات ،وفي مثل هذا المناخ فقط تستطيع كل أمة أن تدلي بدلوها في المعين الثقافي الإنساني المتكامل، وأن تقوم بدورها في إغناء هذا المعين وتعزيز بنيته التعددية» [١٢]

ولذلك يجب ألا نحس بالدونية تجاه الحضارة الإنسانية، لأننا أعطينا الكثير ويجب أن يكون لنا دور فاعل فيها، شأننا شأن أوروبة وغيرها.

وبهذا الصدد، يشير **الرئيس حافظ الأسد** إلى ضرورة المشاركة الإيجابية في ظاهرة«العولمة»، وذلك باعتبار أن العرب كان لهم نصيبهم في «العولمة»، حيث يقول«**إن الأمة العربية أسهمت في الماضي في بناء صرح الحضارة الإنسانية، بل وضعت الأساس الذي قامت عليه حضارة اليوم، وليس هناك ما يمنع، لابحكم المنطق ولا بحكم الواقع، أن تنهض من جديد وتعزز إسهامها الخلاق، بل يجب أن تفعل ذلك» [١٣].**

ومن جهة أخرى يشجع الخطاب الرسمي السوري على الاستفادة من إيجابيات العولمة الثقافية ومن ذلك **اهتمام الرئيس حافظ الأسد ونجله د.بشار الأسد بنشر المعلوماتية في جميع أنحاء سورية من خلال تبني المشروع الوطني للمعلوماتية** [١٤] وكذلك اهتمام الرئيس الأسد باللغة العربية باعتبار اللغة ذاكرة الأمة وتاريخها،حتى أن **الرئيس حافظ الأسد** قد أصدر مرسوماً لتدريس اللغة العربية في مختلف سنوات التعليم بمراحله الدنيا والمتوسطة والعليا.

السياسات السورية تجاه ظاهرة العولمة:

اتبعت الدولة السورية عدة سياسات في إطار تعاملها مع ظاهرة العولمة في مختلف جوانبها خاصة الاقتصادية منها والثقافية، وذلك على كافة المستويات الداخلية والعربية والدولية.

أ ـ *على المستوى الداخلي:*

على الرغم من تبني الدولة السورية سياسات اقتصادية قوامها التمسك بالثوابت المبنية على تعزيز دور القطاع العام وريادته،إلا أنها بدأت تتعامل بمرونة مع متغيرات العصر، ولكن باستبعاد القوالب الجاهزة أو الوصفات الجاهزة التي

تأتي بضغط من الخارج ولاتنبع من الواقع السوري، ولاتنسجم مع الفهم السوري لطبيعة المسارين السياسي والاقتصادي في سورية . ويعبر عن ذلك **الرئيس الأسد بقوله: «لنا وجهة نظر متباينة وثابتة حول اللوحة الاقتصادية في بلد إشتراكي، وقد اخترنا التعددية الإقتصادية»[١٥]**، وكذلك **قوله: «أننا لانفعل شيئاً لأن الآخرين يفعلونه ...نحن نفعله عندما نقتنع بانه يعبّر عن إرادتنا وقناعاتنا ويفيد شعبنا..»[١٦]**.

وفيما يتعلق بأطروحة «الخصخصة»، نرى أن الدولة السورية قد وقفت موقفاً انتقائياً بمعنى المزاوجة بين مزايا الاقتصاد المخطط مزايا اقتصاد السوق، واستبعدت حتى الآن بيع أو تأجير مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي . وفي سورية تُفهم «الخصخصة» إذا ما كانت ترمي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي وهذا ما تحقق بالفعل . انظر الجدول التالي:

نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي في سورية

السنة	القطاع العام (نسبة مئوية)	القطاع الخاص (نسبة مئوية)	ملاحظات
١٩٦٣	٢٥	٧٥	قبل بناء مؤسسات القطاع العام
١٩٧٥	٥٤	٤٦	
١٩٨٥	٤٨	٥٢	
١٩٩٢	٣٩	٦١	بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١
١٩٩٤	٣٨	٦٢	

المصدر تم اعتماد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات مكتب الإحصاء المركزي بدمشق وبيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، ودراسة د. عيد أبو سكة، الخصخصة: مالها وما عليها، مصدر سابق ٨٤.

كما يلاحظ في هذا الاطار، أن الدولة السورية لاتذهب إلى بيع بعض مؤسسات القطاع العام التي تعاني بعض العيوب والنواقص، بل ترى الحل في معالجة أوضاع هذه المؤسسات وتحسين أدائها وتطويرها ورفدها بالخبرات الإدارية والعلمية الكفوءة وتحديث أساليب العمل فيها وتخفيض الهدر وضغط النفقات، من خلال دمج العديد من الشركات في مؤسسة واحدة وهكذا.

ومن السياسات التي اتبعتها الدولة السورية على الصعيد الداخلي، نذكر:

أ– القيام بإصلاحات اقتصادية ذاتية:

أدخلت الدولة السورية خلال الأعوام العشرة الماضية إصلاحات عدة على نظامها الاقتصادي، تضمنت التوجه نحو اقتصاد السوق تدريجياً، واعتمدت التصدير في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، وقدمت القطاع الخاص في الاستيراد والتصدير والاستثمار وجذب الاستثمار الخارجي المباشر. ويلاحظ أن هذه الإصلاحات جاءت من رؤية الدولة السورية بضرورة الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي، ولم تأت هذه الإصلاحات بضغوط من المؤسسات المالية المانحة، بل نتيجة تخوّف القيادة السورية من الآثار السلبية للانعزال وعدم التكيف مع التطورات العالمية الجارية فتم الانفتاح الاقتصادي ولكن أيضاً دون هرولة.

وبهذا الصدد، بشير **د. محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية** أن سورية استطاعت أن تحقق برنامجاً ذاتياً للإصلاح الاقتصادي، انطلق في معطياته الأساسية من توجيهات **الرئيس حافظ الأسد** في الاعتماد على الذات وتطبيق التعددية الاقتصادية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية، وسد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج، ونفقات الدولة ومواردها والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار، وذلك من خلال تعبئة جهود جميع المواطنين وإمكاناتهم في الداخل والخارج لتحقيق هذا الهدف. كذلك من توجيهات الرئيس الأسد بضرورة تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، والانفتاح على العالم الخارجي والإفادة من التقدم العلمي والتقني مع الحفاظ على وحدتنا الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي في سورية[١٧] .

غير أنه، يؤخذ على هذه الإصلاحات أنها لم تتلازم مع تعديلات جوهرية في النظام المصرفي المالي في سورية واقتصرت التعديلات المصرفية على زيادة شبكة

فروع المصارف واستحداث فروع خاصة بالاستثمار وتحسينات في التقنيات المستخدمة والسماح بفتح حسابات خاصة بالقطع الأجنبي للمواطنين. وكلها خطوات ضرورية لكنها غير كافية. وظل النظام المصرفي يعمل بمؤسساته وأنظمته لخدمة نظام التخطيط المركزي، ويفتقر إلى الديناميكية في الأداء وإلى أدوات الادخار والاستثمار المتنوعة والمتعددة الآجال، وإلى الوصول إلى أسواق التمويل الدولية، وهو بوضعه الراهن غير قادر على دمج سورية في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الإقليمي العربي، فضلاً عن إمكان جعلها مركزاً إقليمياً في أي تجمع إقليمي عربي [18].

حتى أن الإصلاح الاقتصادي في سورية قد بقي محدوداً حتى الآن. فلم يساعد القطاع الخاص على إطلاق كامل طاقاته والقطاع العام على التخلص من عقباته وعيوبه. فلم يبلغ الإصلاح أو يطور العديد من مؤسسات وقوانين نظام التخطيط المركزي. ولم يوفر للقطاع الخاص المؤسسات اللازمة لتفعيل دوره بشكل جيد. واقتصر التحرر الاقتصادي على زيادة دور القطاع الخاص في الاستيراد والتصدير. وبقيت التنمية الاقتصادية في سورية تعتمد على الحماية الشديدة من المنافسة الخارجية المتمثلة بالسلع الممنوعة من الاستيراد وبالرسوم الجمركية المرتفعة. وهذا ما حد من قدرة القطاع الإنتاجي على منافسة البضائع الأجنبية في عقر داره وفي الأسواق الدولية، خاصة إذا ما سلمنا أن بعض الحماية ضروري إلا أن الإفراط في ذلك يؤدي إلى تدني الإنتاجية والجودة [19].

ب- اتباع سياسة الاعتماد على الذات وتشجيع الابتكار والإبداع

اتبعت الدولة السورية سياسة الاعتماد على الذات لمواجهة المصاعب الاقتصادية التي تواجهها، في سبيل ذلك، كان الرئيس **حافظ الأسد** قد طالب الشعب العربي السوري في أكثر من مرة بالاعتماد على الذات وتعميق روح المسؤولية الجماعية في مواجهة المصاعب الاقتصادية، حيث يقول: « .. **لاريب أن أوضاعنا اليوم أفضل كثيراً مما كانت عليه عندما تحدثت عن مصاعبنا الاقتصادية، ونتوقع أن تكون أفضل مما هي عليه الآن خلال زمن نأمل ألا يكون طويلاً، فاقتصادنا متين الأساس، وإمكانياتنا جيدة، ومواردنا ننميها باستمرار، وهذا يتطلب منا أن نعمل كثيراً وأن نرفع وتيرة العمل، وننمي**

حس المسؤولية الجماعية [20]، ويضيف: « **لدى كل منكم طاقة كامنة، وطنكم يدعوكم لاستنهاضها كي تضاف إلى طاقات هذا الوطن، إذا لم تلبوا دفاعكم وتحموا وتدافعوا بأنفسكم عن بلدكم فلن يدافع عنه أحد، وإذا لم تعينوا اقتصادكم بمالكم وعرقكم وجهدكم، فلن تتقوا شر الحاجة ولن تتوافر حاجاتكم وإذا لم تقووا وطنكم ببناء اقتصاده ودفاعه وثقافته ووحدته الوطنية المترامية فلن يقوى الوطن** » [21].

وتوازياً مع سياسة الاعتماد على الذات، اتجهت الدولة السورية إلى تشجيع الابتكار والإبداع، وتم تخصيص مكافآت مالية مجزية لهذا الغرض، وكذلك عقد مؤتمرات دورية للإبداع الوطني بما يساهم في توطين التكنولوجيا واستيعابها والحلول دون هجرة الكفاءات العلمية، وبهذا الصدد، يشير المهندس محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء السوري إلى أنه « .. لاتنمية ولاتطوير من دون تحسين الظروف المادية للعاملين وتحفيز المخلصين المجدين والمتفوقين مادياً ومعنوياً وبالمقابل منع وصول غير الأكفاء وأصحاب النفوس الضعيفة الى مواقع المسؤولية الإدارية على المستويات كافة .. » [22].

ج- الانفتاح على القطاع الخاص وتشجيع مناخ الاستثمار:

يلاحظ، أنه منذ الدور التشريعي الخامس (١٩٩٠- ١٩٩٤) أن الدولة فتحت المجال لرجال الأعمال للمشاركة في عضوية مجلس الشعب بعد توسيع عدد مقاعده، بحيث بلغت نسبة المقاعد التي سيطر عليها المستقلون في مجلس الشعب ومعظمهم من رجال الأعمال نحو ٣٤٪ و٣٢,٢٪ في الدورين التشريعيين الخامس والسادس على التوالي من مجموع مقاعد مجلس الشعب البالغة ٢٥٠ مقعداً [23] ويأتي ذلك كمكافأة للقطاع الخاص السوري على دوره في التغلب على الأزمة الاقتصادية التي واجهت سورية، بحيث تم الاعتراف بهؤلاء المساهمين في العملية السياسية. ومما يدلل على هذا التوجه الجديد للقيادة السورية، تقريبها لرجال الأعمال وتوسيع دور القطاع الخاص تعبيراً منها عن رغبتها في الاستفادة من موارد وإمكانات رجال الأعمال والقطاع الخاص كأدوات لتحفيز الاقتصاد السوري. حتى أن الرئيس **حافظ الأسد** قد أدلى بصوته في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ لأول مرة برفقة أحد أهم رجال الأعمال السوريين: د. راتب الشلاح

رئيس غرفة تجارة دمشق، كما كثر ظهور رجال الأعمال السوريين في المناسبات والاحتفالات الرسمية، ومن قبيل ذلك، اصطحاب الرئيس الأسد وفداً من رجال الأعمال السوريين، وكان أحد هؤلاء الدكتور عثمان العائدي في مادبة العشاء التي أعدها الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» للرئيس حافظ الأسد في زيارته «التاريخية» لفرنسة، في ١٦/٧/١٩٩٨.

وفي هذا السياق، تم في مطلع التسعينات تشكيل عدد من اللجان الوزارية، جرى فيها تمثيل جماعات رجال الأعمال عبر غرف التجارة والصناعة، ومن ذلك لجنة توجيه الاستيراد والتصدير، ولجنة الاستهلاك، والمجلس الأعلى للاستثمار وغيرها من اللجان. وهذا ما سمح لرجال الأعمال السوريين أن يساهموا في رسم السياسات التنموية للدولة إلا أن القرارات الهامة في هذا الصدد لاتزال تتخذ في إطار مؤسسة الرئاسة وبالتشاور مع مجلس الوزراء والقيادة القطرية لحزب البعث.

مشاكل وصعوبات:

جدير بالذكر، أنه رغم الإصلاحات التي قامت بها سورية منذ العقد الأخير؛ والتي جعلت القطاع الخاص يساهم بنحو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٣٢٪ من قيمة الصادرات السورية، غير أن هذا القطاع لايزال يواجه عدة صعوبات تتعلق بطبيعة عمل منشآته والتشريعات والقوانين الناظمة لعمله إضافة إلى الظروف الخارجية، ومن هذه الصعوبات نذكر [٢٤]:

١— مشكلة محدودية التمويل المحلي المتاح للمنشآت الصناعية الخاصة، فالمصرف الصناعي السوري إمكاناته المالية متواضعة ولايتجاوز رأسماله /٢٥٠/ مليون ليرة سورية (الدولار = ٥٠ ليرة سورية أي نحو /٥/ مليون دولار) المدفوع منها /٢٠٨/ مليون ل.س، بينما تقدر حاجة المشاريع الصناعية بنحو /٣٠٠/ مليون ل.س (أي ٦ مليون دولار).

٢— تشكل الشرائح الضريبية المفروضة على الصناعات أهم الأعباء التي تحد من قدرتها على المنافسة العالمية، ومنها ضريبة ريع الآلات المفروضة على الريع السنوي البالغ ٨٠٪ من قيمة آلات المنشآت الصناعية التي تطبق عليها ضريبة تصاعدية على شرائح تمثل ضريبة ريع العقارات. وهناك ضريبة دخل الأرباح

الصافية تصل إلى ٥٨٪ أحياناً، إضافة إلى رسوم التصدير وكذلك الرسوم الجمركية على المواد المستوردة الداخلة في الصناعة المحلية وتصل إلى نسبة تتراوح بين ٧—٣٠٪ على المواد الأولية الخام، وتصل على بعض المواد شبه الأولية إلى ٧٠٪، كالأقمشة مثلاً.

٣— وهناك صعوبات متعلقة بطبيعة عمل المنشآت الصناعية تضعف الإدارة العلمية وسيطرة الفكر الفردي على حساب شركات الأموال وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه المنشآت، وصعوبة الحصول على التقنية الحديثة والشروط التي تفرضها الشركات المصدرة للآلات والتي تنعكس على مواصفات السلع المنتجة، وصعوبة عملية الصيانة والتدريب وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نتيجة العمل بوردية واحدة في أغلب الصناعات الخاصة، وهامشية التنفيذ بالمواصفات والمعايير الدولية. إلا أنه في الأعوام الثلاثة الأخيرة تأهلت عدة شركات سورية للحصول على شهادة «الإيزو». ولحل هذه المشكلات، كان ممثل غرفة تجارة دمشق قد دعا في المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية العربية[٢٥] إلى تطوير الصناعة السورية وإعادة تأهيلها وفق أسس أكثر تنافسية من خلال عدة إجراءات، منها [٢٦]:

أ— إقامة مدن صناعية.

ب— تطوير الأنظمة المالية والمصرفية.

ج— توفير التمويل المالي لإقامة مشاريع صناعية.

د— التركيز على الصناعات التصديرية.

و— تخفيض الضرائب المفروضة، لأنها ستكون الخطوة الحاسمة على مدى قدرة الصناعات السورية على البقاء والتطور في ظروف العولمة والانفتاح الشامل الذي سيؤثر على الصيغ الحمائية التي ماتزال تعمل في كنفها الصناعية السورية.

وفيما يتعلق بتشجيع مناخ الاستثمار في سورية، لعل أهم خطوتين قامت بهما الحكومة السورية في هذا الإطار، هما توسيع مقاعد مجلس الشعب السوري وإتاحة نحو ثلث هذه المقاعد أمام رجال الأعمال، وإصدار قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والذي يتيح فرصاً استثمارية للقطاع الخاص مع إعفاءات ضريبية تصل إلى خمس سنوات، وإذا تم الاستثمار في صناعات تصديرية تصل

الإعفاءات الضريبية إلى سبع سنوات، كما سمحت الحكومة السورية بفتح حسابات بالقطع الأجنبي والاقتراض من المصارف المحلية واستخدام الخبراء الأجانب، مما وفر فرصة استثمار حقيقية ودفع بالقطاع الخاص في سورية إلى استثمار مبلغ /٣٣٦/ مليار ل.س (أي نحو ٦,٧٢ مليار دولار) في السنوات ٩١ — ٩٦ [٢٧].

وفي هذا الإطار، تم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس محمود الزعبي. وفي سبيل زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص، بحث المجلس الأعلى للاستثمار في ٣/٥/١٩٩٨ التعديلات المقترحة على قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ بهدف تبسيط إجراءات الاستثمار والترخيص وتخفيف الأعباء عن المستثمرين وتيسير أمورهم، وتشمل التعديلات المقترحة [٢٨]:

١— إعطاء صلاحيات جديدة للوزارات في مجال الاستثمار ليكون بإمكان كل وزارة منح موافقات للمشاريع الاستثمارية ضمن نطاق عملها مما سيوفر على المستثمرين الوقت والجهد.

٢— منح إعفاءات أكبر للمشاريع التي تقام خارج المدن الرئيسية.

٣— حث المستثمرين على إقامة مناطق صناعية في دمشق وحلب وحمص، للمساهمة في حل الكثير من الإشكالات التي تعاني منها المشاريع الاستثمارية سواء من ناحية الترخيص الإداري أو لجهة تكاليف جديدة للطاقة وشبكة المياه والصرف الصحي والاتصالات. ويلاحظ، أن المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم /١٠/ حتى نهاية ١٩٩٧، بلغت أكثر من /١٥٥٠/ مشروعاً بتكلفة تتجاوز /٧,٥/ مليار ل.س (أي نحو ١٥٠ مليون دولار) ويتركز /٧٦٪/ من هذه المشاريع في مناطق ريف دمشق وحلب، أما باقي المدن السورية فكان نصيبها من تلك المشروعات /٢٩٤/ مشروعاً فقط [٢٩].

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الموازنة السورية الجديدة لعام ١٩٩٨ أولت أهمية بالغة للاستثمار، حيث حظيت الاستثمارات بنسبة ٥٠,٣٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي البالغ /٢٣٧,٣/ مليار ل.س (أي نحو ٥,٢ مليار دولار) وهذا يعني، أن نسبة مخصصات الاستثمار للعام ١٩٩٨ قد زادت بنسبة

٦,٣٪ عن مثيلتها للعام ١٩٩٧. وهذا يدلل على مدى اهتمام الدولة السورية بتوسيع مجال الاستثمار وتأمين احتياجات المشاريع الاستثمارية المتوقعة في البلاد [٣٠].

د— التأكيد على محاربة البيروقراطية وتطبيق مبدأ المحاسبة وسيادة القانون.

لقد عملت القيادة السورية من فترة إلى أخرى في سبيل رفع كفاءة إدارة الاقتصاد السوري، على محاربة البيروقراطية والقضاء على كافة مظاهر الروتين بما يحقق معدلات تنمية أفضل. وفي هذا الإطار، **يشير الرئيس حافظ الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب إلى أنه « في سعينا لبناء الدولة العصرية، لابد من عمل جاد لتخليص دوائر الدولة من البيروقراطية، ويتطلب ذلك تبسيط أساليب العمل وتحديثها على نحو ييسر مصالح المواطنين**[٣١]. **وهذا يتوازى مع إدراك الرئيس حافظ الأسد لضرورة المصارحة والمحاسبة، حيث أكد أكثر من مرة على عدم التستر على الأخطاء والعيوب والنواقص**[٣٢]. لأن ذلك من متطلبات إنجاح السياسة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية، على أن تتم المحاسبة فور وقوع الخطأ وعدم الانتظار حتى تتراكم الأخطاء بسبب التقصير وعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم التساهل في تطبيق مبدأ سيادة القانون والنظام ومنع أي تجاوز عليه.

هـ— الاستمرار في سياسة دعم الطبقات والشرائح الاجتماعية الكادحة

لاتزال الدولة السورية تتبع سياسة دعم الطبقات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود وذلك من خلال دعم المواد الغذائية الأساسية، والالتزام بتسويق المحاصيل الزراعية من الفلاحين فضلاً عن القروض الميسرة لهؤلاء، والاستمرار في مجانية التعليم في مختلف مراحله للسوريين وكذلك للوافدين العرب وضمان توظيف كافة الخريجين من بعض الكليات الجامعية والمعاهد التقنية والمهنية. وقد وصلت العمالة في الإدارة الحكومية في القطاع العام نحو /٥٠٠/ ألف شخص بصفة دائمة و /٢٣٦/ ألف شخص بصورة مؤقتة وهؤلاء نسبتهم نحو /١٨٪/ من قوة العمل السورية. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة الدولة لعام ١٩٩٨ توفر حوالي /٩٦/ ألف فرصة عمل جديدة خصوصاً في القطاعين الاقتصادي

والاستشاري إلى جانب فرص العمل المتوقع توفيرها في الإدارات الحكومية [٣٣].

وفي الواقع، تحاول الدولة السورية أن توفر بيئة للتنمية المستديمة بما يدعم ذوي الدخل المحدود ويحد من الفقر، وذلك من خلال مبدأ سيادة القانون وتحقيق نوع من استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في البشر وفي البنية الأساسية، حيث تم إنارة الريف السوري ومده بالخدمات اللازمة من مياه صالحة للشرب ومرافق صحية وغيرها من الخدمات.

و— *الاهتمام بالبحث العلمي والمعلوماتية:*

مع بداية التسعينات، بدأت الدولة السورية تضع البحث العلمي في مقدمة اهتماماتها، وجاءت هذه السياسة بتوجيهات القيادة السياسية التي رأت أنه إذا لم « نمسك بناصية البحث العلمي وسبر أغواره، فلن نملك التقدم المنشود، وقد لايمكن الحفاظ على المنجزات المتحققة. ومن هنا، تم التركيز على ضرورة إعطاء الجامعات اهتمامها البالغ لمسألة البحث العلمي على الصعيدين النظري والعلمي، نظراً لأن البحث العلمي هو أحد أهم ركائز التقدم العلمي [٣٤].

كما تبنت الدولة السورية، نتيجة **اهتمام الرئيس حافظ الأسد**، ما يسمى **بالبرنامج الوطني للمعلوماتية**، فقد أصدر الرئيس الأسد مرسوماً جمهورياً في نهاية عام ١٩٩٧ يقضي بتدريس المعلوماتية في المدارس والجامعات السورية. وكانت الخطوة الأولى في البرنامج الوطني للمعلوماتية، إدخال الحاسب الآلي إلى وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية والجامعات وربط هذه المؤسسات بشبكة «الإنترنت». وسبق هذه الخطوة، افتتاح المركز القومي للمعلومات بدمشق، وتلاه افتتاح مركز المعلومات السوري— الأوروبي بفرعيه بدمشق وحلب.

جدير بالذكر، أن البرنامج الوطني للمعلوماتية كانت قد أقرته القيادة السورية تحت «**اسم الاستراتيجية الوطنية لإدخال المعلوماتية في التعليم**» **بالتعاون مع «اليونسكو»**، حيث بلغت عدد مراكز المعلوماتية في سورية /٢٥١/ مركزاً موزعاً على المحافظات ومراكز المدن السورية. وتشمل خطة المعلوماتية في مجال التربية ثلاثة محاور [٣٥].

المحور الأول: استخدام المعلوماتية في تحديث الإدارة التربوية ومختلف إدارات ومؤسسات الدولة والقطاع العام.

المحور الثاني: إدخال المعلوماتية في التعليم وذلك إما كوسيلة تعليمية أو كمحتوى داخل المناهج.

المحور الثالث: تهيئة الأطر القادرة على التدريب وتدريس المعلوماتية.

وفيما يتعلق بالموقف من المعلوماتية فمازال هناك نقاش حول تعميم خدمة **«الانترنت»** وذلك في محاولة لمعالجة ما يمكن ان يترتب من آثار سلبية على الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية التي تحرص القيادة السورية على عدم المس بهما. وحتى إعداد هذه الدراسة لم تتخذ الدولة السورية قراراً بتعميم خدمة «الانترنت»، ولكنها انتهت من إقامة شبكة بريد إلكتروني E-MAIL محلية، وهذه الشبكة منفصلة حالياً عن شبكة «الانترنت» وتنحصر خدماتها داخل سورية، غير أنها خطوة أولى ووجودها يقلص الوقت اللازم لتعميم خدمة «الإنترنت» [٣٦].

أما أسباب تأخر إتاحة خدمة «الإنترنت» للجميع، فلعلها تعود إلى تخوف الجهات الرسمية من عقدة الاختراق الثقافي الذي يمكن أن يتعرض لها المواطن السوري، مع وجود كم هائل من المعلومات المغلوطة على مواقع في شبكة «الانترنت» هذا فضلاً عن وجود مواقع إباحية هدامة ولا أخلاقية. ولذلك سيكون استخدام الانترنت في سورية عبر خادم SERVER ، وذلك بأن يتصل المشترك برقم هاتف تحدده المؤسسة السورية للاتصالات، ويدخل كلمة السر ليتم الاتصال عبر الخادم القادر على حجب المعلومات غير المرغوب بها.

ز— *الاهتمام الكبير باللغة العربية:*

اتبعت الدولة السورية سياسة مدروسة لتوعية المواطنين بأهمية التمسك باللغة العربية لمواجهة العولمة الثقافية، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي، كما لجأت الدولة السورية إلى تعريب التعليم في الجامعات وتسريع وتيرة ترجمة العلوم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية [٣٧] . كما تم في إطار اهتمام الدولة السورية باللغة العربية عدة خطوات، منها:

— إصدار مرسوم جمهوري يقضي بتدريس اللغة العربية في جميع سنوات الدراسة حتى المرحلة الجامعية.

— إصدار قانون معاقبة الشركات والمؤسسات الخاصة التي تتخذ أسماء غير عربية.

— عدم السماح للمواطنين بتسمية ابنائهم بأسماء أجنبية ما لم يكن المواطن السوري من أصول شركسية أو ارمنية أو داغستانية... الخ.

— استبعاد من لايجيدون اللغة العربية الفصحى في قطاع الإعلام والصحافة، والتأكيد على التحدث باللغة العربية في جميع الأنشطة الرسمية.

— تعريب التعليم الجامعي مع الحفاظ على مستوى اللغة الإنجليزية.

م— الانفتاح على الجماعات الإسلامية والشيوعيين:

لم تقتصر خطوات الانفتاح السياسي على جماعات رجال الأعمال، بل امتدت إلى التعامل مع التيارات الاسلامية والتي طرحت خيارات إيجابية من حيث المبدأ، كما انه لديها الرغبة في فتح حوار مباشر لمناقشة كل الأمور والخيارات والاقتراحات الأمنية والسياسية، بل وصل الامر إلى انها أبدت استعدادها لنقد ذاتها وتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عما وقع في سورية من مصادمات في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات [٣٨].

مقابل ذلك، لوحظ وجود بعض المؤشرات الإيجابية من جانب القيادة السورية، منها إرسال الرئيس حافظ الأسد طائرة خاصة لنقل جثمان الشيخ عبد الفتاح أبو غدة — المراقب العام السابق للإخوان المسلمين ودفنه في سورية، الأمر الذي اعتبرته الجماعة دليلاً إضافياً على تضييق الفجوة بين القيادة السورية والتيار الاسلامي وهذا ما جرى تأكيده على لسان وزير الإعلام السوري الدكتور محمد سلمان بقوله: «إن الفجوة ضاقت بين الطرفين، بحيث لم يعد هناك عداء بينهما بالمعنى الحقيقي للكلمة، مشيراً إلى عودة بعض قادتهم لممارسة الحياة الطبيعية في سورية» [٣٩].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى قرارات متتالية من الرئيس الأسد بالإفراج عن العديد من السجناء السياسيين من الإخوان المسلمين كمبادرة إيجابية. كما شهد النصف الأول من عام ١٩٩٨ مؤشرات عدة على استمرار الحكومة السورية في عملية الانفتاح السياسي والإعلامي في إطار سياسية متدرجة بعودة النشطاء السياسيين. والذين وصل عددهم إلى ٢٢٥ سجيناً، وتندرج عملية الإفراج عن هؤلاء في إطار سعي الحكومة السورية إلى تعزيز الجبهة الداخلية والتسامح مع الذين أساءوا للدولة والنظام عبر السنوات السابقة [٤٠].

٢ — على الصعيد العربي:

تلتقي الدولة السورية في هذا الإطار مع الدعوة المصرية للقيام بخطوات عملية على طريق السوق العربية المشتركة، لأن الدولة السورية تدرك أنه مهما بلغ معدل نموها الاقتصادي ومهما حققت من خطوات إيجابية، فهي ستكون قاصرة ما لم تكن في إطار التكامل الاقتصادي العربي، حتى أن الاقطار العربية لو اتفقت ودخلت اتفاقية «الجات» بصورة تكتل إقليمي، حيث تتمتع التكتلات الإقليمية بمزايا لاتتمتع بها الدول الأعضاء منفردة، حيث يمكن الحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية في التعامل مع الدول الأعضاء في الاتفاقية [٤١].

وبهذا الصدد، وافقت سورية على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة، والتي تقضي بخفض نسبة الرسوم الجمركية بواقع ١٠٪ بدءاً من يناير/ كانون ثان ١٩٩٨، كما وافقت سورية على قيام منطقتين للتجارة الحرة مع جمهورية مصر العربية والعراق. وتوازياً مع ذلك، وقعت سورية مع لبنان في السنتين الأخيرتين عدة اتفاقيات اقتصادية منها: اتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته بين سورية ولبنان، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي (يناير/ كانون ثان ١٩٩٦)، اتفاق توحيد التعريفة الجمركية بين سورية ولبنان بدءاً من ١/١/١٩٩٩، بحيث يتم تخفيض هذه الرسوم بواقع ٢٥٪ سنوياً. كما تم إصدار بطاقة مرور موحدة للسوريين واللبنانيين على حد سواء بما يسهل حركة انتقال الأشخاص بين البلدين. وفي الواقع ترى سورية أن هذه الاتفاقيات الموقعة مع لبنان مفيدة جداً لتهيئة السبيل للشراكة السورية — الأوربية [٤٢].

٣ـ على الصعيد الدولي:

يلاحظ في هذا الإطار، أنه من المفارقات أن سورية كانت هي ولبنان العضوان العربيان المؤسسان في اتفاقية «الجات» في دورتها الأولى في «جنيف» عام ١٩٤٧، إلا أن سورية كانت قد انسحبت عام ١٩٥١. أما الآن، فقد تقدمت بطلب للانضمام لاتفاقية «الجات» وستبدأ المفاضات الجدية في مطلع عام ١٩٩٩.

وتمهيداً لاندماج الدولة السورية جزئياً وحسب أولوياتها ومصالحها الوطنية، في الاقتصاد العالمي، وجدت في التوقيع على اتفاق الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي فرصة لتطوير الاقتصاد السوري والحوار مع أوربة ومحاولة

تفعيل الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية للصراع العربي— الإسرائيلي (٤٣). ويلاحظ ن المسؤولين السوريين قد حضروا كافة مؤتمرات الشراكة المتوسطية منذ مؤتمر «برشلونة» ١٩٩٥، وكذلك مؤتمر «مالطة» ١٩٩٧، ومؤتمر «باليرمو» التمهيدي في إيطالية ١٩٩٨. كما سيشاركون في مؤتمر «شتوتغارت» عام ١٩٩٩. ولعل الاتجاه السوري للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر البوابة الأوروبية، يصب في إطار رفض سورية وعدم تحمسها لما سمي بمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، لتخوفها من إمكانية الهيمنة الإسرائيلية ولرغبتها في تطوير علاقاتها الإقليمية والدخول في العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة بمساعدات أوروبية خاصة من فرنسة. ولعل ذلك، يفسر لنا الدأب السوري في البحث عن شريك دولي يحقق بعض التوازن أمام الانحياز الأمريكي لإسرائيل ويساعد سورية اقتصادياً وسياسياً في التعامل مع المتغيرات الدولية وظاهرة العولمة.

ويندرج في هذا السياق، التوجه السوري نحو فرنسة لطرق باب الشراكة الأوروبية بقوة. حيث يشير فاروق الشرع وزير الخارجية السوري إلى أهمية العلاقات مع أوربة عموماً ومع فرنسة خصوصاً، مؤكداً «أن الجغرافية قد فرضت ببعدها السياسي والاقتصادي هذه العلاقات التي ربطت شعوب المنطقتين الأوروبية والعربية بمصالح متبادلة وتراث روحي وبمعين غني لاينضب من المعارف والعلوم (٤٤)». كما تصب في هذا الإطار، الزيارة «التاريخية، التي قام بها السيد الرئيس حافظ الأسد إلى فرنسة في ١٦/٧/٩٨، لأن هذه الزيارة وضعت الأسس العملية لشراكة سورية— فرنسية وسورية— أوربية وستأخذ مداها المستقبلي وفق القواعد والأسس التي تخدم المصالح المشتركة لسورية وفرنسة ودول الاتحاد الأوروبي. هذا ومع أن السوريين يؤمنون ويعتقدون أنه يمكن أن تثمر العلاقات العربية— الأوروبية على نحو أفضل لو كان العرب يتعاملون مع أوربة ومع العالم ككتلة سياسية واقتصادية واحدة (٤٥).

خاتمة:

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن القيادة السورية استشعرت في وقت مبكر أن العالم قد تغير وهناك ضرورة للتعامل مع المتغيرات الدولية وظاهرة العولمة وإلا أصبحت سورية دولة على هامش التاريخ. ولكن شريطة أن يكون التعامل مع ظاهرة العولمة بحذر شديد وبخطوات محسوبة، لأن هذه الظاهرة تنطوي على العديد من السلبيات والإيجابيات. كما تعي القيادة السورية، أنه لتلافي سلبيات أو مخاطر العولمة وتعميق إيجابياتها، لابد من النهوض القومي العربي الذي أصبح شرطاً لازماً لبقاء العرب كأمة حضارية فاعلة لاكشعوب متفرقة تتنازعها الأحقاد والمصالح الضيقة وتسيرها القوى الأخرى. وهذا النهوض يتحقق من خلال عمل عربي فاعل ومنسق وإلا أصبحت الأمة العربية واحدة من تلك الأمم التي عاشت ثم ماتت أو تلك الحضارات التي سادت ثم بادت. كما تعتقد القيادة السورية في تعاملها مع ظاهرة العولمة، أنه لابد أن تكون الأمة العربية قوية، وأن قوة أي أمة إنما تنبع من داخلها ومن إعادة البناء الذاتي لثقافتها واقتصادها، وليس بالاعتماد على الآخر، خاصة إذا كان هذا الآخر هو «الولايات المتحدة» المعروفة بانحيازها التام «لإسرائيل» ولسياسة المعايير المزدوجة على الصعيد الدولي. كما أن تاريخ الشعوب والحضارات يؤكد أن الاعتماد على الغرب عموماً لبناء الذات هو محض خرافة.

ولعله من خلال هذه الرؤية، يمكن فهم ما حققته سورية من نجاحات من خلال اعتمادها على الذات ومن خلال خطتها الوطنية للإصلاح الاقتصادي ورفضها الأخذ بوصفة المؤسسات الدولية المانحة، وأنه يمكن التقليل من سلبيات العولمة من خلال الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وفتح الأسواق وفق ضوابط معينة، وتوجيه الاستثمارات حسب الأولويات التي تراها الدولة وحسب مصالحها الوطنية، حيث أنه لابد أن تأخذ الاستثمارات بعين الاعتبار حاجات السوق الوطنية وانسجامها مع الإمكانات الوطنية لكل دولة. على أن تتم كل هذه الخطوات في ظل وجود دور فاعل ومؤثر للدولة، بحيث يمكن مواجهة أية انعكاسات سلبية لعملية الانفتاح الاقتصادي المتدرجة يعجز عن مواجهتها القطاع الخاص بمفرده.

وتخلص هذه الدراسة، إلى أنه من المتوقع أن تستمر الدولة السورية في ظل

قيادة الرئيس حافظ الأسد بالتعامل مع ظاهرة العولمة بخطى وئيدة ومتدرجة وحسب الأولويات والمصالح السورية وبما ينسجم مع الإمكانيات الوطنية السورية، وذلك في سبيل تلافي سلبيات الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، ولعل التجربة الصينية وتجارب دول شرق أسيا ليست ببعيدة عن ذهن القيادة السورية.

كما أنه من المتوقع زيادة تحركات القيادة السورية، سواء على المستوى العربي أو الدولي بما يعزز وجهة النظر السورية بضرورة أن يكون للعرب جميعاً دور مؤثر في مجرى المتغيرات الدولية. فعلى الصعيد العربي، هناك تنسيق عالي المستوى بين سورية ومصر والسعودية لتحقيق السوق العربية المشتركة وتعزيز وتمتين المصالح بين الدول العربية وطي صفحة الخلافات العربية. فالمتغيرات الدولية جعلت القيادة السورية تتخلى عن ماضي العلاقات السورية — العراقية في سبيل مواجهة التحديات والمخاطر التي تحدق بالأمة العربية، حيث أن عالم اليوم هو عالم العمل الجماعي وعالم التكتلات الذي لاوجود فيه للدول الضعيفة، بل يحترم الدول التي تكتشف مكامن قوتها وتستخدمها لتأكيد حقوقها والدفاع عن مصالحها المشروعة. أما على الصعيد الدولي، فيلاحظ نشاط سوري كثيف لإيجاد شريك دولي لسورية بعد انهيار شريكها السوفييتي السابق وانشغال وريثته «روسية الاتحادية» بهمومها الداخلية ومصاعبها الاقتصادية، ولعل الزيارة التي قام بها **الرئيس حافظ الأسد** لفرنسة (١٦—١٧/٧/١٩٩٨) جاءت تتويجاً للتحركات السورية الرامية لإيجاد شراكة عربية — أوربية وسورية فرنسية تقوم على المصالح المشتركة وتقوية الروابط الاقتصادية والاعتراف بالشخصية الحضارية لكلا الطرفين، وارتقت زيارة الرئيس الأسد لفرنسة بالعلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

ولكن، إذا كانت العملية السياسية برمتها في الدولة السورية تتمحور حول شخصية الرئيس حافظ الأسد، وإذا كان الرئيس الأسد قادراً على قيادة بلاده في ظل العولمة من خلال شراكة سورية — أوربية وتحديداً شراكة سورية — فرنسية تحقق لسورية مصالحها الوطنية وتقلل من مخاطر العولمة، يبقى السؤال: إلى أي حد تستطيع الدولة السورية التعامل مع الجوانب الاقتصادية للعولمة دون الجوانب السياسية؟ على أن الشراكة المتوسطية نفسها لاتخلو من

الجوانب السياسية. ومن ثم هل سيبقى الحال على ما هو عليه في التعامل مع العولمة والمتغيرات الدولية في حال أن عملية التسوية السياسية للصراع العربي — الاسرائيلي آتت ثمارها، فما تأثير ذلك على أولويات صانع القرار السوري؟ لعل الأيام القادمة تجيبنا على هذه التساؤلات!!

الهوامش والمراجع :

١— تتبنى هذه الدراسة تعريف المفكر السوري د.جلال صادق العظم للعولمة باعتبارها «حقبة التحول الرأسمالي للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل نظام للتبادل غير المتكافئ». في السيد يسين، في مفهوم العولمة. مجلة «المستقبل العربي» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٨، فبراير / شباط ١٩٩٨)، ص٨.

٢— سيتم ذكر «حزب البعث» للدلالة على حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية.

٣— من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة والاحتفال بالذكرى التاسعة والعشرين لثورة آذار، ١٢/٣/١٩٩٢ منشورة في الجمهورية العربية السورية (ج.ع.س): القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة — الإدارة السياسية، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد — الكتاب الثاني والعشرون (دمشق: مطابع الإدارة السياسية، ط١، ١٩٩٢)، ص ٣٩.

٤— المصدر السابق نفسه، ص١٠.

٥— حوار مع علي خليل وزير العمل والشؤون الإجتماعية السوري، أجراه سمير عبد الرحمن، منشور في صحيفة «البعث»، العدد ١٠٥٧٢ (دمشق ١٩/٣/١٩٩٨)، ص٣.

٦— انظر كلمة عبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث، منشور في:
فوزي الجودة، سياسة العولمة أم عولمة السياسة، «مجلة المناضل» (دمشق: مطابع القيادة القومية لحزب البعث، عدد ٢٨٦، أيلول - تشرين أول / سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧)، ص١٩.

٧— من كلمة عبد الله الأحمر - الأمين العام المساعد لحزب البعث بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لحرب تشرين، منشورة في:
مجلة «المناضل»، عدد ٢٨٦، مصدر سابق، ص١٢.

٨— من كلمة عبد الحليم خدام النائب الأول للرئيس السوري، منشورة في:
سمير الديبعي، الرؤية القومية في حوارات المفكرين العرب، مجلة «المناضل»، عدد ٢٨٩، مصدر سابق، ص١٠٣.

٩— لمزيد من التفاصيل عن سمات الإصلاح الإقتصادي الذاتي في سورية، انظر
سمير سعيفان، التعددية الإقتصادية إلى أين؟، صحيفة «الثورة»، العدد ١٠٦٢١ (دمشق ٩/٧/١٩٩٨)، ص١٢.

١٠— في هذا الإطار، يشير الرئيس حافظ الأسد أنه «في مؤسساتنا عموماً لدينا الخطأ والصواب، لدينا جهود تشكر وقصور ينكر، ومثال ذلك القصور في عملية تحديث بعض القوانين القديمة التي لم تعد تستجيب لحاجات المرحلة التاريخية الحضارية التي تمر بها بلادنا». انظر: ج.ع.س.
القيادة العامة للجيش و القوات المسلحة - الإدارة السياسية، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد - الكتاب العشرون (دمشق: مطابع الإدارة السياسية، ١٩٩٠)، ص٣٦.

١١— د.عيد أبو سكة، الخصخصة: مالها وما عليها، مجلة «المناضل»، العدد ٢٨٩ (دمشق: القيادة القومية

لحزب البعث، مطابع القيادة القومية، آذار ـ نيسان/ مارس ـ أبريل ١٩٩٨) ص ٨١ ـ ٨٢.

١٢ــ من كلمة عبد الله الأحمر ـ الأمين العام المساعد لحزب البعث بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لثورة آذار، منشورة في مجلة «المناضل»، العدد ٢٨٩، مصدر سابق، ص ٢٤.

١٣ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد في افتتاح الدور التشريعي السادس لمجلس الشعب ١٠/ ٩/ ١٩٩٤

١٤ــ صحيفة الحياة، العدد ١٢٨٤١ (لندن: ١/ ٥/ ١٩٩٨)، ص ١٠.

١٥ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد إلى مجلس الشعب في ٢٢/ ٢/ ١٩٧١.

١٦ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستوري لولاية رابعة عام ١٩٩٢، منشورة في: ج. ع س: القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة ــ الإدارة السياسية، مجموعة خطب الرئيس القائد ــ حافظ الأسد ــ الكتاب الثاني والعشرون، مصدر سابق، ص ٣٩ ــ ٤٠.

١٧ــ من كلمة د. محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري في افتتاح ندوة «قضايا مصرفية معاصرة» التي أقيمت بدمشق في الفترة ٢٠ ــ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٦، منشورة في: صحيفة الثورة، العدد ١٠١٢٨ (دمشق: ٢١/ ١٠/ ١٩٩٦)، ص ٥.

١٨ــ نبيل سكر، النظام المصرفي والمالي في سورية ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الدولية، صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٧٨٣ (لندن: ٣/ ٣/ ١٩٩٨)، ص ١٣.

١٩ــ المصدر السابق نفسه.

٢٠ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثورة آذار، ٨/ ٣/ ١٩٨٩ منشورة في: مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٤ (دمشق: مكتب الإعلام والنشر بالقيادة القومية لحزب البعث، أيلول ــ تشرين أول/ سبتمبر ــ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٤٢.

٢١ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد بمناسبة أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية رابعة والاحتفاء بالذكرى التاسعة والعشرين لثورة آذار ١٢/ ٣/ ١٩٩٢ منشورة في: ج. ع س: القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة ــ الإدارة السياسية، مجموعة خطب الرئيس القائد حافظ الأسد ــ الكتاب الثاني والعشرون، مصدر سابق) ص ٣٩ ــ ٤٠.

٢٢ــ من بيان رئيس مجلس الوزراء السوري المهندس محمود الزعبي أمام مجلس الشعب في ١٤/ ١١/ ١٩٩٤، منشور في: د. عيد أبو سكة، تطور الإدارة في ظل الثورة والتصحيح، مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٧، ص ٧٣.

٢٣ــ عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركية في الفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٩.

(٢٤) صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٩٤ (لندن: ٢٣/ ٦/ ١٩٩٨)، ص ١٢.

٢٥ــ عقد هذا المؤتمر بدمشق في الفترة ٢٣ ــ ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٧، قامت بتنظيمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالتعاون مع وزارة الصناعة السورية.

٢٦ــ من كلمة ممثل غرفة تجارة دمشق في المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية العربية، منشورة في صحيفة الحياة، العدد ١٢٨٩٤ (لندن: ٢٣/ ٦/ ١٩٩٨)، ص ١٢.

٢٧ــ من كلمة د. محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري في افتتاح الاجتماع الدوري السنوي الثاني والعشرين للاتحادات العربية المتخصصة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابعة للجامعة العربية، منشورة في: صحيفة «الثورة»، العدد ١٠١٢٨ (دمشق: ٢١/ ١٠/ ١٩٩٦)، ص ٥.

٢٨ــ صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٤٤ (لندن: ٤/ ٥/ ١٩٩٨)، ص ١٠.

٢٩ــ المصدر السابق نفسه.

٣٠ــ مجلة «الوسيط»، العدد ٣٣٧ (لندن: ١٣ تموز/ يوليو، ١٩٩٨)، ص ٣٨ ــ ٣٩.

٣١ــ من كلمة الرئيس حافظ الأسد في اختتام الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب البعث عام ١٩٨٣، منشورة في: مجلة «المناضل»، العدد ٢٧٤، أيلول ــ تشرين أول/ سبتمبر ــ أكتوبر ١٩٩٥، ص ٥٢.

٣٢ــ لمزيد من التفاصيل عن حديث الرئيس الأسد عن تطبيق مبدأ المحاسبة وسيادة القانون، انظر: ج. ع س: القيادة القطرية لحزب البعث، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي رقم ١٦ (دمشق: مطابع القيادة القطرية، ١٩٩٣)، ص ١٩ ــ ٢٠.

٣٣ــ مجلة «الوسيط»، العدد ٣٣٧، مصدر سابق، ص ٣٩.

٣٤ــ انظر كلمة الرئيس حافظ الأسد أمام مجلس الشعب في ١٠/ ٩/ ١٩٩٤، منشورة في: د. عيد أبو سكة، الثورة والبحث العلمي، صحيفة «البعث»، العدد ١٠٥٦٤ (دمشق: ٩/ ٣/ ١٩٩٨)، ص ٩.

٣٥ــ مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان الخطيب معاون وزير التربية السوري في ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧.

٣٦ــ صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٤٢ (لندن: ٢/ ٥/ ١٩٩٨)، ص ١٥.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل عن الخبرة السورية في تعريب التعليم في الجامعات، انظر حديث د. عبد الغني ماء البارد ــ رئيس جامعة دمشق حول هذا الموضوع، منشور في: صحيفة «الأهرام» (القاهرة ١٩/ ٦/ ١٩٩٨)، ص ٩.

٣٨ــ خالد فياض، حزب البعث في سورية: نموذج الحزب القائد، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب «الأحزاب السياسية في الوطن العربي»، القاهرة ١ ــ ١١/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٣٤.

(٣٩) ــ المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤٠) ــ صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٧٣ (لندن: ٢/ ٦/ ١٩٩٨)، ص ١.

(٤١) ــ لمزيد من التفاصيل عن مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار اتفاقية «الجات»، انظر منظمة العمل العربية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص (القاهرة: مطابع الجامعة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(٤٢) ــ ابراهيم علي محمد، إمكانات التكامل الاقتصادي بين لبنان وسورية صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٨٩٨ (لندن: ٢٧/ ٦/ ١٩٩٨)، ص ١١.

(٤٣) ــ لمزيد من التفاصيل عن مشروع الشراكة المتوسطية، انظر: صحيفة «البعث الاقتصادي»، ملف خاص عن مشروع الشراكة الأوروبية ــ السورية (دمشق: العدد ١٩، ٧/ ٧/ ١٩٩٨)، ص ٤ ــ ٥.

(٤٤) ــ من كلمة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أمام المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي ــ الأوروبي، الذي عقد في دمشق في ١٢/ ٧/ ١٩٩٨.

(٤٥) ــ من حديث د. محمد سلمان وزير الإعلام السوري في مؤتمر صحفي بعد انتهاء زيارة الرئيس الأسد لفرنسة، منشور في صحيفة «الحياة»، العدد ١٢٩٢٢ (لندن: ٢١/ ٧/ ١٩٩٨)، ص ٢.

مسيرة التصحيح
نهج تحرري ورسالة وحدوية خالدة

الرفيق: ابراهيم شقير

احتفلت قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهير الأمة على امتداد الوطن الكبير بمناسبة مرور ثمانية وعشرين عاماً على قيام الحركة التصحيحية المباركة التي قادها المناضل القومي الكبير **الرفيق حافظ الاسد** فهي بحق مسيرة حركة كفاحية نضالية تعبر عن امتداد سنواتها منهجاً وطنياً وقومياً يفخر بها هذا الوطن وهذه الأمة. حيث حققت حركة التصحيح انجازات عديدة وعلى كافة الصعد وطنياً وعربياً ودولياً ترصد قدر المستطاع الجوانب الوحدوية والتضامنية في فكر وممارسة قائد التصحيح ورمز الأمة الرفيق المناضل حافظ الأسد...

القائد الوحدوي:

لقد احتلت مسألة الوحدة العربية اهتماماً كبيراً في ممارسة وأقوال القائد القومي الأول **الرفيق حافظ الأسد وذلك انطلاقاً من أن الوحدة العربية هي مسألة عقائدية في منظور حزب البعث العربي الاشتراكي وليست موقفاً سياسياً بل هدفاً لايتقدم عليه ولايعلو عليه هدف آخر.**

— ومن هنا كان اهتمام قائد التصحيح بالوحدة العربية قولاً وفعلاً كون ذلك نابعاً من إيمانه بأهداف حزبه وفكره البعثي العقائدي العميق بالوحدة وإدراكه لأهميتها وامكانياتها في تحقيق طموح أهداف الأمة والشعب حيث قال سيادته في هذا الصدد **«الوحدة والحرية والاشتراكية أهداف ثلاثة آمنا بها ووضعنا الوحدة أولاً وهذا يدل على أننا آمنا بالوحدة كهدف قائم بذاته**

ويدل على أن الهدف هو في مقدمة الأهداف العربية» وقد أثبتت مراحل التاريخ العربي أن الوحدة العربية بأي شكل كانت وفي أي اتجاه كانت هي الحل الأجدى والأنفع للأمة العربية وهي الأكثر قدرة على التصدي للمخاطر التي تواجه الأمة.

تعزيز الفكر الوحدوي:

ولهذه الأسباب أعطى قائد حزبنا العظيم جل اهتمامه للفكر الوحدوي ويكاد لايخلو حديث له من إشارة أو تأكيد أو توضيح لموضوع الوحدة وأهميتها وبذل جهوداً جبارة وجادة من أجل العمل الوحدوي مع الأقطار العربية الشقيقة وفي أي شكل سواء كانت وحدة أو اتحاداً أو تعاوناً تنسيقياً أو تضامناً ومدت الحركة التصحيحية يدها وبرحابة صدر وعقل مفتوح لأي عمل وحدوي مع أي قطر عربي منطلقة بذلك من المصلحة القومية العليا للأمة العربية — وبنفس الوقت أكدت الحركة التصحيحية أكثر من مرة أنه لاشرط لسورية على الوحدة سوى قيام الوحدة لمواجهة المخاطر الجسيمة التي تهدد الوجود والمستقبل العربي حاضراً ومستقبلاً وبينت خطورة حالة التشرذم والتمزق والتجزئة التي تعيشها الأمة إزاء المخاطر والتحديات وكون هذه الحالة طبعا تخدم أعداء الوحدة والأمة معاً **وقد أشار الرئيس الأسد إلى ذلك بقوله:« ليس شيئاً جديداً أن نقول أن الوحدة العربية هي هدف الأهداف ولو استطاع العرب أن يحققوا وحدتهم لأصبحت كل العثرات التي نعاني منها أقل أهمية ولأصبحنا أكثر قدرة وعزماً في مواجهة كل العثرات وحل كل الاشكالات التي تعترضنا».**

المحاولات الوحدوية:

كانت التجارب الوحدوية العديدة التي أقامتها الحركة التصحيحية مع الأشقاء العرب وإن كان النجاح لهذه التجارب قد أصيب بنوع من الاخفاق لكن لايعني هذا إطلاقاً تراجع العمل الوحدوي والسعي إليه وإنما لابد من إبقاء هدف الوحدة حياً في نفوس جماهير الأمة العربية **حيث يقول السيد الرئيس « إن الانتكاسات التي أصيبت بها محاولات الوحدة لاينبغي أن تقودنا إلى اليأس، وإلى فقدان الأمل، وإنما يجب أن تقودنا إلى تكثيف جهودنا وإلى مزيد من التصميم لكي نتغلب في نهاية الأمر على التصميم الاستعماري الذي قرر أن لايترك فرصة لنجاح أية عملية وحدوية». وهذا الارتفاع بمفهوم الوحدة إلى مصاف القانون الطبيعي وصيانتها من أية اعتبارات ذرائعية واحداً من أهم**

ميزات فكر القائد الأسد وعقيدة حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي.

الثوابت القومية:

وإن هذا الوعي الشمولي للواقع العربي والالتصاق بالقضايا القومية يمثل سمة شخصية من سمات القائد الرمز **حافظ الأسد** الذي كان يدعو إلى الوحدة العربية استنفاراً للقضية القومية العربية الأولى **(قضية فلسطين)** حيث قال سيادته بهذا الخصوص « **إن القضية الفلسطينية كانت قضية الشعب العربي السوري بكامله**» ومن أجل تصعيد النضال الجماهيري وتعزيز عناصر الصمود العربي في مواجهة الهجمة الامبريالية والصهيونية المتعددة الأبعاد التي تتعرض لها أمتنا العربية اليوم ومن أجل توحيد استراتيجيتها العامة في النضال ضد القوى المغتصبة للأراضي العربية المحتلة عملت الحركة التصحيحية المجيدة عبر مسيرتها النضالية على رفع شعار الوحدة العربية والتحالف مع جميع القوى الشعبية الوطنية والقومية وتشديد النضال من أجل تحقيق هذه الخطوة وتشجيعها حيث قال سيادته « **فقد قامت سياستنا دائماً على تحقيق التضامن العربي كطريق إلى تحقيق أهداف الأمة العربية وكنا دائماً نبحث ونعمل من أجل التضامن الفعال بكل أشكاله الممكنة و إلى جانب ذلك كنا ننادي بالوحدة**».

أهمية التضامن العربي:

وعلى أساس هذه النظرة اعتبر ويعتبر الحزب وثورته وقيادته أن التضامن العربي والعمل من أجل تعزيزه وتطويره يشكل أحد أهم بنود سياسة القطر العربي السوري على الصعيد العربي كما ويشكل التضامن العربي مهمة ثابتة ودائمة يحرص على النهوض بها وذلك انطلاقاً من منهجه الوطني والقومي المبدئي لأن تحقيق هذا التضامن بالمضمون الذي طرحته سورية سيقرر حتما الكثير من القضايا المرتبط بها مصير جماهير الأمة العربية ومستقبلهم وعلى هذا الأساس برز دور **القائد العربي حافظ الأسد** كمناضل صلب من أجل تجسيد التضامن العربي بما يخدم مصالح الأمة والشعب العربي في كل مكان كما برز دور القائد **حافظ الأسد** في كل مرحلة يتعرض فيها التضامن العربي إلى شتى المؤامرات والمناورات من قبل أعداء الأمة العربية فكان يتصدى لهذه المؤامرات بحكمة وشجاعة وسعة أفق وصبر كما ويعمل كل ما بوسعه لاستقطاب تركيز

اهتمام القادة العرب على المخاطر الرئيسية التي تواجهها الأمة العربية ويكشف أبعاد ومخاطر المؤامرات على مستقبل ومصير الأمة والشعب ويضع الطرق والأساليب لمجابهتها ومن هنا كان يحرص دائماً على مفهوم التشاور والتنسيق على أساس التضامن العربي خصوصاً حول المهام القومية الكبرى الملحة.

سورية القلعة القومية:

ومن خلال هذا المنظور كانت دائماً سورية تدعو إلى وضع التناقضات العربية الثانوية جانباً والعمل على تحقيق التضامن العربي الفعال وتوحيد الموقف العربي وحشد الطاقات والامكانيات العربية لخدمة القضايا الكبرى المشتركة للأمة العربية وفي مقدمتها قضية الصراع العربي — الصهيوني وقد قال سيادته بهذا الخصوص: «**كنا ننبه إلى خطورة المستقبل على العرب ما لم يتضامنوا ويتحدوا**» ولقد برزت تجليات التضامن العربي واقعياً في مناسبات قومية كبرى حيث قال سيادته «**التضامن العربي صيغة من صيغ العمل تبدأ بإزالة مظاهر وعوامل التوتر والقطيعة وتنتهي بشكل عال من أشكال التنسيق**» وقد ظهرت هذه التجليات التضامنية خلال حرب تشرين التحريرية ونتائجها القومية وهذا ما دفع الكيان الصهيوني والقوى المعادية للالتفاف على نتائج حرب تشرين بخلق المؤامرات لشرخ وحدة الصف العربي فكان (كامب ديفيد) و (حرب لبنان) و(الحرب العراقية الايرانية) و(حرب الخليج الثانية و اتفاقات أوسلو وما بعدها.

وأمام حالة الانهيار العربي هذه أسرعت سورية بقيادة قائدها العظيم حافظ الأسد إلى تنبيه الاشقاء من خطورة حالة التمزق والتشرذم مؤكدة بالوقت نفسه أهمية التضامن العربي أمام التحديات وقد تحدث السيد الرئيس **حافظ الأسد عن ذلك قائلاً « لقد أكدنا منذ عام (١٩٧٠) على التضامن العربي وأهميته في مواجهة الاحتلال وبذلت كل جهد ممكن لتحقيقه وجعله فعالاً و إذا كان اعداؤنا قد استطاعوا أن يفتحوا فيه ثغرة فإن ذلك لن يمنعنا من العمل لأجله على أساس أن يكون أداة فعالة في التضامن ضد العدو وتفشيل كل محاولات الرضوخ والاستسلام**».

حشد طاقات الأمة:

وعلى هذه القاعدة من فهم ضرورة التضامن العربي برز دور **الرئيس القائد حافظ الأسد** في تجسيد التضامن العربي بما يخدم مصالح الأمة والشعب

العربي في كل مكان وزمان كما برز دور القائد الأسد في التصدي لمناورات أعداء الأمة العربية ومن لهم مصالح خاصة في حالة الانقسام والتشتت العربي وكلنا نذكر كيف استطاع السيد الرئيس حافظ الأسد بنظرته الثاقبة ورؤيته التحليلية أن يبين خطورة احتلال الكويت من قبل النظام العراقي وخطورة هذه الخطوة على وحدة الصف العربي حيث قال سيادته « **ما يحدث في الخليج مؤلم محزن لكل عربي. ما يحدث هدر للطاقات وأي هدر ما يحدث تمزيقاً للصفوف وأي تمزيق ما يحدث الآن هو استجرار القوات الأجنبية إلى المنطقة» وبهذا يكون القائد سباقاً في دق ناقوس الخطر وتجديد أهمية التضامن العربي لمواجهة ماساة غزو الكويت** وأمام هذه المرحلة حيث تعاظمت الأحداث وجرت تغيرات هامة على الصعيد الدولي شددت سورية على ضرورة أن يناضل العرب من أجل تحقيق وحدة الموقف لمواجهة ما تحمله المستجدات الدولية.

موقف مبدئي من السلام العادل والشامل:

وانطلقت عملية السلام من مدريد وأدركت سورية أهمية هذه المرحلة وأهمية عملية السلام كونها استجابة للموقف السوري الداعي الى السلام الشامل والعادل في المنطقة وكلنا نعلم أن القطر العربي السوري نادى بعملية السلام منذ عام (١٩٧٣) **وقد أكد الرئيس حافظ الأسد ذلك بقوله (نحن طلاب سلام نحن نعمل لتحقيق السلام لنا وللآخرين ولشعوب العالم كله وما نحن بمعتدين نحن على العكس ندفع عن أنفسنا العدوان)** كما وشاركت سورية في جميع المبادرات الدولية والسلمية من أجل السلام في المنطقة حيث تم اختيار السلام المستند الى الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذه المرحلة حرص الرفيق المناضل **حافظ الأسد** على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في الموقف العربي خصوصاً بين الأطراف العربية المعنية بعملية السلام انطلاقا من وحدة الارض والمصير المشترك وعلى أن يكون التضامن والتنسيق في إطاره العام وأن لانخرج عن الغاية الكبرى في تحقيق موقف موحد عربي في مواجهة العدو المتعنت والتحديات المستجدة للأمة العربية وقد قال سيادته في هذا الصدد: **« التضامن العربي لايقل أهمية في معركة السلام فهو قوة العرب وعدتهم في هذه المعركة غير السهلة فغياب التضامن العربي الفاعل الذي يمتلك القوى اللازمة والقرار الموحد لكسب معركة السلام يكون بمثابة تسهيل لتنفيذ**

البرنامج الاسرائيلي الاستيطاني ومع الأسف الشديد سجلت عملية السلام تحقيق اختراقات اسرائيلية للصف العربي وللمسار التفاوضي خاصة على المسارين الفلسطيني والاردني واستفردت اسرائيل بذلك فكان اتفاقا أوسلو ووادي عربة وما تفرع عنهما ومما لاشك فيه كانت هذه الاختراقات لصالح العدو القومي للأمة وعلى حساب عملية السلام الشامل والعادل في المنطقة وانطلاقاً من ذلك ومن تمسك سورية بالثوابت القومية وبعملية السلام عملت على وضع العالم أمام مسؤوليته التاريخية في إلزام اسرائيل بمقتضيات السلام القائم على العدل والحق الشامل لكل جوانبه».

وإن سلام الصفقات المنفردة وتعنت اسرائيل هما اسلوب التهرب من السلام الحقيقي وقد أكد الرئيس المناضل حافظ الأسد على ضرورة تصحيح المسار العربي لمواجهة التحديات التي باتت تهدد مستقبل الوجود العربي وذلك بقول سيادته:« **إنه مهما كانت العوائق لابد أن نعمل مع غيرنا من الأخوة العرب جاهدين لتصحيح المسار العربي على أسس سليمة ومتينة وواقعية من أجل إزالة كل ما يعوق العمل العربي المشترك». وأخيراً نقول اننا متمسكون بكثير من القوة والشموخ بمسيرة قائد التصحيح على امتداد ثمان وعشرين عاماً مضت لأنها مسيرة جسدت النهج القومي المبدئي الذي يرى القضايا القومية الكبرى على أنها قضايا مصيرية تهم العرب جميعاً حاضراً ومستقبلاً وأن العمل في سبيل تحقيقها لابد أن ينطلق من ضرورة الايمان الراسخ بوحدة المصير العربي المشترك وبالتالي التركيز على السعي الجاد لتحقيق الاجماع القومي والموقف الموحد إزاء القضايا المصيرية للأمة العربية.**

بعد / ٢٨ / عاماً
لبنان يولد طبيعياً

الرفيقة: ليلى محفوض

كان يوم / ٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٩٨ / مرحلة حاسمة واستثنائية في تاريخ لبنان المعاصر، ليس بسبب الانتقال الديمقراطي والهادىء للسلطة من الرئيس إلياس الهراوي إلى الرئيس أميل لحود، وإنما لما عناه هذا الانتقال من ترسيخ لأسس لبنان الجديد وتعزيزاً للمبادىء الوطنية التي اعتمدها نهجاً ثابتاً في مسيرته السياسية، وترجمة لإصراره على دفع عجلة البناء والإعمار قدماً إلى غايتها المنشودة، وعلى مواصلة نضاله المشروع لتحرير أرضه المحتلة من رجس الإحتلال الصهيوني البغيض.

لقد جاء ذلك اليوم ليثبت أن دعائم لبنان الدولة قد توطدت بقوة، وأنه **تجاوز بنجاح كل آثار ونتائج المحن والفتن والمؤامرات التي استهدفت وجوده ووحدة أرضه وشعبه**، وبدأ يستعيد عافيته ودوره المتميز في المنطقة، في إطار الثوابت الوطنية والقومية التي تشكل القاسم المشترك لجميع فئات وقوى الشعب اللبناني، وفي مقدمتها إنتماؤه العربي وتوجهه الحضاري النهضوي.

للمرة الأولى منذ ثمانية وعشرين عاماً يتم التسليم والتسلم لمنصب رئيس الجمهورية وسط أجواء الحرية وإجراءات ديمقراطية سليمة، أثارت لدى اللبنانيين كافة، أعمق مشاعر الارتياح والثقة بالنفس والتفاؤل بالمستقبل واستقطبت إعجاب العالم وتقديره، لما تتميز به التجربة اللبنانية من خصوصية

أكدت أن **التعايش بين أبنائه ووفاقهم كان أقوى من كل محاولات التخريب والتفجير التي تعرض لها لبنان، ابان المحنة «الحرب الاهلية» التي اختلقتها وغذتها القوى المعادية له والطامعة فيه والرامية إلى الهيمنة عليه واخطرها الكيان الصهيوني.**

لهذه الأسباب كلها كان لاستلام الرئيس «لحود» منصب الرئاسة الاولى من الرئيس «الياس الهراوي» تلك المعاني والمعطيات والدلائل.

فالرئيسان، كل من موقعه وتبعاً لتوجهاته والبرنامج الذي يتبناه، يعززان الثقة بأن **لبنان في أيدٍ أمينة من جهة، وأن ما بدأه الرئيس «الهراوي» إنما سيتواصل، بل وسيترسخ مع الرئيس «لحود» من جهة أخرى.**

فلقد تمكن الرئيس «الهراوي» بما امتاز به من حنكة وشجاعة وجرأة، وبالالتفاف الوطني الذي أفلح في تحقيقه على امتداد تسع سنوات، مارس فيها مهام منصبه بأمانة واخلاص وتفان، وبالعلاقات المتميزة الذي أقامها مع سورية وتوّجها باتفاق الاخوة والتعاون والتنسيق الذي وقعه مع الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس المناضل «حافظ الأسد» الذي حمل له كل مشاعر التقدير والامتنان لدوره في انقاذ لبنان. **تمكن الرئيس «الهراوي» من وضع حجر الأساس الصلب في بناء الدولة اللبنانية العصرية المتطورة، الآخذة بركاب الحضارة والمتطلعة قدماً إلى استعادة كامل دورها عربياً واقليمياً ودولياً.**

— لحود واستمرار المسيرة:

وقد جاء الرئيس «لحود» ليؤكد على استمرارية المسيرة، وهذا ما برز في إنتخابه أولاً وفي استلامه لمنصبه ثانياً.

فقد حقق «لحود» **اجماعاً شعبياً** لم يعرف له لبنان مثيلاً منذ استقلاله وتوافقت جميع شرائح الشعب اللبناني، وبمختلف تياراتها وانتماءاتها وتوجهاتها، على انتخابه، إذ رأت فيه ولاسيما بعد تجربته الناجحة في قيادة الجيش اللبناني واعادة توحيده على أسس وطنية صلبة طيلة عهد الرئيس «الهراوي»، تجسيداً لرغبتها في **ترسيخ أسس الدولة اللبنانية وتقوية ركائزها وتصليب توجهها المستقبلي.**

ولقد جاء خطاب القسم الذي القاه الرئيس «إميل لحود» يوم / ٢٤ / تشرين الثاني ليؤكد هذه القناعات كلها، وكان بالفعل خطاباً استثنائياً، بشكل برنامج

عمل طموح لعهده الجديد على جميع الصعد ومختلف الميادين، داخلياً وخارجياً.
إلا ان أهم محاور هذا الخطاب كانت ثلاثة:

● **المحور الاول**: تاكيد الرئيس «لحود» على ان لبنان سيظل **دولة قانون ونظام ديمقراطي، وقضاء نزيه، وان الرئيس نفسه تحت القانون** وعندئذ لايعود لأحد غيره أن يكون فوق القانون، ولهذا فانه لامستقبل في لبنان حاكماً أو محكوماً إلا بقيام دولة القانون.

وأكد «لحود» على التغيير في القضاء ليصبح منزهاً مستقلاً عن كل انواع التدخلات والتاثيرات في تشريعاته واحكامه، وليصبح قضاء يحسب حساب الصغير كما الكبير وشدد على خضوع الادارة لرقابة صارمة، وأن من حق المواطنين ان يعرفوا، كيف تصرف ارادات الضرائب وكيف تصرف النفقات، وتنفذ الالتزامات والمشاريع وتدار الاملاك الرسمية وتراقب الاموال العامة.

واضاف أيضاً ان من حق المواطنين ان يتقشف المسؤولون قبل ان يطلبوا منهم التقشف، وحقهم الا تكون الارقام سراً من اسرار الدولة، وحقهم ان يروا كيف يكافأ الحريص والموفر، وان يروا كيف تقطع يد السارق أيا كان واختتم لحود الموضوع الداخلي بالقول ان ليس لديه عصا سحرية لمعالجة كل شيء، ولكنه يسعى وباخلاص لتوفير كل الشروط المطلوبة لهذه المعالجة.

● **المحور الثاني**: كان حول الجنوب اللبناني وقد بدأه بأن حيا الرئيس «لحود» الصامدين والمقاومين في الجنوب احياء وشهداء والداعمين لجيشهم في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ثم قال:

«إن القضية الوطنية الكبرى هي انتم، **وازالة الاحتلال الاسرائيلي عنكم» وأكد ايمان لبنان، بان السلام العادل والشامل والدائم هو خيار استراتيجي وحيوي** حيث شارك من هذا المنطلق في مؤتمر مدريد على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام.

وقال: لقد مضت سنوات على مؤتمر مدريد واسرائيل ماتزال تستفرد الاطراف العربية لتقيم مع كل واحد منهم **نصف سلام يوحد اسرائيل ويقسم العرب.**

واضاف الرئيس «لحود» على ذلك، إن اسرائيل جربت خلال الفترة الماضية حملة سياسية واعلامية واسعة لاظهار ان لبنان يرفض انسحابها من أرضه وفقاً

للقرار / ٤٢٥/ أما الواقع فهو أن لاسرائيل مفهوماً خاصاً لتنفيذ القرار / ٤٢٥/ لاينسجم مع المصلحة اللبنانية والكرامة الوطنية، لذلك كان جوابنا أننا نرفض أعطاء ضمانات وترتيبات لانسحاب يريح اسرائيل على حسابنا، وقلنا أن **الضمانات من أي نوع كانت وللجميع انما تكون من خلال السلام كل السلام وليس نصف السلام، وبالتاكيد من خلال تلازم المسارين السوري واللبناني لتحقيق السلام.**

● **المحور الثالث**: كان حول العلاقة مع سورية، وفي هذا اشاد الرئيس «لحود» بمواقف الرئيس «حافظ الاسد» وبسورية ودورها في لبنان قائلاً: «إن كل الناس يريدون ان يعرفوا ماذا بيننا وبين سورية، ولاسيما جيل الشباب منهم حيث يجب ان تنجلي عندهم التساؤلات أن يكون لديهم أجوبتهم واليهم أقول، انه منذ اندلاع الحرب الفتنة عام / ١٩٧٥/ كانت لسورية مبادرات متلاحقة وجدية لوقفتها، وكانت هنالك بالمقابل مراهنات مضادة انساق اليها البعض، وحولت لبنان إلى ساحة نزف واستنزاف. **واقول أيضاً لكل من لايعرف الحقائق وبالأخص لمن لايريد أن يسمعها، انه لو ادرك اللبنانيون، لاسيما بعض من كان منهم مسؤولين حين ذاك، لو أدركوا جوهر المبادرة السورية التي أطلقها الاخ الحقيقي للبنان الرئيس «حافظ الأسد»، لما استمر النزف والدمار إلى الامس القريب.**

واضاف: **لقد كان خطأ سياسياً كبيراً بحق لبنان ان تصرف البعض في الماضي، على ان العلاقة مع سورية هي مراهنة مرحلية نستعين بها حين نضعف ونطلقها عندما نقوى او نسايرها حين تقوى وننكرها حين تضعف متجاهلين اننا نقوى معاً أو نضعف معاً... إن علاقتنا بسورية هي علاقة تاريخ وارض وشعب فلا يمكن ان تكون مراهنة أو مسايرة بل مصيراً وخياراً.**

ان تجربتي في بناء الجيش اللبناني، زودتني بالايمان والبرهان، **بان سورية بقائدها وشعبها وجيشها تريد الخير للبنان وتدعم الدولة اللبنانية دون حدود، فهل عرف اللبنانيون في موقع الحكم والسلطة، ان يوظفوا هذا الدعم لبناء دولتهم ومؤسساتهم فيحبهم الناس ويحبون سورية من خلالهم بدلاً من توظيف هذا الدعم لانفسهم فيدينهم الناس ويساء إلى سورية...**

وقد جاءت برقية التهنئة التي بعث بها الرفيق الرئيس حافظ الاسد الامين العام للحزب إلى الرئيس «أميل لحود» بمناسبة استلامه مهام منصبه، لتؤكد على استمرارية التعاون والاخوة والتنسيق بين البلدين الشقيقين، ولتشدد على ترسيخ التلاحم السوري اللبناني، بما يكفل تحقيق اهدافهما الوطنية والقومية فقد قالت برقية الرئيس الأسد:

«يسعدني بمناسبة ادائكم اليمين الدستورية وتوليكم مسؤوليات رئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة ان اعرب لكم عن تهاني القلبية بالثقة التي أولاكم اياها مجلس النواب بعد ان نلتم ثقة الشعب باغلبية ساحقة في استطلاعات الرأي لما عرفه عنكم ولمسه فيكم الجميع من صفات حميدة خلال حياتكم الخاصة وتوليكم قيادة الجيش.

وانني على يقين انكم بالارادة الوطنية وبتعاون المخلصين معكم ستحققون الامال المعقودة على عهدكم في رئاسة الجمهورية ليكون عهد انجازات جديدة وتعزيز للوحدة الوطنية ونضال لتحرير الارض اللبنانية التي تحتلها اسرائيل وترسيخ لعلاقات الاخوة بين بلدينا.

وانني اذ اتمنى لكم موفور الصحة والسعادة والتوفيق في مسؤولياتكم المقبلة أؤكد ان سورية ستظل الشقيقة الوفية للبنان الحريصة على ترسيخ الاخوة والتعاون والتنسيق والعمل لما فيه خير شعبنا في البلدين الشقيقين واستعادة الاراضي المحتلة».

المؤشرات الإقتصادية والمالية في ظل التصحيح

الرفيق : د. عيد أبو سكة

مقدمة :

إن أي متتبع أو مهتم لدراسة واقع الاقتصاد السوري وتطوره منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، يستطيع أن يدرك ببساطة حجم التحولات الاقتصادية والإجتماعية التي حدثت، ويستطيع أن يدرك أيضاً بأن ذلك لم يكن ليتم لولا الرؤية الصحيحة والخيارات الاستراتيجية التي ترجمتها الحركة التصحيحية **بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الأسد** بصيغ وآليات عمل سياسية واقتصادية متينة ومحكمة ومبنية على قراءة الحاضر والتاريخ ومستشرفة آفاق المستقبل وتحدياته المتعاظمة سنة بعد أخرى .

١ - *دور الخيارات الإستراتيجية في اللوحة الاقتصادية :*

تعتبر التعددية بشقيها السياسي والاقتصادي إحدى أهم الخيارات الاستراتيجية للتصحيح المجيد، ذلك لأنها سمحت **أولاً** بعودة الحزب إلى جماهيره وإعادة حشد طاقات هذه الجماهير حول حزبنا وقائد مسيرتنا . ولأنها وفرت **ثانياً** مناخ الديمقراطية التي تستطيع من خلاله الجماهير أن تعبر عن رأيها بصراحة وحرية .

ولأنها أخيراً وليس آخراً استطاعت بتبنيها لصيغة التعددية الاقتصادية استثمار الموارد الطبيعية وتفجير الطاقات البشرية بشكل أفضل وذلك من خلال تعايش، وإشراك قطاعات الاقتصاد الوطني كافة (عام - خاص - تعاوني

ومشترك) في تحمل أعباء التنمية والنهوض بها .

وهنا نود أن نشير إلى أمر هام، هو أن البعض قد يتصور بأن التعددية الاقتصادية جاءت نتيجة للتحولات التي وقعت لبلدان المنظومة الإشتراكية. وبتعبير آخر أن هذه التعددية في المجال الاقتصادي أصبحت مفروضة علينا بضغط من النظام الدولي الجديد ومؤسساته المالية المعروفة **(صندوق النقد - البنك الدولي - اتفاقية التجارة والتعرفة«الجات»)** . والواقع أن التعددية الاقتصادية لم تفرض علينا ولم تكن إطلاقاً نزعة تحويلية أو تجريبية مستوحاة من الآخرين ولا يعني شيئاً أن قانون الاستثمار رقم/ ١٠ / قد صدر عام ١٩٩١، فثمة قوانين وتشريعات تعتبر هي الأخرى من رموز مرجعية التعددية الاقتصادية في القطر العربي السوري صدرت في السبعينيات والثمانينيات أهمها: الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الذي تحدث في المادة / ١٤ / منه عن ثلاثة أشكال من الملكية، وتحدث عن أهداف استثمار المنشآت الخاصة والمشتركة في المادة / ٢٠ / منه. وهناك المرسوم التشريعي رقم / ١٨١ / لعام ١٩٧١ المتضمن إحداث المناطق الحرة والمرسوم التشريعي رقم / ١٠ /لعام ١٩٨٦ القاضي بتشجيع الاستثمارات الخاصة والمشتركة في القطاع الزراعي، وقرار المجلس الأعلى للسياحة رقم / ١٨٦ /لعام ١٩٨٧ الذي تضمن تشجيع الاستثمار في المرافق السياحية. وغيرها من المراسيم التشريعية وقرارات المجالس العليا في رئاسة مجلس الوزراء والتي لامجال لذكرها في هذه الدراسة.

بيد أن الأهم من ذلك كله، في مرجعية التعددية الاقتصادية يكمن في خطب وكلمات الرفيق الأمين العام للحزب **السيد الرئيس حافظ الأسد** .

ففي رسالته إلى مجلس الشعب بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧١ (أي خلال الأشهر الأولى من بدء الحركة التصحيحية) قال: **لنا وجهة نظر متباينة وثابتة حول اللوحة الاقتصادية في بلد اشتراكي وقد اخترنا التعددية الاقتصادية ...**

بعد حوالي عشرين عاماً من هذا التاريخ يقول الرفيق الأمين العام كلمات هامة وكأنها مكمّلة لما قاله سابقاً: **(إننا لانفعل شيئاً لأن الآخرين يفعلونه نحن نفعله عندما نقتنع بأنه يعبر عن إرادتنا وقناعاتنا ويفيد شعبنا)** .

٢ - ماذا حققت التعددية الاقتصادية لسورية بلغة الأرقام:

يعتبر الناتج الإجمالي المحلي المؤشر الأول في هذا المجال . لقد كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا الناتج ٧٥٪ في مقابل ٢٥٪ للقطاع العام،وذلك في عام ١٩٦٣ . ثم نقصت هذه النسبة إلى ٤٦٪ في مقابل ٥٤٪ للقطاع العام، عام ١٩٧٥، ثم عادت فازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص وأصبحت ٥٢٪ في مقابل ٤٨٪ للقطاع العام عام ١٩٨٥ . أما في العام ١٩٩٦ فقد صارت نسبة مساهمة القطاع الخاص ٦٢٪ في مقابل ٣٨٪ للقطاع العام .

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الاستثماري أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية الثابتة والتي ارتفعت من /٩٠٦/ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى / ١٦٩ / مليار ليرة سورية عام ١٩٩٧ أي بزيادة تفوق / ١٧٠ / ضعفاً، فقد كان نصيب القطاع الخاص في هذا المجال ٢٩,٦٪ عام ١٩٧٠ ارتفع بفضل نهج التعددية وصدور القوانين ومراسيم التشجيع على الاستثمار السابق ذكرها إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٥ .

أما بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي فقد كان عام ١٩٧٠ (٦,٨) مليار ليرة سورية وأصبح في عام ١٩٩٧ (٧٢٩) مليار ليرة سورية أي أنه زاد /١٠٧/ ضعفاً . ولقد كان رقم الإنتاج المحلي الإجمالي في سورية / ١٠,٤ / مليار ليرة سورية عام ١٩٧٠ وأصبح / ١٢٥٧ / مليار عام ١٩٩٧ أي أنه ازداد بمقدار / ١٢٠ / ضعفاً .

وتعكس هذه الأرقام بمجملها حجم الإنجازات التي تحققت في القطاعات المختلفة من أجل عملية التنمية الشاملة والمتوازنة والمستمرة في سورية .

٣ - تطور الموازنة وعملية التنمية :

لقد ازدادت الموازنة العامة للدولة من / ٢,٧٨٧ / مليار ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى إلى/ ٢١١,١٢٥ / مليار ليرة سورية عام ١٩٩٧ أي إنها ازدادت حوالي ٨٥ ضعفاً . ولقد ازدادت الموازنة أيضاً عام ١٩٩٨[١] بشقيها الجاري

(١) حديث الرفيق وزير المالية في القطر العربي السوري من خلال البرنامج التلفزيوني «قضايا استراتيجية»يوم الأربعاء ١٨ - ١١ - ١٩٩٨ .

والاستثماري فكانت موازنة تنموية حيث بلغ حجم الاعتمادات الاستثمارية فيها ٥١٪ ولقد كان لهذا التطور في حجم الموازنة أثره البالغ في دعم الصناعات الاستخراجية والتحويلية واستصلاح الاراضي وبناء السدود ودعم الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني .

وفي تطوير الخدمات وتأمين البنى التحتية والمناخ المؤاتي للاستثمار كشبكات الطرق الواسعة والمشاريع المنجزة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي تحسين الخدمات العامة في المطارات والموانىء وفي تحسين نوعية شبكات المياه والكهرباء، وفي بناء الجامعات والكليات والمعاهد التعليمية والمهنية والمدارس على مختلف مراحلها . ويكفي هنا أن نشير إلى أن حجم الإعتمادات الجارية المرصدة للتعليم بلغت ٢٢٪ من حجم الإعتمادات الجارية في موازنة عام ١٩٩٨ .

كذلك كان للموازنة دور متزايد في دعم البحوث العلمية بعد الخطابين التاريخيين للرفيق الأمين العام .

الأول أثناء أدائه اليمين الدستورية في مجلس الشعب بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٩٢ والذي قال فيه«**إن مسالة البحث العلمي يجب ألا تبقى في الحدود النظرية ويجب أن تكون ركيزة أساسية في كل جامعة إلى جانب التعليم وعلى الحكومة توفير مستلزمات تحقيق هذه المهمة**».

والثاني: في مجلس الشعب أيضاً خلال افتتاحه للدور التشريعي السادس في ٩ / ١٠ / ١٩٩٤ ،**كان لسيادته فقرات مطولة عن ضرورة دعم البحث العلمي لأنه يهم كل مجالات الحياة** كانت آخرها :«إذا لم نمسك بناصية البحث العلمي ونسبر أغواره، فلن نملك التقدم الذي ننشد وقد لانحافظ على منجزاتنا التي حققناها بعرق شعبنا وتضحياته».

٤ ـ الصحة والزراعة والصناعة في الموازنة:

بلغت اعتمادات موازنات القطاع العام الاقتصادي عام ١٩٩٨ مبلغاً قدره / ٥٦٠ / مليار ليرة سورية وهناك عشرمليارات لجهات الإدارة المحلية (المدن والبلدان والبلديات) وهناك ملياران ونصف كموازنة مستقلة بالإضافة إلى الموازنة الوقفية.

بالنسبة لقطاع الصحة فقد تم تخصيصه بـ ٨٪ من حجم الاعتمادات الجارية في موازنة ١٩٩٨ أما حجم الاعتمادات المرصدة في هذه الموازنة وفي الموازنات التقديرية لجهات القطاع العام وفي موازنة وزارة الزراعة فقد بلغ/ ٩١٣ / مليون ليرة سورية لدعم التنمية الزراعية التي حظيت باهتمامات القيادة السياسية في سورية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وبهذه المناسبة وبما أننا ذكرنا في بداية هذه الدراسة المرسوم التشريعي رقم/ ١٠ /لعام ١٩٨٦ فلابد من الإشارة إلى أن هذا التشريع أجازتأسيس شركات زراعية مشتركة (قطاع مشترك)وقد تم بالفعل تأسيس سبع شركات هي نماء،غدق ،بركة ،قلمون، الربيع، الشام والسنابل وقد بلغ مجموع رأسمال هذه الشركات عند التأسيس / ١،٥٤٠ / مليار . وفي الواقع تفاوتت حجوم أعمال وأنشطة هذه الشركات: بعضها استطاع ترسيخ أقدامه في مجال الاستثمار الزراعي والحيواني بشكل مرض، وثمة شركات بحاجة إلى إعادة النظر في مسيرتها السابقة لترسيخ أقدامها من جديد فهذه التجربة جديرة بالدراسة وقد تخصص لها بحثاً مستقلاً .

٥ ـ دور الضريبة في عملية التنمية في سورية :

للضريبة دور كما هو معروف دور مالي يتمثل في جلب مزيد من الإيرادات للموازنة العامة. ولها دور اجتماعي يتمثل في تحقيق العدالة من خلال تحقق الضريبة على المكلفين حسب أوضاعهم وقدراتهم المالية. ولها دور اقتصادي يتمثل بتشجيع أنشطة اقتصادية معينة عبر مزيد من الإعفاءات جرّاء الإستثمار وبناء المشاريع الداعمة لهذه الأنشطة. تمثل الضريبة في سورية ١٣،٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بنسب الضريبة في بلدان أخرى(٢٦٪في مصر، وتصل في بعض البلدان الأجنبية إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ولقد جرت في السنوات السابقة ومازالت دراسات عديدة لتطوير التشريع الضريبي في القطر، ولتطوير وسائل وأساليب العمل بإستخدام التقانات الحديثة والحاسوب والمعلوماتية التي ساهمت في تأمين قواعد المعطيات والبيانات

اللازمة لعمل وزارة المالية والجهات الأخرى في الدولة، ذات العلاقة . وعودة على ما ذكرناه، من أن للضريبة دوراً اقتصادياً، فقد لاقت الأنشطة الصناعية إهتماماً خاصاً بإتساع دائرة الإعفاء الضريبي لها والتي وصلت إلى ٨٥٪ .

فالمصنع الذي ينشأ: يكون إما بناءً على أحكام المرسوم التشريعي /١٠٣/ لعام ١٩٥٢ وتعديلاته فيعفى ثلاث سنوات من ضريبة دخل الأرباح وست سنوات من ضريبة ريع العقارات ... أو أنه ينشأ استناداً لأحكام قانون تشجيع الإستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ فيعفى من الضرائب لمدة خمس سنوات، تضاف إليها سنتان أخريتان إذا ما قام المصنع أو الشركة بتصدير أكثر من ٥٠٪ من منتجاته كذلك تضاف سنتان للشركة المشتركة .

بالنسبة للرسوم الجمركية فنسبتها أيضاً ضئيلة على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتجهيزاته(٦,٦٪) من قيمتها وتحسب الرسوم هنا على أساس الدولار الجمركي (١١,٢٥). وهنا : لو أخذنا على سبيل المقارنة البلدان العربية الخليجية لرأينا بأن الرسوم هي أيضاً بواقع ٦٪ من قيمة المواد الأولية والتجهيزات ولكن على أساس سعر الدولار الحقيقي . وبعبارة أخرى لاتتعدى الرسوم الجمركية في هذا المجال ربع ما يدفعه الآخرون.

٦ ـ قانون تشجيع الإستثمار: *أرقام ومؤشرات* :

يبقى القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ هو التشريع الأهم في سياق الرؤية السياسية والاقتصادية لإعطاء القطاع الخاص الدور الذي يستحقه في عمليات التنمية الاقتصادية. لقد بلغ عدد المشروعات المحدثة بناء على أحكام هذا القانون /١٤٣٢/ مشروعاً حتى تاريخ انتهاء الجلسة التاسعة التي تمت في الشهر العاشر من عام ١٩٩٨ . ولقد بلغت كلفة هذه المشاريع/٣٢٣/ مليار ليرة سورية ومن المحتمل أنها وفرت /٩٤/ألف فرصة عمل [٢]. ولقد توزعت هذه المشاريع على القطاعات الاقتصادية كمايلي :

(٢) تصريح مدير مكتب الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء في القطر العربي السوري إلى البرنامج التلفزيوني،قضايا استراتيجية،بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٩٨ .

أ ـ ٧٠٣ مشروع صناعي بكلفة قدرها /٢٧٦/ مليار ليرة وتوفر /٦٠/ الف فرصة عمل وتمثل قيمة هذه المشروعات ٨٥٪ من مجموع الاستثمارات .

ب ـ ٦٨٢ مشروع في قطاع النقل بكلفة قدرها ٣٨ مليار ليرة وتوفر /٣٠/ الف فرصة عمل .

ج ـ ٤٨ مشروع في القطاع الزراعي بكلفة قدرها ٧,٥ مليار ليرة وتوفر /٤/ آلاف فرصة عمل .

خاتمة :

لقد استعرضنا في هذه الدراسة جزءاً يسيراً من المؤشرات الإقتصادية المالية في ظل الحركة التصحيحية المجيدة، التي انطلقت في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ لتعيد للحزب هويته الجماهيرية ولتحشد طاقات هذه الجماهير من اجل بناء الدولة العصرية .

ولقد كانت التعددية بشقيها السياسي والاقتصادي حجر الزاوية في هذا البناء الشامخ، الذي أصبح محط أنظار الجميع وإعجابهم على امتداد الوطن العربي والعالم .

هاهو العام الثامن والعشرون يمر من عمر التصحيح : الإنجازات ما تزال أكثر عمقاً ... والثوابت السياسية والإقتصادية ماتزال أكثر رسوخاً، دون أن يعني ذلك، غضّ الطرف عن التحولات العالمية الكبرى وضرورة التعامل معها ومع متغيراتها بالمرونة والحنكة الضرورية ...أو بالصلابة أيضاً وأنىّ تطلب ذلك .

النقابات المهنية وتطورها في ظل التصحيح

الرفيق: جواد جديع العلي

منذ الاشراقة الاولى لفجر التصحيح تم التاكيد على أهمية وعي المواطن ودوره في إدارة شؤونه، والاسهام في التقدم الاجتماعي المنشود حيث تم تنظيم قطاعات الشعب، وتعبئة جهودها وحشد طاقاتها في منظمات شعبية ونقابات مهنية ترتكز على تقاليد ديمقراطية راسخة وتمارس الحرية الواعية المسؤولة، وكانت الجولات الميدانية التي قام بها قائد التصحيح منذ الايام الاولى للحركة، واللقاءات الشعبية على مستوى المحافظات، والمؤسسات، وافتتاح مؤتمرات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية تحت رعايته وتوجيهه، مؤكداً في كل لقاء أو مناسبة المحبة الكبرى التي تربط المواطن بوطنه، فتدفعه الى العمل الجاد المخلص الواعي وتجعل منه القوة التي تتجاوز التحديات، فتحقق الآمال والأهداف، وبالقاء نظرة سريعة على النقابات المهنية على مدى ٢٨ عاما من عمر التصحيح يتضح التطور النوعي للمجتمع بكافة قطاعاته الشعبية والمهنية..

١ — نقابة المهندسين:

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١٩ تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٠ احدثت في عام ١٩٥١ ثلاث نقابات للمهندسين في الجمهورية العربية السورية.

١ — نقابة المهندسين في المنطقة الوسطى والجنوبية مركزها مدينة دمشق

٢ — نقابة المهندسين في المنطقة الشمالية والشرقية، مركزها مدينة حلب.

٣ — نقابة المهندسين في المنطقة الساحلية، مركزها اللاذقية.

وفي إطار تنظيم المجتمع، وتعبئة امكانات وطاقات جميع القطاعات الجماهيرية وتأطيرها في منظمات شعبية ونقابات مهنية والتي تحققت بعد الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد، صدر القانون (١٧) لعام ١٩٧٢، الذي قضى بتشكيل نقابة واحدة تضم جميع المهندسين العرب السوريين.

ومن الانجازات الكبيرة في ظل الحركة التصحيحية المجيدة صدور القانون (٤٩) تاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٤، حيث التزمت بموجبه الدولة بتعيين جميع المهندسين الخريجين في إحدى الجهات العامة خلال ستين يوماً من تاريخ تخرجهم.

وتعزيزاً لدور النقابة في المجتمع، وتطويراً لاهدافها ومجالات عملها فقد صدر القانون (٢٦) لعام ١٩٨١ الذي قضى بتنظيم مهنة الهندسة في الجمهورية العربية السورية، وبموجب هذا القانون أصبحت نقابة المهندسين تنظيماً مهنياً اجتماعياً مؤمنا بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، يلتزم العمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته.

وفي عام ١٩٨٩ صدر القانون (٣٠) المتضمن توحيد خزانات تقاعد المهندسين بخزانة واحدة، واعتبر مجلس النقابة مجلساً لادارتها، وكان هذا الانجاز مطلبا قديما لجماهير المهندسين ولمؤتمراتهم النقابية تحقق بصدور هذا المرسوم.

وفي عام ١٩٩٣ صدر المرسوم التشريعي (١٣) المتضمن تعديل بعض احكام القانون (٢٦) لعام ١٩٨١، مستدركاً بذلك جميع الثغرات التي تبينت خلال تطور النقابة وتزايد أعدادها.

ولقد بلغ عدد المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين في الجمهورية العربية السورية لغاية الشهر الرابع لعام ١٩٩٨/ ٦٣٤٦٢/ مهندسا ومهندسة، بينما كان عام ١٩٩٤ /٤٩٨٦١/ عضواً وفي عام ١٩٧٨ / ٨٢٣٠/ عضواً وفي عام ١٩٧٠ / ٢٤٧٢/ مهندساً.

وهكذا بعد قيام الحركة التصحيحية المجيدة تمارس نقابة المهندسين في الجمهورية العربية السورية دورها الفعال، على أصعدة العمل النقابي والوطني والقومي في ظل القيادة التاريخية للرفيق المناضل **حافظ الاسد** مستمدة من توجيهاته الحكيمة العزم والقوة والتصميم على بناء وطن العزة والكرامة مؤكدة شعارها الدائم

«المهندسون بناة التقدم والاشتراكية»

٢ — نقابة الاطباء:

اسست نقابة الأطباء في سورية لأول مرة، بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٦/أعام ١٩٤٣ وفي عام ١٩٥٦ أصبح في سورية خمس نقابات للأطباء في محافظات دمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية.

وفي ظل الحركة التصحيحية صدر القانون رقم /٣٢/ لعام ١٩٧٤ لذي احدث نقابة الاطباء في سورية، وأحدث لها فروعاً في المحافظات.

وفي العام ١٩٨١ صدر القانون /٣١/ المتضمن قانون التنظيم النقابي للاطباء البشريين حيث عدل بعض أحكام القانون /٣٢/ لعام ١٩٧٤ فأصبح للنقابة /١٤/ فرعًا شملت جميع المحافظات.

وصدر القانون /٢٠/ لعام ١٩٨٩ الذي وحد خزانات التقاعد الخمس التي كانت قائمة بخزانة واحدة، وجعل مجلس النقابة مجلسا لها اضافة لانتخاب مراقب لخزانة التقاعد.

وفي عام ١٩٨١ أحدث الصندوق المشترك للاطباء الذي يؤمن توزيع طبابة القطاع العام والوزارات والمؤسسات العامة على الأطباء.

حصل تطور كبير في عدد الاطباء، وفي عام ١٩٧٠ كان عدد الأطباء أقل من (١٩٠٠) طبيب (المسجلين في النقابة)وفي عام ١٩٩٤ بلغ عدد الاطباء /١٧٠٠٠/ طبيب وبلغ عدد الاطباء المسجلين في النقابة /١٩٦٥٦/طبيباً لعام ١٩٩٨، موزعين على جميع الاختصاصات الطبية.

وعلى المستوى القومي فإن لنقابة الاطباء دور فاعل في الامانة العامة لاتحاد الاطباء العرب، وتحتل النقابة عضوية المجلس الاعلى للاتحاد.

إن جميع الانجازات التي اشير اليها فيما سبق، تحققت في ظل الرعاية

الكريمة والاهتمام الكبير لقائد التصحيح المجيد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي السيد الرئيس حافظ الاسد.

٣— نقابة اطباء الاسنان:

كان بدء ظهور التنظيم النقابي لاطباء الاسنان في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٥٢ عندما صدر المرسوم التشريعي رقم /١٤٢/ لعام ١٩٥٢ القاضي باحداث نقابتين لأطباء الاسنان الاولى في دمشق والثانية في حلب.

إلى أن أصدر **السيد الرئيس حافظ الاسد** القانون رقم /٢/ بتاريخ ٣١/١/١٩٧٥ القاضي بتوحيد نقابات أطباء الاسنان في سورية ويكون لها فروع في جميع المحافظات السورية وقد شهدت نقابة أطباء الاسنان في سورية في ظل الحركة التصحيحية المجيدة تطوراً كبيراً في كافة المجالات النقابية والعملية والمهنية والسياسية.. والتي توجت باصدار السيد الرئيس القانون رقم /٨/ تاريخ ٢٤/٥/١٩٩٠، الخاص بالتنظيم النقابي لاطباء الاسنان في الجمهورية العربية السورية والذي كان من شأنه اغناء التجربة النقابية الى حد كبير.

لقد كان للحركة التصحيحية المجيدة الفضل الكبير في النهوض الذي لم يسبق له مثيل في الحياة النقابية لأطباء الاسنان في سورية، ويعود ذلك إلى عاملين اساسيين أولهما يتمثل في العناية الكبيرة بالسياسة العلمية والتعليمية، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الاستيعاب والقبول في الجامعات السورية حيث كان لاحداث الجامعات الجديدة وافتتاح كليات جديدة لطب الاسنان في جامعات القطر الاربع (دمشق— حلب— البعث— تشرين) الاثر الكبير في تخرج آلاف أطباء الاسنان، ومن جهة أخرى كان هناك عطاء غير محدود لنقابة أطباء الاسنان في سورية.

كما أصدر السيد الرئيس القانون /٢٠/ تاريخ ٣٠/١١/١٩٨٩ القاضي بتوحيد خزائن التقاعد لاطباء الاسنان في دمشق وحلب في خزانة واحدة مركزها دمشق، كما تم احداث النظام التعاوني لاطباء الاسنان في القطر العربي السوري..

ولقد بلغ عدد أطباء الاسنان المسجلين في النقابة /٩٢٥٩/ طبيبا وطبيبة عام ١٩٩٨ وكان عدد اطباء الاسنان عام ١٩٨٨ هو ٣٠٧٦ طبيباً.

ويعتز اطباء الاسنان كل الاعتزاز بالرعاية الكريمة التي تفضل بها **السيد الرئيس حافظ الاسد** لمعظم المؤتمرات العلمية التي تقيمها النقابة على المستويات

المحلية والعربية والدولية.

٤ـــ نقابة الصيادلة:

جرى تأسيس أول تنظيم نقابي للصيادلة، بموجب القانون رقم /١٤٣/ لعام ١٩٥٢ الذي نص على تأسيس نقابتين للصيادلة في كل من مدينتي دمشق وحلب وبموجب المرسوم ذي الرقم /٢٣/ لعام ١٩٦٩ تم انشاء خزانة التقاعد.

بعد قيام الحركة التصحيحية، وفي ظل رعاية قيادة الحزب صدر القانون ذو الرقم /٣١/ لعام ١٩٧٤ الذي عرف الصيدلة بأنها مهنة تؤدي خدمة انسانية واجتماعية واقتصادية عامة، ووحد نقابتي الصيادلة بنقابة واحدة.

ومن خلال تطبيق القانون رقم /٣١/ خلال مرحلة ليست بالقصيرة برزت امور لم يلحظها هذا القانون وثغرات تقتضي المعالجة.

واستدراكا لهذه الثغرات، أصدر **الرفيق** الأمين العام للحزب القائد المناضل **حافظ الاسد** قانون التنظيم النقابي رقم /٩/ لعام ١٩٩٠ الذي عرف النقابة على انها تنظيم مهني واجتماعي مؤمن بأهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية وملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته ــ طورت النقابة نظام صندوق اعانة العجز والوفاة، كما رفعت اعانة الوفاة من أربعين الف ليرة سورية الى ثلاثمائة الف ليرة سورية، ورفعت النقابة الراتب التقاعدي للصيادلة واسر الصيادلة المتوفين الى ثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة سورية.

ــ العمل على تعديل المرسوم رقم /١٥/ المتعلق بخدمة الريف، واعدت النقابة دراسة لاسعار المواد الدوائية وأجور الوصفات التركيبية كما تولي موضوع سحب الادوية التي تطلب وزارة الصحة سحبها من السوق لخلل في تركيبها اهمية بالغة.

ــ صدور القانون رقم /٩/ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٩ بتأسيس شركة الصناعات الصيدلانية المساهمة المغفلة بدمشق ومساهمة نقابة الصيادلة فيها بنسبة ٤٥٪ من اسهمها.

ــ المساهمة في تأسيس شركة بردى للادوية والصناعات الصيدلانية التي

صدر القرار رقم /٣٠١٥/ عن مجلس الوزراء بتأسيسها بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٠.

ــ تشارك النقابة بشكل فعال في مختلف نشاطات اتحاد الصيادلة العرب.

ــ اصدار المجلة (الصيدلة السورية) ومجلة **(الصيدلاني العربي)**.

ولقد بلغ عدد الصيادلة المسجلين في النقابة /٧١٥٢/ عضواً لعام ١٩٩٨ في حين كان عددهم عام ١٩٨٨ هو ٢٢٠١ عضواً.

٥ــ نقابة المحامين:

لقد ناضل المحامون عبر تاريخ سورية الحديث لتحقيق قيام تنظيم نقابي لهم، يرعى شؤونهم ويمكنهم من حمل رسالة مهنة المحاماة النبيلة السامية التي ترمي الى العمل الدؤوب لتحقيق العدالة للمواطنين.

وفي عام ١٩٤٢ تداعت نقابات المحامين في دمشق وحلب واللاذقية الى عقد اجتماع مشترك في دمشق للمحامين السوريين وتم خلال ذلك الاجتماع الاتفاق على الدعوة لمؤتمر المحامين العرب، وقد تم تنفيذ ذلك بعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد المحامين العرب على أرض دمشق عام ١٩٤٤.

وفي عهد الاستقلال صدر المرسوم التشريعي رقم /٥١/ تاريخ ١٢ آب عام ١٩٥٢ بتنظيم مزاولة مهنة المحاماة مع الغاء جميع الاحكام السابقة والحفاظ على وجود النقابات الثلاث التي يجمعها مجلس مشترك..

وقد استمر وجود النقابات الثلاث حتى قيام الحركة التصحيحية واستجابة لتطلعات المحامين صدر القانون/ ١٤/ تاريخ ١٩٧٢/٤/٢ فأصبح للمحامين في سورية نقابة مركزية واحدة مقرها الرئيسي في دمشق ولها فروع في محافظات القطر باستثناء محافظة القنيطرة ولنفس الاسباب صدر القانون رقم /٥٢/ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ الذي وحد خزانات تقاعد المحامين في خزانة مركزية واحدة.

وبتاريخ ١٩٨١/٨/٢١ صدر القانون رقم /٣٩/ الذي اعاد تنظيم مهنة المحاماة آخذاً بعين الاعتبار التطورات التي شهدتها سورية في جميع المجالات.

ــ اصدار النظام المالي لنقابة المحامين وفروعها بقرار المؤتمر العام رقم /٢٣/ لعام ١٩٨٢.

— اصدار النظام الداخلي لنقابة المحامين وفروعها بقرار المؤتمر العام رقم /٢٢/ لعام ١٩٨٢ والمعدل بالقرار /٤/ لعام ١٩٨٨ والقرار رقم /٢٥/ لعام ١٩٩٢.

— اصدار المنهاج العام الموحد لنظام التمرين الصادر بقرار المؤتمر العام رقم ٢٣ لعام ١٩٩٢.

— اصدار نظام صندوق معونة الوفاة للمحامين بقرار المؤتمر العام رقم /٩/ لعام ١٩٧٣ والمعدل بالقرار رقم /١٩/ لعام ١٩٧٦.

— اصدار النظام الموحد لصناديق تعاون المحامين الصادر بقرار المؤتمر العام رقم /٧/ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقرارات رقم /٢٣/ لعام ١٩٧٣ و /٢٤/ لعام ١٩٨٠، و /٢٥/ لعام ١٩٨٠، و /٢٥/ لعام ١٩٨٢، و /٢/ لعام ١٩٨٨.

— اصدار نظام اسعاف للمحامين الصادر بقرار المؤتمر العام رقم /٨/ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقرارات رقم /٢٠/ لعام ١٩٧٨ و /٢/ لعام ١٩٨٢ و /٣/ لعام ١٩٨٨ و /٢٤/ لعام ١٩٩٢.

ولقد بلغ عدد المحامين المسجلين في النقابة /١٠١٨٦/ محاميا ومحامية وذلك لغاية ٣٠/١٠/١٩٩٧، في حين كان عددهم /٤٠٩٨/ محامياً في العام ١٩٨٨.

ساهم المحامون العرب السوريون بكافة النشاطات على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

كما انتسبت النقابة وساهمت في تأسيس العديد من منظمات المحامين على المستوى الدولي.

٦— اتحاد الصحفيين:

تأسس اتحاد الصحفيين في الجمهورية العربية السورية بموجب المرسوم التشريعي الصادر في ٢٧ تموز لعام ١٩٧٤.

حيث تحول الوضع التنظيمي والنقابي للصحفيين في سورية من — نقابة للصحفيين — والتي كانت تضم جميع العاملين في الصحافة من السائق في المؤسسة الصحفية حتى المدير العام ورئيس التحرير مروراً بجميع المراتب والشرائح الوظيفية، الى اتحاد الصحفيين والذي أقتصر على العاملين في مهنة

الصحافة والتي حددها القانون بممارسة مهنة وتحويل الخبر وصياغته وتقديمه للجمهور بمختلف وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

واتخذ الصحفيون من قول الرفيق الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية : (لا رقابة على الفكر سوى رقابة الضمير) وقوله: (نحن أقوياء بمقدار ما نمتلك من حرية، واحرار بمقدار ما نمتلك من قوة).

وتم اصدار دستور عمل الاتحاد ودليله الدائم.

وكذلك صدر في ظل التصحيح :

— قانون تقاعد الصحفيين.

— قانون تعويض طبيعة العمل الصحفي.

— وللاتحاد صندوق للضمان الاجتماعي يكفل معالجة الصحفيين وعائلاتهم بالشكل المناسب.

ولقد بلغ عدد الصحفيين المسجلين في الاتحاد /١٧٠٠/ عضو لعام ١٩٩٨
ولعل ابرز ما يفخر به اتحاد الصحفيين في ظل التصحيح انه يمارس الصحافة في عصر القائد الاسد، ذلك العصر الذي لم يلجم فيه قلم ولم يصادر رأي لصحفي او كاتب أو مفكر.

٧— نقابة الفنون الجميلة:

تعتبر الحركة الفنية التشكيلية في سورية حديثة العهد، ففي عام ١٩٦٥ تنادى عدد من الفنانين التشكيليين لعقد عدة اجتماعات اثمرت عام ١٩٦٧ عن اصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم /١٦٢/ الذي تشكلت بموجبه نقابة الفنون الجميلة.

وحظي الفن التشكيلي والفنانون في ظل الحركة التصحيحية المباركة بالاهتمام الكبير والرعاية المستمرة، نظراً لأهمية الفن في حياة المجتمع وأهمية الدور الذي يضطلع به الفنانون في هذا المجال وتتالت عطاءات التصحيح المجيد.

فتم إيجاد مقر وصالة عرض لمجلس ادارة النقابة، وتم تأمين صالات عروض في دمشق وحمص وحماه واللاذقية ودرعا.

وفي المجال التنظيمي ازداد عدد اعضاء النقابة من /٥٠/ فنانا وفنانة عام ١٩٦٧ الى /٢١٢٥/ فنانا وفنانة عام ١٩٩٤ و /٢٢٨١/ فنانا وفنانة عام

١٩٩٨، ولقد تم استقطاب جميع الفنانين المتواجدين خارج سورية واقامة المعارض الفنية لهم، واصدرت النقابة نشرة فنية لمتابعة النشاط التشكيلي في سورية والوطن العربي والعالم.

٨— نقابة الفنانين:

ظلت طاقات الفنانين مبعثرة، وجهود الحركة الفنية متفرقة ردحا طويلاً من الزمن حتى صدور المرسوم التشريعي ذي الرقم /١٦٢/ لعام ١٩٦٧، القاضي باحداث نقابة لممارسي المهن الفنية.

وفي ظل الحركة التصحيحية خصت قيادة الحزب والرفيق الامين العام الفنان ونقابة الفنانين باهتمام كبير ورعاية خاصة وبموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم /١٣/ لعام ١٩٩١، اضحت نقابة الفنانين تنظيماً مهنيا اجتماعيا يؤمن باهداف الامة العربية ويلتزم بالعمل على تحقيقها وفق مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي.

ففي عام ١٩٧١ صدر المرسوم رقم /٤٤/ القاضي باحداث صندوق تقاعد الفنانين وفي عام ١٩٧٣ صدر المرسوم /٣٢/ الذي الزم الوزارات والمؤسسات التي تتعامل مع الفنانين لاحداث ملاكات لتوظيف الفنانين وبدأت وزارة الثقافة بتأسيس فرق للمسرح القومي على مستوى المحافظات وفي عام ١٩٧٤ صدر المرسوم رقم /٢٩/ الناظم لعمل الفنانين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية القاضي بتصنيفهم وتحديد مستوياتهم وساعات عملهم.

ولقد بلغ عدد الفنانين المسجلين في النقابة /١٤٩٤/ فنانا وفنانة لعام ١٩٩٨ ووفرت الحركة التصحيحية لنقابة الفنانين كل مستلزمات النجاح لتحقيق المهام الملقاة على عاتقها.

الاساس القومي للأمن الثقافي العربي

الرفيق : د. أحمد برقاوي

لاشك أن هناك إحساساً متنامياً لدى البشر في الوطن العربي بخطر على وجودهم الذاتي، بوصفهم منتمين إلى أمة لم تحصل بعد على معادلها السياسي القانوني أي الدولة القومية.

وهم في هذا يعيشون حالة تكاد تكون نادرة، ففي الوقت الذي تكافح فيه اثنيات معينة— كانت لفترة قريبة من الزمن جزءاً من دول متعددة القوميات— من اجل الحصول على استقلالها الذاتي— القومي، فإن العرب مازالت موزعة على مجموعات دول وهي تحوز على كل مقومات تكوّن الدولة— الأمة. إنها واحدة من أكبر مفارقات العالم في نهاية القرن العشرين.

وليس هذا فحسب، فالحديث يجري الآن من مصير مزعج حتى للدولة القطرية ذاتها حيث تنتظرها إمكانية التذرر، أو التقسيم، في مواجهة وجود ناقص على هذا النحو— أي وجود قومي يفتقد وجوداً سياسياً، وكتعويض عن فشل عمليات التوحيد المتنوعة، يهاب بالثقافة أن تقوم بدور العنصر الحاسم في إنتاج الشعور بالهوية القومية.

هذا ناهيك أننا نواجه عدواً استثنائياً يقوم بفرض وجوده علينا بالقوة وبكل اشكالها، ويحقق مآربه في شروط عجز عربي شبه شامل عن المواجهة، فإذا بالمسالة الوطنية ترتدي لبوسا ثقافياً، أي تتحول الثقافة إلى سلاح مواجهة استناداً إلى الاعتقاد بأن الثقافة العربية ذاتها ليست بمنجاً عن الاعتداء الصهيوني.

ويضاف إلى ذلك كله، تلك الهوة التي تفصلنا من التقدم الغربي وعلاقة

التبعية التي نحن عليها للغرب، والتي انتجت إحساساً بأن الصراع مع الغرب هو صراع ثقافي، لاسيما وأن الثقافي يتحول إلى سلاح لتاكيد تبعية كهذه، مرة أخرى تنتصب الثقافة كمنقذ.

إذاً نحن نعيش شروطاً موضوعية جعلت من الثقافة عنصراً خاضعاً لاشكال وعي مختلفة من حيث وجودها ومن حيث وظيفتها.

وليس أدل على ذلك من أن هناك جملة من المصطلحات التي انتشرت وذات علاقة بما نحن فيه: الغزو الثقافي، الاختراق الثقافي، الدفاع عن الثقافة الوطنية، وأخيراً الأمن الثقافي.

المدقق في مصطلحات كهذه يدرك أن العرب ينتجون الآن خطاباً أساسه فض العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية أساساً انطلاقاً من فكرة التناقض بين الثقافتين: ثقافة قادرة على الاختراق وثقافة تقف موقف الدفاع عن نفسها في مواجهة هذا الاختراق.

ولكن من بين المفاهيم والأفكار الأكثر ارتباطاً بالمواجهة فكرة الأمن الثقافي.

— الحق أن فكرة الأمن الثقافي ترتبط بجملة أشكال من البحث عن الأمن القومي، كالأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري وأمن المياه.. الخ.

وفي كل جانب يرد فيه مصطلح الأمن هنا إنما يراد منه تحقيق قدر من المنفعة والقوة لتحقيق نوع من الطمأنينة الدائمة على الوجود الذاتي، هنا تبدو العلاقة ترابطية بين كل أشكال الأمن المطلوبة الآنفة الذكر.

فإذا جرى الحديث عن الأمن الاقتصادي العربي فإننا سرعان ما نحصل على خطاب في التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، وحين يعرض للأمن السياسي، فالحديث يدور عن استقرار المجتمع والتغلب على كل شروط الاتجاهات العنيفة المزعزعة لهذا الاستقرار.

والمقصود بالأمن العسكري البحث عن سبيل مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية أو بعض دول الجوار، وذلك بتحقيق توازن عسكري لمواجهة أي تهديد خارجي.

وأمن المياه أمر متعلق باستمرار التدفق الحر للمياه النابعة من مناطق غير عربية.. الخ.

ولكن المسألة تزداد تعقيداً حين يجري الحديث عن الأمن الثقافي.

إذاً نحن أمام صيغة ملتبسة قد توحي بما لانقصده وانتقال الثقافات وانتشارها وتأثير بعضها على البعض الآخر أمر أكده التاريخ ودلت عليه التجربة.

فلنخط خطوة أولى في بيان ما لم نقصده ونحن بصدد البحث في الأمن الثقافي.

ليس أحد بقادر على إغلاق ثقافتنا القومية وتسويرها بسور حديدي، وبالتالي لانقصد من الأمن الثقافي للأمة إغلاق النوافذ على الثقافة العالمية وهي علاقة تاريخية ذات ملامح قانونية.

وبالتالي أن فكرة الغزو الثقافي التي شاعت في الثمانينات من هذا القرن والتي قصد منها النيل من تيارات الفكر الأوروبي وتأثيراتها على الفكر العربي المعاصر لاتدخل في زاوية رؤيتنا للمسألة.

فالماركسية والوجودية والشخصانية والوضعية والنبوية.. الخ تيارات ذات طابع عالمي لاتنال من الهوية الثقافية للأمة، وليست هجمة ثقافية يراد منها تشويه الثقافة القومية.

ولسنا نقصد بالأمن الثقافي الاحتفاظ بجميع القيم السائدة موضوعياً عربياً لأن عالم القيم متغير متطور وفق تطور المجتمع الكلي ذلك أن كل مرحلة من مراحل التطور الموضوعي للعلاقات الإنتاجية ومايرافقها من تطور كلي تخلق القيم المطابقة لها وإن كان ذلك على نحو بطيء.

إن جانبي الثقافة الموضوعي والموعى به، لاينفصلان دائماً، فكل تغير في عالم الثقافة الموضوعي، يفضي بالضرورة إلى وعي ثقافي، يأخذ شكل أفكار حول الواقع.

والوعي الثقافي يدخل في عملية تناقض أو صراع مع الثقافة الموضوعية إذا كان واقعها لم يعد قادراً على الاستجابة لوعي ضرورة التغير والانتقال من حالة إلى أخرى.

إذ ذاك نكون أمام مسألة لاتندرج في إطار ما نسميه الأمن الثقافي.

إذاً ما الأمن الثقافي: إن الثقافة بما هي سيرورة تشكل عاملاً مهماً من عوامل وعي الهوية بالانتماء. والهوية هي استمرار الوعي بالتمايز الذي يحتفظ بالوجود الذاتي، فالثقافة بهذا المعنى شكل يعين الوجود الذاتي للإنسان وللمجتمع وللأمة.

إن أي سلب مقصود موعى به للوجود الذاتي للأمة، إنما يمر عبر زعزعة الوعي بالهوية الثقافية. لأن الهوية تتأسس أصلاً على الوعي بالانتماء عبر الوعي بالتمايز الثقافي، وجملة عوامل أخرى.

إن تغير الوعي الثقافي بحد ذاته. لاينجب سلباً للهوية طالما هذا التغير قائم في استمرار الوعي بالهوية. ولكن عندما تتعرض الهوية ذاتها إلى التشويه عبر قنوات ثقافية سواء أكان الأمر مقصوداً أو عفوياً عندها فقط بامكاننا الحديث عن خطر يواجه الثقافة بما هي وعي بالهوية يحقق الأمن الذاتي.

إذاً الأمن الثقافي هو الشعور الذاتي بالانتماء الثقافي القومي والذي يخلق اطمئناناً للوجود لدى الأفراد المنتمين إلى أمة ويخلق لديهم فاعلية سياسية، أي تتحول الثقافة هنا إلى أداة فعل وتغيير للعالم.

ترى هل الأمن الثقافي بهذا المعنى متحقق..؟

من الصعب أن نجيب بالسلب أو الإيجاب على هذا السؤال. صعوبة النفي ترتد إلى استمرار الثقافة العربية بالقيام بدور تأكيد الانتماء، وصعوبة الإيجاب ترتد إلى محاولات عزل الثقافة عن فكرة الانتماء عزلاً سياسياً.

تواجه الثقافة العربية في جانبها الكلي التوحيدي للأمة عدة عوامل من النفي

١— نفي أيديولوجي ناتج عن فكرة التصالح مع العدو والاعتراف به.

٢— نفي قطري يبحث عن أعمدة ثقافية كتأكيد التذرر الحاصل.

٣— نفي عولمي لإيجاد المناخ الملائم لعملية السيطرة على السوق.

لنحلل هذه العوامل ونبرز ما بينها من ترابط.

شهدت الفترة الأخيرة عملية تصالح من بعض الأنظمة السياسية العربية مع العدو القومي الرئيسي أي الكيان العنصري الاستعماري الصهيوني في فلسطين.

هذه العملية «الورطة السياسية»، تحتاج فيما تحتاج إليه مناخ في الوعي العربي الشعبي للقبول بها— أي تبرير أيديولوجي.

هنا تستخدم أيديولوجيا التسوية جملة من المفاهيم لاتحمل دلالتها الحقيقية الوقعية والعقلانية وروح العصر.

يتحول الصراع التاريخي بين عدو إجلائي غريب وأمة متعينة ثقافياً وتاريخاً ولغوياً في ثقافة التسوية إلى مسألة تعايش.

يحيل مفهوم التعايش مباشرة، إلى نزع التناقض الصراعي، انطلاقاً من

ضرورة التعايش، اي القبول بوجود إسرائيل قبولاً ثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

والمدقق بمفهوم التعايش يدرك أن المسألة ترتد كلها إلى ضرورة القبول بالأمر الواقع أي إلى واقعية زائفة. نمط كهذا من الواقعية، يصادر جميع الممكنات لحل الصراع لصالح ممكن واحد فقط، هو القبول بشرعية وجود إسرائيل. الكيان العنصري الاستيطاني الصهيوني.

لكي تتجب القناعة لدى الأفراد المنتمين أصلاً إلى أمة واحدة، تجري عملية تزيين أيديولوجية تطال مفهوم الأمة، تبدأ من إظهار طوباوية المشروع القومي العربي.

في اللحظة التي يصبح فيها مفهوم الأمة العربية موضع شك، فإن كل ما يرتبط بمفهوم الأمة الواحدة من نزوع أو من ثقافة أو من تاريخ يغدو— وفق منطق الأمر الواقع— وجوداً زائفاً. يغدو الوجود الحقيقي لهويات متعددة تفسح المجال لهوية نشاز، أن تقع على قدم المساواة مع الهوية العربية— أو مع الهويات القطرية أو الإقليمية.

يتفق منطق كهذا مع ما أراده شمعون بيريس في مشروع الشرق الأوسط الجديد حين دعا إلى ثورة في المفاهيم لتحقيق مشروعه. وما الثورة بالمفاهيم إلا الإتيان على مفاهيم الأم العربية والوحدة العربية والثقافة العربية وتاكيد النشاز التاريخي لإسرائيل.

بكلمة أخرى لكي يتحقق ما هو سياسي لابد من زعزعة الثقافي المشترك وأهم أشكال الوعي بالوجود الذاتي وللهوية الثقافية القومية.

استمراراً لمنطق كهذا يبرز منطق أيديولجيا السلطة القطرية المنطلقة لإيجاد أساس ثقافي غارق في القدم ومتجدد لشرعية الدولة— السلطة القطرية.

أشير بداية الى أن دحض وجود الأمة بما ينطوي عليه من عوامل مشتركة وخاصة الثقافية منها لاينبع من معالجة أساسها نظري مجرد بل من مصلحة ضيقة تبحث عما هو فكري— سياسي لتبريرها.

يساعد تبرير أيديولوجي كهذا غياب المعادل السياسي للأمة. فاستمرار التذرر السياسي على هذا النحو من القطع ، بين الكيانات السياسية التي تصل إلى حد الصراع تدليل على لا موضوعية الأمة وعلى لاموضوعية التفكير على مستوى الأمة.

أما الدليل الأخر على وهم الأمة بما هي ثقافة واحدة هو استمرار وعي الانتماء

إلى تجمعات ما قبل الأمة. ترفع هنا أشكال الوعي بالانتماء الضيق — إلى المناطقي، الطائفي، القطري، إلى درجة يغدو معها الوعي بالهوية القومية الواحدة أمراً غير حقيقي.

تقوم الدولة القطرية على أعمدة ثلاثة: عماد سياسي متحقق — حدود سياسية تقطع الجغرافية — حدود اقتصادية تقطع علاقات المنفعة بين العرب مع تبعية شبه كاملة للمراكز الإمبريالية. عماد ثقافي — أي السعي لإيجاد هوية ثقافية مغلقة.

إذا كانت السلطة القطرية قد نجحت في إنجاز العمادين السياسي والاقتصادي فإنها حتى الآن قد أخفقت في إيجاد العماد الثقافي لماذا؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، أشير إلى أبرز معالم محاولات إيجاد الهوية الثقافية الضيقة.

تمتلك السلطة السياسيةالقطرية أهم جهازين ثقافيين جهاز الإعلام وجهاز التربية والتعليم. عبر هاتين المؤسستين تعمل السلطة السياسية على:

زعزعة الشعور بالانتماء القومي. فالصحافة والتلفزيون والإذاعة ومؤسسات النشر الثقافية كلها تتحول إلى خدمة الثقافة القطرية. عبر توحيد الانتماء إلى السلطة — النظر إلى الانتماء للمجتمع والسلطة على أنهما أمر واحد.

هنا نشأ مفهوم الثقافة السياسية بما هي عنصر يضمن الولاء للسلطة.

يتحول الإعلام إلى جهاز ايديولوجي لثقافة سياسية تشطر الثقافة السياسية شطرين: شطر ثقافة الولاء السياسي وشطر ثقافة الرفض السياسي.

وبما أن السلطة وحدت بينها وبين الدولة — المجتمع. فكل ما هو خارج على فكرة الولاء خارج على القانون.

أي أن السلطة بما هي معيار للانتماء تقع في تناقض ضروروي مع فكرة المواطنة. الفكرة التي لاوجود لها خارج الحرية فحين تعمل كل سلطة على تأكيد الانتماء إليها تنشأ لدينا أشكال من الولاءات متعددة بتعدد السلطات.

الأخطر من ذلك: إذا كانت السلطة ذاتها تقوم على واقعة الانتماء لما قبل

القومي وقبل القطري أي عائلي أو مناطقي أو طائفي فإنها عملياً تذرر المجتمع القطري ذاته وتصنع منه خانات متعددة. فالولاء للدولة السعودية مثلاً ليس ولاء لقطر ذي حدود جغرافية سياسية، بل إلى سلطة أخذت الدولة فيها اسم العائلة الحاكمة ذاتها.

ولما كان من الصعب على السلطة خلق ثقافة على هواها بالمعنى الموضوعي فإنها تقع في تناقض مع موضوعية الثقافة العربية المؤسسة تاريخياً ولغوياً ونزوعاً ومصالح مترابطة بين البشر. فالعربي في أي قطر عربي وخاصة في أوساط الفئات الأكثر ثقافة واطلاعاً إنما يتحدد وجوده بهوية أوسع هي الهوية الثقافية العربية تناقض كهذا يزيد من عسف السلطة القطرية كما يزيد من تقوقع جهازها الإعلامي، في بث ما من شأنه أن يبرز هوية السلطة لاهوية المجتمع أو الأمة.

تتظافر مع هذه النقطة واقعة تربية الأطفال وتلقينهم في سني مبكرة من حياتهم تاريخ القطر، وتحويل رموز سلطته إلى رموز ثقافية إذ ذاك نحصل على تاريخ ضيق للقطر وتعليم لجغرافية أولاً، ولدور السلطة الريادي في تقدم هذا القطر أو ذاك ثانياً ..الخ.

وفي عملية جد مصطنعة يجري الحديث عن قدم التاريخ القطري وخاصة التاريخ ما قبل الإسلامي.

يغدو المصري سليل الفراعنة والأردني سليل النبطي واللبناني سليل الفينيقي والعراقي سليل الأشوريين وهكذا.

نحصل هنا على فكرة الشخصية المصرية والشخصية الأردنية... الخ.

فصاحب كتاب — أعمدة الشخصية المصرية يتحدث عن جملة عوامل تظافرت على تكوين الشخصية المصرية وعلى الرغم من أن العرب والإسلام عمادان من أعمدتها لكنها في النهاية تشكل شخصية ذات سمات محددة أي هوية مستقلة.

عندما يصبح الإسلام أو العرب عنصرين من عناصر عدة فيها اليوناني الروماني والفرعوني والإفريقي والأوروبي.

هنا تتوحد فكرة الشخصية مع فكرة الهوية فنحصل على هويات متعددة، كل ذلك من أجل دحض الهوية القومية.

وفي الرد أحياناً على هويات كهذه تبرز فكرة الهوية الإسلامية التي هي من وجهة نظر أصحابها تجاوز لكل أشكال الهويات القومية والقطرية.

لكن الإسلام كهوية مجردة لايفضي إطلاقاً إلى هوية متعينة، صحيح أن الانتماء الديني هو بمعنى من المعاني هوية، لكنها هوية من الصعب تعيينها سياسياً الآن، لأننا أمام عدد من الأعراق والاثنيات واللغات والتواريخ الخاصة العصية على التوحد.

وهكذا فإن الهوية الإسلامية الثقافية لاتشكل خطراً على النزعة القطرية الثقافية.

وهكذا نحصل على ظاهرتين: ظاهرة الدولة — السلطة السياسية المؤكدة حدوداً وجغرافياً والفاقدة للهوية الثقافية. وهوية ثقافية دينية من غير الممكن تعيينها في معادل سياسي — بمعزل عن الهوية القومية. هنا يغدو الأمر واضحاً بتاريخيه الهوية القومية القابلة للتحقيق سياسياً.

المسألة الثالثة: والتي يجري القيل الكثير حولها هي العولمة كسلب للهوية الثقافية القومية.

أعلموا أن العولمة — ودون التطرق إلى التعريفات المتعدد التي حاولت تحديد ماهيتها — إذا نظر إلى كل جانب من جوانبها المتعددة — هي التحقيق الراهن للرأسمالية العالمية في ظل التطور الهائل للعلم وتحوله العاصف كقوى منتجة أساسية وتزايد الاعتماد على العامل التقني.

هذه الرأسمالية ما فوق الإمبريالية لم تفقد ماهيتها الأساسية (اندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي الاحتكاري تعاظم الاحتكار المالي وتصدير رأس المال والتقسيم الإقليمي للعالم)، تتميز بسمات جديدة هي: ١ — قوة الشركات العملاقة ما فوق القومية. ٢ — إقامة نظام عالمي للتجارة الحرة. ٣ — ضعف سيادة الدولة القومية على الاقتصاد. ٤ — تدفق المعلومات الحر. ٥ — القليل من الاعتماد على القوة العسكرية للسيطرة على السوق العالمية.

هذا الجانب الموضوعي للعولمة يقابله أشكال من الوعي الايديولوجي بها:

ونقصد بالوعي الأيديولوجي توظيف العولمة كظاهرة موضوعية للتعبير عن جملة مصالح ظاهرة وخفية.

إذ ذاك تغدو العولمة أيديولوجياً جملة من الافكار حول الدول القومية، الهوية القومية، الأمة، الثقافة القومية، الانسان..الخ.

إذا ما تعلق الأمن بالدولة القومية وخاصة في العالم التابع فإن الحديث عن زوالها أو تغيير وظيفتها إنما هو حديث عن ضرورة إزالة أي عقبة أمام توسع السوق الرأسمالية فإذا كانت السوق العنصر الاساسي لسياسة الرأسمالية المتعولمة، فإن الدولة القومية أو الوطنية تشكل عقبة لابد من تجاوزها. بل لابد من تحويلها من دولة تحافظ على السيادة الوطنية وعلى السوق القومية إلى دولة خادمة لسيادة السوق العالمية. واستناداً إلى فكرة حرية السوق يجري الحديث عوضاً عن الدولة القومية عن القرية الكونية. والقرية الكونية تقدم بديلاً عن الهوية القومية من وجهة نظر العولميين الأيديولوجيين.

وهذا يعني أن العولمة تأتي على الهوية القومية ولما كانت الثقافة الجزء الأساسي المكون للهوية فإنها ستأتي حتماً على الهوية الثقافية.

هذا المنطلق يلتقطه أنصار النزعة القطرية ويصنعون منه أحكاماً متعلقة بالأمة العربية وثقافتها ونزوعها القومي تخدم أهدافهم. فإذا كانت العولمة تجاوز الدولة القومية فحري بالعرب إذاً أن يكفوا عن إنتاج خطاب قومي سياسي يدعو إلى قيام الدولة القومية العربية، وإذا كانت العولمة تجاوزاً للحدود وتكوين ثقافة عالمية، فالحديث عن هوية ثقافية عربية وهم قاتل، وإذا كانت العولمة التبادل الحر للمعلومات وحرية السوق عبر التجارة الحرة فأولى بالعرب الكف عن الحديث عن التبعية.. الخ.

لنتناول المسائل الثلاثة التي طرحنا بالنقد.

أولاً: إن تأسيس شرعية للعدو باسم الواقعية واستطالة هذه الشرعية لإعطائها بعداً ثقافياً أمر في غاية الخطورة على مستقبل العرب.

نقول بداية: إن القول بوجود الدولة الصهيونية بوصفها أمراً واقعاً يشير إلى واقعة فقط، وهو أمر مختلف عن إعطاء شرعية لما هو واقع.

وإلا لتعاملنا مع كل ما هو واقع على أنه شرعية تاريخية أو منطقية. فالشر في العالم واقع ولكن نزوع البشر لإزالة الشر يمنع منح الشرعية.

فالثقافة العربية المؤسسة على واقعة الأمة ليس بمقدورها أن تعترف بنشاز سياسي أو أيديولوجي يشكل خرقاً فظاً للواقع لذاته.

أي أن ما هو واقعي لايحوز على ضرورته التاريخية إلا إذا كان جزءاً لا يتجزأ من شرعية أكبر هي شرعية الأمة وبالتالي سنكون أمام خيارين: خيار «واقعي» ينفي وحدة المنطقة التاريخية والحق التاريخي المستمر والثقافة العربية — إذ نعترف بشرعية وجود عدونا. أو خيار الرفض المؤسس على وحدة الأمة وثقافتها.

في الحالة الأولى نحن مجبرون على التخلي عن مفاهيم الأمة والوطن والحق التاريخي والاستقلال والحرية والكفاح وهي كلها مفاهيم تشكل بنية ثقافية لاستمرار الوعي بالهوية. أو التمسك بهذه المفاهيم وبالتالي تحويل الثقافة إلى فعل كفاح وطني قومي.

إن ثقافة الرفض وحدها متطابقة تطابقاً كاملاً مع الواقع، أي على واقعة الانتماء. فالدولة الصهيونية لاتنتمي تاريخياً أو لغوياً أو اثنياً أو من حيث المصالح إلى الوطن العربي بل أنها تمثل عنصراً نابذاً لاي مستقبل ممكن للعرب.

إننا هنا أمام أيديولوجيتين متناقضتين أيديولوجيا الكفاح وايديولوجيا الهزيمة.

إسرائيل مؤسسة على هوية أيديولوجية، والهوية الايديولوجية لا محالة آيلة إلى الزوال فيما الايديولوجيا القومية مؤسسة على هوية متعينة تاريخياً. وبالتالي فإن الهوية القومية العربية هي دريئة لإطلاق الرصاص عليها. ذلك أن وعي عدونا بخطورة ثقافة الكفاح، والتي تجسد أمناً ذاتياً هو الذي يجعله مصوباً رصاصه إلى الهوية.

والمفارقة تبدو فظيعة حينما يشترك جزء من النظام العربي الرسمي مع العدو في إنجاز هذه المهمة. إن اشتراك كهذا لايمكن أن يصدر إلا عن قوى لم تعد ترى لاستمرار وجودها إلا بالإتيان على الهوية القومية والثقافية بشكل عام.

من هذه الزاوية أن أمناً مثمراً لايتأسس إلا على فكرة الأمة والوحدة. والشعور بالانتماء إلى ثقافة واحدة وهذه واقعة لم نخترعها اختراعاً بل هي التي خلقت الشعور على هذا النحو الذي هو عليه من وجود.

ثانياً: إن الانطلاق من الاختلاف أي من وجود ثقافات عربية تكونت بعد قيام الدولة القطرية، والحديث عن ثقافة كل قطر على حدة خرق لفكرة علاقة الهوية بالاختلاف بل في ثقافة كل أمة من أمم الأرض.

والثقافة كهوية والثقافة كتعدد، حاضرة في كل مجتمعات الأرض

فالثقافة بوصفها هوية هي التي تحفظ التمايز والتوازن لدى الأفراد وتخلق لديهم شعوراً بالانتماء. فالرموز الثقافية المشتركة كوحدة هي الانتماء إلى أصل مشترك — ولايعني هنا الأصل بدقة بل الشعور بوحدة الأصل، والتقاليد العامة والإبداع المتنوع والشعور بالمواطنة أي الانتساب إلى أمة حرة والانتماء إلى رموز الثقافة المبدعة، والانتماء الى التاريخ وانتماء التاريخ إلى الافراد، كل ذلك من قبيل الهوية الثقافية الشاملة.

ومع ذلك نجد ضروباً من الاختلاف داخل كل أمة من الأمم على مستوى الثقافة بوصفها نمط حياة. وهذا ينسحب على روسيا كما على فرنسا كما على الوطن العربي. اي ليس الوطن العربي نشازاً من هذه الزاوية بل اكثر من ذلك وأن التشابه في الثقافة الضيقة بين مدينتين في قطرين عربيين يبلغ حداً اكثر بكثير من التشابه بين مدينتين تنتميان إلى دولة قطرية واحدة.

وهذا يعني أن التقسيم السياسي إنما تم لا بدواعي ثقافية أو اثنيه أو جغرافية، بل بدواعي مصالح متعددة خارجية أساساً وداخلية في بعض الأحيان.

من هذه الزاوية لايشكل الاختلاف في الثقافة الضيقة نبذاً لثقافة الهوية — أي لثقافة الانتماء.

وإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية الثقافة الموعى بها، أي المبدعة فإن القطرية ثقافياً تغدو أمراً لاوجود له إطلاقاً.

ذلك أن اللغة العربية بوصفها تغدو حاملاً للإبداع تجعل المبدع قومياً بالضرورة، ناهيك أن النزعة السائدة لدى معظم النخب المبدعة هي نزعة قومية.

فعبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس وجبرا ابراهيم جبرا، ومحمود أمين العالم، وبدوي الجبل، وعمر أبو ريشة والجواهري وغيرهم وغيرهم لامعنى لهم أصلاً خارج فكرة الثقافة العربية الواحدة.

هذا وان الدولة القطرية لاتستطيع إطلاقاً خلق ثقافة على هواها فشروط نشأة الثقافة وتطورها وانتشارها ليس من قبيل الأمر الذي يمكن التحكم به. ذلك أن صفة شاعر مصري وروائي سعودي ومسرحي سوري صفة ليست هوية إطلاقاً انها جد ثانوية.

ثالثاً: إن العولمة بما هي واقع موضوعي لحركة الرأسمالية لاتفضي بالضرورة إلى الاعتقاد بزوال الثقافة القومية بل أنها بطبيعتها التوحيدية على

مستوى العالم لسوق تقع في تناقض مع الوحدة على مستوى الأمة، أو تفضي بالضرورة إلى زيادة الوعي بالمصالح القومية.

العولمة إنجاز دول حققت وحدتها القومية قبل كل شيء، أي ان الرأسمالية لم تتحول إلى إمبريالية إلا بعد توحيد السوق القومية، فلماذا يجب علينا أن نرضى بتشرذم السوق القومية للدخول في عالم العولمة.

أليس من المنطقي للدخول في عالم العولمة أن نوحد السوق القومية قبل كل شيء؟.

ويشهد العالم الآن على بروز تكتلات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة بين دول ذات حدود مشتركة.

أولى بالعرب وهم الذين يحوزون على المتحد الثقافي والهوية القومية أن ينجزوا تكتلاً كهذا.

ليس من الصعب أن نشتم رائحة الأيديولوجيا القطرية من الحديث حول أن فكرة الوحدة السياسية والثقافية القومية أمر متناقض مع الدول أي مع منطق العصر.

المشكلة لا في العولمة بل في استغلال هذه العولمة لتأكيد التذرر.

وبالتالي فإن اتساع وسائل الاتصال وتبادل المعلومات والمعرفة وتزايد حالات الانتقال كلها عوامل إيجابية في تعزيز الهوية وأننا باستطاعتنا أن نستغل منجزات العولمة لتحقيق ما لم نستطيع أن نحققه قبل ذلك.

وبالتالي فالثقافة العربية تجد الآن مناخاً أصلح وأرحب لقيامها بفاعلية التوحيد وأن تحقيق أمن ثقافي عربي بالمعنى الذي أشرت إليه ليست مسألة ثقافية، بل سياسية قبل كل شيء.

فالفاعلية السياسية المنطلقة من فكرة الهوية الثقافية والمصالح المشتركة لأمة تبحث لها عن مكان في عالم العولمة هذا هو وحده القادر على إنجاز الوجود الكامل للأمة أي الوجود السياسي وهذا أمر يستدعي معالجة مستقلة.

أنشطة ووثائق

إعداد الرفيق : نصوح زبيدي

القيادة القومية:

● تلقت القيادة القومية للحزب عدداً من برقيات التهنئة بمناسبة ذكرى التصحيح من منظمات الحزب القومية ومن فروع الحزب في سورية وقيادات أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ومن المنظمات والنقابات المهنية والشعبية داخل القطر العربي السوري وخارجه.

وأشادت هذه البرقيات بانجازات التصحيح في ظل قيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

● التقى الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول كل من الرفاق والسادة:

— الرفاق المشاركون بدورة الاعداد الحزبي المركزية رقم / ٥٤ / في المعهد العالي للعلوم السياسية.

— السيد البروفسور باولوتيبه رئيس بعثة التنقيب الأثرية الايطالية في ابيلا.

— السيد هيثم جمعه مدير عام وزارة المغتربين اللبنانية.

— وفد الجمعية الاسلامية الصينية برئاسة السيد وان يافبين الأمين العام للجمعية بحضور السيدة وومين سفيرة الصين بدمشق.

— الدكتور عبد الملك المتوكل المنسق العام للمؤتمر القومي الاسلامي.

— وفد حزب حركة النهضة في الجزائر برئاسة السيد عبد الله جاب الله رئيس الحركة.

— السيد ضياء الدين داوود الأمين العام للحزب العربي الناصري في جمهورية

مصر العربية.

— السيد عمر الامام عضو المكتب القيادي للمؤتمر الوطني في السودان.

— وفد قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة السيد علي قانصو رئيس الحزب.

ودارت النقاشات والأحاديث في هذه اللقاءات حول قضايا مختلفة تهم الحزب والقطر والجهات المعنية الأخرى.

● وبمناسبة احتفالات المنظمات الطلابية العربية بذكرى التصحيح. ألقى الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط — رئيس هيئة تحرير مجلة المناضل — محاضرة قيمة في مبنى الأنشطة الطلابية بدمشق. أشاد من خلالها بمواقف سورية الوطنية والقومية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

وأشار الرفيق صياغ من خلال محاضرته إلى الاتفاقات الفلسطينيّة الاردنية مع اسرائيل وانعكاساتها على الوضع العربي وما تشكله من أخطار على حقوق الشعب العربي الفلسطيني تستهدف طمس هويته واضعاف قدراته النضالية والوطنية والنيل من صموده وبالتالي السيطرة على المنطقة العربية برمتها.

ونوه الرفيق الدكتور صياغ إلى أن اتفاق واي بلانتيشن من أخطر الاتفاقات التي تم توقيعها مع العدو الصهيوني كونه أعطى اليهود الحق في فلسطين وشرعية احتلالها وتجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

احتفل رفاقنا في كافة أرجاء الوطن العربي وخارجه بالذكرى الثامنة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها الرفيق المناضل حافظ الأسد فاقيمت الاحتفالات والمهرجانات الخطابية وأصدرت البيانات بهذه المناسبة العظيمة.

القطر السوري:

وفي سورية احتفل رفاقنا وجماهير شعبنا بذكرى التصحيح فعبروا عن أفراحهم من خلال المهرجانات الخطابية والنشاطات المختلفة والمباريات الانتاجية التي اختتمت بيوم العمل الطوعي.

وقامت قيادات الحزب والدولة والجبهة الوطنية التقدمية والوزراء وقيادات المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بزيارات ميدانية إلى مواقع الانتاج وبهذه المناسبة وجه الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب كلمة حيا فيها طبقتنا العاملة وتنظيمها النقابي لما بذلاه من جهد (نص الكلمة على الصفحة ٦)

كذلك اقامت قيادة فرع دمشق مهرجاناً خطابياً بمناسبة التصحيح على مدرج جامعة دمشق تحت رعاية الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب.

والقى الرفيق سليمان قداح الأمين القطري المساعد كلمة الحزب (نص الكلمة على الصفحة ١٤)

وحضر المهرجان الرفاق أعضاء القيادتين القومية والقطرية وممثلو أحزاب الجبهة الوطنية والمنظمات الشعبية وعدد من مسؤولي الحزب والدولة.

والقى السيد صفوان قدسي الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي كلمة الجبهة كما القى هيثم ضويحي رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية كلمة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

● بيان المنظمات الشعبية:

وبمناسبة ذكرى التصحيح أصدرت المنظمات الشعبية والنقابات المهنية في سورية بياناً جددت من خلاله العهد للرفيق الأمين العام للحزب ومتابعة مسيرة الكفاح والنضال خلف قيادته الحكيمة.

● الانتخابات التشريعة في سورية:

جرى خلال يومي ٣٠/١١—١/١٢/١٩٩٨، انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي السابع. وقد تنافس في هذه الانتخابات /٧٣٦٤/ مرشحاً على /٢٥٠/ مقعداً. وبناءً على المرسوم الجمهوري رقم /١٢٨/ لعام ١٩٩٨، تم توزيع المرشحين على فئتين (فئة ا) وهي للعمال والفلاحين وعدد مقاعدها /١٢٧/ و(الفئة ب) لباقي فئات الشعب وعدد مقاعدها /١٢٣/ وبلغت نسبة المقترعين ٨٢،٤٪ وقد حصل ممثلو حزب البعث العربي الاشتراكي على /٨٣/ مقعداً.

وبهذه المناسبة أصدرت القيادة القطرية السورية لحزب لبعث العربي الاشتراكي بياناً نقتطف منه مايلي:

تستعد جماهير شعبنا هذه الايام لاستقبال الدور التشريعي السابع لمجلس الشعب احد العلامات البارزة في مسيرة الحرية والديمقراطية التي مثلت واحدا من المنطلقات الاساسية لاهداف حزبناالعظيم حزب البعث العربي

الاشتراكي في الوحدة والحرية والاشتراكية وترسخ بنيانهامع نهج التصحيح المجيد بقيادة الرفيق الامين العام للحزب الرئيس القائد حافظ الاسد .

فلقد اكد الحزب على الترابط العضوي بين التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التفاعل بين حرية الفرد من جهة وحرية الجماعة والوطن والامة من جهة اخرى .

وفي ضوء ذلك انطلقت مسيرة البناء والتنمية الشاملة التي احرزت تطورات واسعة وانجازات كبيرة اصابت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني فازداد الانتاج الزراعي وتحقق الامن الغذائي وتطور الانتاج الصناعي بفضل عشرات المصانع والمعامل الجديدة وتم انجاز البنى التحتية وارتقى مستوى الخدمات الاجتماعية فتمت كهربة الريف واشيدت المدارس والمعاهد والجامعات وغدا التعليم بكل مراحله مجانيا وتهيات الوسائل الكفيلة بتامين الرعاية الصحية المجانية وتطورت وسائل المواصلات والاتصالات وتامنت مياه الشرب النظيفة وارتفع المستوى المعاشي لجماهير الشعب .

لقد تحدد شكل الممارسة من خلال نظام الديمقراطية الشعبية والوحدة الوطنية المعتمد على التعددية الحزبية والاقتصادية التي تؤمن مشاركة كل ابناء الوطن في عملية البناء واتخاذ القرار والاسهام في قيادة الدولة والمجتمع .

إن ممارسة الانتخاب والاختيار في اجواء الحرية هي حق لكل مواطن في هذا القطر الابي الصامد وهو واجب تمليه الاعتبارات القومية والوطنية باعتبار ان ذلك يشكل فرصة واسعة جديدة لتعميق نهج التعددية الحزبية والاقتصادية وترسيخ البناء الديمقراطي الشعبي والانماء الاقتصادي والاجتماعي .

واننا على ثقة من ان شعبنا سيؤكد كما في كل يوم التزامه بالديمقراطية الشعبية ونظام الوحدة الوطنية ونهج التصحيح المجيد بقيادة الرفيق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الرئيس المفدى حافظ الاسد .

القطر اليمني:

أصدرت منظمة الحزب في اليمن بياناً بهذه المناسبة أكدت من خلاله على نهج التصحيح وما أرساه من تحولات على امتداد ساحتنا العربية عموماً والقطر السوري خصوصاً مؤكدة بأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزب الأمة العربية الذي يجسد أهدافها وتطلعاتها القومية.

القطر اللبناني:

أكدت القيادة القطرية اللبنانية في بيانها الذي أصدرته بمناسبة ذكرى التصحيح التزامها بالنهج القومي العربي الذي أرساه قائد مسيرة التصحيح.

وأقامت القطرية اللبنانية بهذه المناسبة احتفالاً مركزياً في مدينة صور حضره الرفيق الأمين القطري ووزير الاقتصاد والتجارة والبيئة وعدد من نواب البرلمان اللبناني وممثلو فعاليات ثقافية ودينية واجتماعية ورياضية ومجالس بلدية.

وألقى الرفيق غازي سيف الدين الأمين القطري كلمة مجّد فيها هذه المناسبة العظيمة وحيا قائد التصحيح. وقد ندد الرفيق سيف الدين باتفاق واي بلانتيشن.

كما ألقى كل من وزير البيئة والنائب علي حسن خليل ومحمد رعد ورئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي خطباً أشادوا من خلالها بالمواقف القومية لسورية وقائدها الرفيق المناضل حافظ الأسد مؤكدين على تلازم المسارين السوري واللبناني في عملية السلام.

كما اقامت قيادات فرع جبل لبنان وفرع البقاع وفرع شمال لبنان للحزب مهرجانات خطابية في عالية والبقاع وطرابلس، حضرها الرفيق الأمين القطري اللبناني وعدد من النواب وممثلو الاحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وفعاليات سياسية واجتماعية ودينية وحشد من المواطنين.

القطر العراقي:

صدر عن قيادة قطر العراق العدد / ٩٧/ عن شهر تشرين الثاني من صحيفة صوت الجماهير والتي رفعت من خلالها برقية تهنئة للرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب بمناسبة ذكرى التصحيح.

وتحدثت افتتاحية العدد عن الأزمة الاخيرة بين العراق ومفتشي الأمم المتحدة والضربة العسكرية المحتملة و إمكانية تغيير نظام الحكم في بغداد من خلال المعارضة المدعومة أمريكياً.

—أما التحليل الاخباري وهو بعنوان « الجنوب يلتهب مجدداً وأركان النظام يستنفرون للقمع» فقد تحدث عن العمليات العسكرية التي جرت بين أزلام النظام العراقي والمعارضة في المنطقة الجنوبية من العراق.

كما نشرت موضوعاً بعنوان «واي بلانتيشن» وآخر بعنوان «التهديد التركي لسورية— فصل جديد من العدوان على أمتنا».

ونشرت الصحيفة أيضاً وثيقتين الاولى تتضمن قرار مجلس الأمن بتاريخ

١٩٩٨/١١/٥ الذي يدين فيه قرار حكومة بغداد بوقف التعاون مع اليونسكوم.

والوثيقة الثانية عن تعهد النظام العراقي لمجلس الأمن بالغاء شروط الحظر على أعمال اليونسكوم ويدعوها لمتابعة عملها.

منظمات الحزب خارج الوطن العربي

منظمة يوغسلافيا:

أقامت منظمة الحزب في بلغراد وسفارة الجمهورية العربية السورية والمكتب الوطني لطلبة سورية والجالية العربية السورية في يوغسلافيا الاتحادية مهرجاناً خطابياً ألقيت فيه كلمات بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية.

كما أصدرت منظمة الحزب بياناً خاصاً وعدداً خاصاً لمجلة شباب البعث احياء لهذه الذكرى المجيدة كما أصدر المكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية بياناً أشار فيه بمنجزات التصحيح.

منظمة هنغاريا:

أقامت منظمة الحزب وفروع الاتحاد الوطني لطلبة سورية والسفارة السورية في هنغاريا مهرجاناً خطابياً حضره الرفاق أمين وأعضاء قيادة المنظمة والقائم بأعمال السفارة السورية وحشد كبير من الرفاق والطلبة والجالية السورية والأصدقاء المجريين.

وقد ألقيت في المهرجان عدة كلمات أشاد فيها المتحدثون بانجازات التصحيح بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد.

منظمة ايران:

احتفلت منظمة الحزب في طهران والسفارة السورية هناك بذكرى التصحيح وحضر الحفل سفير سورية في طهران وأعضاء السفارة وأعضاء المنظمة الحزبية وعدد من الطلبة السوريين الدارسين في الجامعات الايرانية.

منظمة بولونيا:

أقامت منظمة الحزب في وارسو وبمشاركة رابطة المغتربين العرب السوريين في بولونيا احتفالاً جماهيرياً كبيراً حضره القائم بأعمال السفارة السورية وأعضاء المكتب الاداري لفرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية وعدد كبير من أبناء الجالية

المقيمين في بولونيا. حيث ألقيت عدة كلمات حيت التصحيح وقائده.

كما أصدرت منظمة الحزب بياناً بهذه المناسبة جددت من خلاله عهد الوفاء والولاء المطلق للسيد الرئيس حافظ الأسد.

منظمة فرنسا:

وفي باريس أقامت منظمة الحزب وسفارة الجمهورية العربية السورية والاتحاد الوطني لطلبة سورية احتفالاً كبيراً بمناسبة التصحيح. حضره السفير السوري وأعضاء جمعية الصداقة الفرنسية— السورية ورابطة الجالية العربية السورية وأعضاء السفارة وممثلو المؤسسات السورية العاملة في باريس وعدد من الشخصيات الثقافية والاجتماعية والاعلامية وابناء الجالية والطلبة الدارسون.وأكدت الخطب التي ألقيت بهذه المناسبة على الأهمية التاريخية للحركة التصحيحية.

منظمة ايطاليا:

احتفلت منظمة الحزب في ايطاليا بذكرى التصحيح المجيد حيث أقامت حفلاً خطابياً في مقر السفارة السورية في روما حضره رفاقنا البعثيون وعدد كبير من المواطنين العرب السوريين وأصدقائهم وعائلاتهم كما حضر الحفل أيضاً رئيس رابطة المغتربين السوريين في ميلانو.

حيث أكدت الكلمات التي ألقيت في الحفل على منجزات التصحيح بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب.

منظمة رومانيا:

ضمن الفعاليات الحزبية بذكرى التصحيح احتفلت منظمة الحزب في رومانيا بذكرى التصحيح حيث أقامت احتفالاً بهذه المناسبة حضره القائم بالأعمال لدى السفارة السورية — أمين المنظمة— والرفاق أعضاء قيادة المنظمة وممثلي الجاليات العربية وأعضاء المكتب الاداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية وحشد غفير من الرفاق والطلبة والجالية العربية.

كما قام الرفيق أمين منظمة الحزب بافتتاح نادي الصداقة الرومانية — السورية في بوخارست والذي يضم مطعماً وحديقة للاطفال.

وبمناسبة ذكرى التصحيح أيضاً احتفلت مدرسة تشرين العربية في بوخارست بهذه المناسبة حيث ألقيت الكلمات التي أشادت بالقيادة الحكيمة للرفيق المناضل حافظ الأسد على مختلف الصعد كما تم تكريم الطلبة المتفوقين بامتحانات الشهادة الاعدادية.

مفكـــرة الاحـــــداث

● **القمة السورية — المصرية:**

عقد الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية والرئيس المصري حسني مبارك قمة في شرم الشيخ بتاريخ ١/١١/١٩٩٨ بحثاخلالها مستجدات المنطقة وعملية السلام وانعكاسات الاتفاق الفلسطيني — الاسرائيلي الاخير (واي بلانتيشن) كما تناول الحديث الموقف بين سورية وتركيا بعد تجاوز التصعيد التركي حيث أكد الرئيس مبارك بأن التنسيق مع سورية مستمر ولا أمن في المنطقة دون عودة الحق العربي كاملاً.

● **العدوان الأمريكي — البريطاني على العراق:**

رغم موافقة العراق استئناف أعمال اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والمكلفة بنزع أسلحة العراق وإبلاغ مجلس الأمن بذلك من خلال مندوب العراق لدى الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة للوضع الخاص للرئيس كلينتون وفضائحه الجنسية وأمام قرار مجلس النواب الأمريكي التصويت على البدء بإجراءات محاكمته بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٩٧ تمهيداً لعزله قررت وبناء على توجيه كلينتون وبنفس التاريخ توجيه ضربة عسكرية للعراق. وقد ساندت أمريكا في عملها العدواني القوات البريطانية المتمركزة في المنطقة وقد استهدف القصف الجوي الذي استمر طيلة اربعة أيام تدمير البنية التحتية للعراق مما الحق أضرارا بالغة بمنشآته المدنية والمواطنين. وقد لاقى هذا العدوان استنكاراً شعبياً ورسمياً على الصعيدين العربي والعالمي. وقد أصدرت القيادة القومية للحزب التعميم ذا الرقم / ٩٥٠ / تاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٩٨ استنكرت فيه هذا العدوان حيث جاء فيه:

«... وحزب البعث العربي الاشتراكي إذ يستنكر هذا الهجوم ويشجبه بشدة ويعده عدواناً همجياً وأنه يمثل قمة الإرهاب الدولي ضد شعب العراق والعرب فهو يدعو القوى والتنظيمات والفعاليات الشعبية العربية لاستنهاض امكانات الأمة وحشد طاقات جماهيرها للدفاع عن الأرض والحقوق العربية ومواجهة اعتداءات وضغوط قوى العدوان والهيمنة على الوجود العربي ومستقبله. وذلك بموقف

واحد وتضامن فعال لاسيما وأن الضربات الأخيرة ليست نهاية للعدوان على العرب ولو توقفت اليوم أو غداً. فالصراع مع العدوان سيبقى مستمراً طالما الأرض محتلة والعمل مستمر لتهديد حاضر العرب ومستقبلهم، وطالما أن قوى العدوان تقف في مواجهة تحقيق المشروع القومي العربي على الأرض العربية. كما يهيب الحزب بالمجتمع الدولي بمختلف مؤسساته ودوله بشجب العدوان والعمل على إيقافه فوراً. ويدعو العرب والمسلمين في العالم لاتخاذ موقف حازم في مواجهة التحديات التي تتعلق بحاضرهم ومستقبلهم وفي تشاورهم وعدم تفرد أحدهم بمواقف وتصرفات تؤثر على المصير القومي ومن أجل اتخاذ الاجراءات الداعية إلى الدفاع عن قضاياهم ولدرء الأخطار الموجهة إليهم حاضراً ومستقبلاً. وأن يلتزموا بتنفيذ مايتفقون عليه ليشعروا الآخرين بأنهم قوة متماسكة قادرة على المواجهة تضطر هؤلاء ولاسيما أمريكا وإسرائيل لإعادة حساباتهم وتعاملهم مع قضايا المنطقة بشكل عادل ودون انحياز وتغيير أسلوب الضغط والتهديد».

● **انتخاب لحود رئيساً للبنان:**

تسلم الرئيس اللبناني اميل لحود بتاريخ ٢٤/١١/١٩٩٨ مسؤولياته الدستورية من الرئيس الهراوي وذلك بعد ان تم انتخابه باجماع من مجلس النواب. ولمدة ست سنوات. وقد لقي انتخابه ارتياحاً شعبياً ورسمياً في لبنان والاوساط العربية والدولية وحدد الرئيس المنتخب في خطاب القسم الخطوط العريضة لتوجهات لبنان. (انظر المقال في الصفحة ٨٦).

● **انتهاء مشكلة جزر حنيش:**

بعد نزاع دام ثلاثة سنوات أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٩/١٠/١٩٩٨ قراراً بشأن النزاع اليمني — الارتيري حول جزر حنيش في البحر الاحمر، يقضي باحقية اليمن في السيادة على جزر حنيش والمياه الاقليمية في البحر الاحمر.

وقد رحب البلدان المتنازعان بالقرار الدولي وأعلنا التزامهما به وأعادا العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما ووقعا اتفاقاً للتعاون الثنائي.

● ا تفاق سلام بين الاكوادور والبيرو:

وقعت حكومتا الاكوادور والبيرو بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٨ معاهدة سلام تنهي حالة الحرب التي استمرت حوالي ٥٧ عاماً بين البلدين وترسيم الحدود بشكل نهائي بينهما بسبب نزاع على شريط من الارض في غابات الامازون غني بموارد الذهب والنفط واليورانيوم، والذي كان سبباً لثلاث حروب بين البلدين.

● *انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الامريكي:*

جرى بتاريخ ٣/١١/١٩٩٨ انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الامريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب، وقد احتفظ الجمهوريون باغلبية /١٠/ مقاعد في مجلس الشيوخ و /١٢/ مقعداً في مجلس النواب وفي انتخابات حكام الولايات فاز الجمهوريون بـ /٣١/ ولاية مقابل /١٧/ ولاية للحزب الديمقراطي وولايتين للمستقلين.

● حكومة يسارية في ايطاليا:

فاز حزب اليسار الديمقراطي الشيوعي سابقاً، بزعامة ماسيمودااليما باكثرية مقاعد المجلس النيابي الايطالي وهي أول حكومة في ايطاليا تضم شيوعيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

● *القمة السادسة للمنتدى الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي:*

فشلت القمة السادسة للمنتدى الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي والتي عقدت في العاصمة الماليزية كوالالمبور خلال يومي ١٧ — ١٨/١١/١٩٩٨ في تجاوز آثار أزماتها الاقتصادية بسبب التباين في وجهات النظر فيما بين الدول المشاركة حيث ركزت الدول الآسيوية على مكافحة البطالة والفقر ورفعت امريكا شعار الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان للضغط على حكومات تلك البلدان للخضوع للارادة الامريكية.

● *الانتخابات الرئاسية في فنزويلا:*

فاز الضابط السابق في الجيش الفنزويلي «هوغو شافيز» مدعوماً من الائتلاف اليساري في الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٨ وحصل على ٥٦٪ من أصوات الناخبين، وقد اقترع في هذه الانتخابات /١١.٤) مليون ناخب من بين /٢٣.٣/ مليون نسمة هم سكان فنزويلا وتنافس في هذه الانتخابات /١٢/ مرشحاً و /٢٢/ حزباً.